جامعة الدكتور مولاي الطاهر . سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة العامة والأمن الاجتماعي في الجزائر

دراسة تحليلية للسياسات الاجتماعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص : سياسات عامة و تنمية

إعـــداد الطالبة :

عباسي سمية

تحت إشراف :

الدكتور جمال زيدان

لجنة المناقـــــــشة :

- الأستاذ : دريس عبد الصمد رئيسا
- الدكتور: زيدان جمال مشرفا مقررا
- الأستاذ : ولد الصديق ميلود عضوا

مناقشا

الموسم الجامعي : 1436هـ / 1437هـ

2015 م /2016 م

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة
إنك أنت الوهاب"

صدق الله العظيم

(آل عمران الآية 08)

انطلاقا من المجتمع نبني أمننا وليس انطلاقا من الأمن نبني مجتمعنا

الاهداء

إلى أبي الكريم...إلى أمي الحنون...

إلى إخوتي...وأخواتي..

...و كل أفراد عائلتي

.....إلى أختي الصغيرة صفية.....

إلى الكتكوتين الصغيرين ....ياسر عبد المنعم ومحمد عبد المجيد.....

.....إلى اعز أحبابي.....

إلى أعزائي.....و زميلاتي...و أساتذتي بجامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

أهدي هذا العمل المتواضع...مع كل احتراماتي و تقديري

سمية

شكر والعرفان

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد رسول الله فشكري كله لله سبحانه وتعالى وهبنا نعمة العلم ونور طريقنا به وأخرجنا من ظلمات الجهل ومتاهاته ،وأرجو من الله أن يزيدنا علما وينفعنا به في الدنيا والاخرة.

كما أتقدم بشكري العميق إلى للأستاذ المشرف الدكتور:

"زيدان جمال" الذي شرفني بقبوله الإشراف على مذكرتي

إذ لم يبخل على بوقته ونصائحه وتوجيهاته القيمة

وأتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولهم دعوة مذكرة الماستر

وأتقدم بشكري إلى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم السياسية وكل من قدم إلى يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذه الدراسة

مقدمة

إن ما يعرف بالسياسة العامة في استخدام جملة الأساليب والأدوات المتنوعة التي تعمل على تحقيق جميع الأهداف ،وقد تختلف عملية السياسة العامة حسب طبيعة كل قطاع داخل الدولة ،كما وقد جلب شغف الباحثين الذين اتجهت جهودهم نحو الكشف عن سبل الترشيد في البرامج والخطط والاستراتيجيات وعليه قد تكون سياسيات ذات طابع سياسي اجتماعي مثل السياسيات العامة الاجتماعية كالسياسة الصحية مثلا

تمثل السياسات الصحية إحدى السياسات العامة الاجتماعية التي لها الحكومة دورا كبيرا ،بالنظر إلى الآثار والانعكاسات التي تخلقها في المجتمع ،ذلك أن مسالة الصحة في حد ذاتها تشكل انشغالا لا ينبغي التكفل به في مجال التنمية البشرية لأية دولة سواء كانت نامية أو متقدمة ،كما أن المجتمع وتطوره يعود بالدرجة الأولى إلى استقرار الحالة الصحية التي تمكن المواطنين من أداء أدوارهم من بيئتهم الاجتماعية بكل كفاءة وفاعلية .

الجزائر من الدول المستقلة حديثا ،تطلعت مع مطالع الستينيات إلى تبني سياسات عامة اجتماعية بعد ما ورثت عن الاستعمار وضعية صحية جد متدهورة ،هذا كان دافعا قويا لأجل توفير الأمن الاجتماعي ،وإصلاح الأوضاع المزرية والتدهور الاجتماعي ومحاولة الوقوف بالسياسة الصحية إلى الأمام والتفكير في خلق رعاية ونوعية صحية ،من خلال تحسين الوضع الهيكلي والتسييري للمؤسسة الصحية

لقد اهتم العديد من الباحثين الاكاديميين بدراسة السياسات العامة عموما والسياسة العامة الصحية على وجه الخصوص ،ونذكر في ذلك على سبيل المثال

1_مؤلف "السياسة العامة _منظور كلي في البنية والتحليل "للدكتور فهمي خليفة الفهداوي ويحتوي الكتاب على تسعة فصول حاول من خلاله تشكيل مجموعتها الطريق إلى السياسة العامة حقلا موضوعيا ووضح طريقة تحليل السياسة العامة ومرتكزاتها البنيوية ،إلى جانب نماذج صنع السياسة العامة والى عملية صنع وجدولة المهام

2_مؤلف "صنع السياسة العامة "للباحث الأمريكي جيمس أندرسون حيث اهتم الكتاب بعرض الإطار العام والإطار النظري لموضوع صنع السياسة العامة وتحليلها والمراحل التي تمر بها هياكل السياسة عامة ابتداءا من مرحلة الصنع إلى غاية مرحلة التقويم وحدد جميع المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه العمليات وكيفية التعامل معها بأسلوب علمي وقد يستلزم بعد آخر عملية استخدام أمل التعديل أو التغيير لتحل سياسة أخرى محل السياسة السابقة ،ويرى الباحث أن خصائص عملية الصنع تختلف من نظام لآخر بحيث أنها تتسم بنوع من التعقيد والصنع تختلف من نظام لأخر ،بحيث انها تتسم بنوع من التعقيد وصعوبة التحكم في الآثار سواء المقصودة أو غير مقصودة في النظم ذات التعددية الحزبية بينما تنخفض شدة التعقيد في غيرها من النظم

3_مؤلف "السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق "للدكتور محمد احمد البيومي "اهتم الكتاب بعرض تعريف السياسة العامة الاجتماعية ومنحنياتها ووظائفها بحيث حدد أنشطة خمسة منهم الأمن الاجتماعي وسياسة الصحة والتعليم والشغل والسكن

4_مؤلف التخطيط والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق "للدكتورة منى العويس وعبلة الافندي "اهتم الكتاب بعرض تعريفات من طرف الباحثين للسياسة العامة الاجتماعية وتطرق الكتاب إلى عناصر السياسة الاجتماعية

5_مؤلف "السياسة الاجتماعية "أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية "للدكتور :ماهر ابو المعاطي علي :تطرق الكتاب إلى عرض نشأة السياسة الاجتماعية وركائزها وفي الأخير إلى أهم العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الاجتماعية

6_مؤلف الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية "للدكتور نبيل رمزي "قدم هذا الكتاب الأمن الاجتماعي بأبعاده المادية والمعنوية وتعريف الأمن الاجتماعي وفي المبحث الثاني درس الاغتراب وانعدام الأمن الاجتماعي

7_مذكرة الماجستر من إعداد الطالب مسعود البلى "**واقع السياسات الاجتماعية ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** "والذي قدم من خلالها دراسة حول السياسات الاجتماعية وتعريف الأمن الاجتماعي ومعالجة أهم مجالات الأمن الاجتماعي

8_وكتاب "إدارة المستشفيات العمومية في الجزائر "للدكتور نور الدين حاروش وصف من خلاله عملية تنظيم قطاع الخدمة الصحية وطريقة التسيير ،والأبعاد القيمية والثقافية في عملية التنظيم والتنسيق واتخاذ القرار داخل المستشفيات ثم أوضح ماهية إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الصحية والمؤسسات الاستشفائية على العمل بطريقة صحيحة وضمان تحقيق الجودة

9_ مذكرة ماجستر من إعداد الطالب "حسيني محمد العيد "**بعنوان السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث** والذي قدم من خلالها دراسة حول السياسة العامة الصحية بحيث تطرق إلى التطور التاريخي للسياسات الصحية ،واعتبر تشخيص أسباب الاختلالات والتناقضات في قطاع الصحة للعمل من اجل إنقاذه

10_مذكرة ماجستر من إعداد الطالبة عتيق عائشة **بعنوان جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية** "**دراسة حالة مؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة** "تم إعدادها خلال السنة الجامعية 2012/2011 تناول الطرح تعريف الخدمات الصحية العمومية ،وتم قياس مستوى السياسة الصحية وواقع الصحة والمنظومة الصحية في الجزائر

وعليه مثل هذه الدراسات وعلى كثرتها تميزت بنظرتها الكلية **(Macro)** أو التقنية دون أن يتم التركيز فيها على الأثر الاجتماعي التي تحدثه السياسات العامة لا سيما السياسة الصحية ،ونخص

بالذكر في هذا المقام على علاقة السياسة العامة الصحية بالأمن الاجتماعي الذي يعتبر أساسا للأمن الاجتماعي في كل دولة الأمر الذي حفزني لتناول مثل هذا الموضوع وفق متغيرين اثنين السياسة الاجتماعية والأمن الاجتماعي

تنحصر دوافع اختيار الموضوع فيما يلي :

1_ الدوافع الذاتية :

الأمن هو موضوع الجميع فبالأمن تستقر الحياة ،وتزدهر السياسات الاجتماعية التي هي إطار من إطارات سياسة الدولة وذلك لتسيير قطاعاتها ومؤسساتها كالصحة مثلا ،وهذه الدراسة تتماشى في مجال التخصص الدراسي الأكاديمي الذي تم اختياره **(سياسات عامة وتنمية)**

2_ **الدوافع الموضوعية** : وهي كالتالي:

دراستنا لتاريخ السياسة العامة والسياسة العامة الاجتماعية والأمن الاجتماعي بالإضافة إلى تاريخ السياسة الصحية ومراحل تطورها كان من باب معرفة الوقائع والأحداث والمواقف السابقة ،والتي تمثل الأسباب التي صنفت القطاع الصحي في الجزائر والأوضاع التي يعيشها الآن

_التشخيص الدقيق والموضوعي لقطاع الصحة في الجزائر وسياسات هذا القطاع وتحديد العلاقات التي تربط المواطن مع النظام الصحي ؛فالأمن الاجتماعي هو من الموضوعات التي لاقت رواجا كبيرا في تغطية استقرار المجتمع

_ مدى معرفة مساهمة السياسة العامة الاجتماعية في مجال الأمن الاجتماعي وسيرورته

إلى جانب إلقاء الضوء على جميع الصعوبات المعقدة التي يعاني منها القطاع الصحي الداخلية والخارجية ومحاولة تحليل سياسة الإصلاح وعلاقتها بالأمن الاجتماعي ،واقتراح سبل تحقيق سياسة صحية كاملة.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني كباحثة في إعداد هذه الدراسة أولا كثرة المراجع فيما يخص السياسات العامة والسياسة العامة الاجتماعية والصعوبة في كيفية استغلالها من ناحية الموضوع ،أما بالنسبة للأمن الاجتماعي فهو موضوع حديث كانت هناك نوعا من قلة المراجع إلى جانب الدراسات المتعلقة بموضوع السياسة الصحية فكانت نوعا من الدراسات ضئيلة خاصة التي تدرس قضايا صحية عصرية .

على ضوء المقدمة السابقة وفي إطار الواقع المشار إليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

مامدى مساهمة السياسة العامة الإجتماعية في تحقيق الأمن الإجتماعي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

_هل تمكنت السياسة العامة الإجتماعية من تحقيق الأمن الإجتماعي أم أنها أخفقت لسبب من الأسباب ؟

_ ما واقع الأمن الاجتماعي في الجزائر؟

_ما هو واقع الصحة في ظل الرهانات الجديدة ؟

_ ما مضمون سياسة إصلاح المنظومة الصحية المنتهجة في الجزائر وهل حققت الأهداف الموجودة ؟

ولقد حدد الباحثين الأكاديميين أيضا من تحديد جملة الفرضيات منها على وجه العموم ما يلي :

الفرضية الأولى: تتغير وحدات تحليل الأمن وفقا لطبيعة المجتمع وتعدد الفواعل من تهديد الفرد إلى تهديد المجتمع

الفرضية الثانية: تأثير تحولات السياسة العامة الاجتماعية على الأمن الاجتماعي سواء ايجابيا إذ تكون عاملا لتعزيز وتقوية الأمن وإعطاء قدرة وفاعلية أكبر لمواجهة فساد المجتمع أو سلبا إذ تكون مصدرا للتهديد وبالتالي عاملا من عوامل إضعاف أمنها

الفرضية الثالثة: كلما زاد إطار الأمن الاجتماعي كلما زاد اهتمام الجزائر بمكانتها في المؤسسات العامة الاجتماعية

الفرضية الرابعة: تغييب دور المواطنين والقطاع الصحي الخاص في المشاركة في صنع القرارات وفقدان العدالة والمساواة وشروط الجودة على مستوى تقديم خدمات العلاج والرعاية الصحية وسوء توزيع الأطباء ساهم في تراجع أداء المنظومة الصحية وتدهورها

وحددت الدراسة في إطار زماني ومكاني ،حيث حصرت في الجزائر أبعاد الأمن الاجتماعي ومدى تأثيره على المنظومة الصحية ونشاطاتها الموجهة لتلبية حاجيات المواطنين الجزائريين

أما فيما يخص الإطار الزماني من **1999 إلى غاية 2016** ،حيث تزامنت هذه الدراسة مع فترة الإصلاحات العامة التي شهدها القطاع الصحي في توفير الأمن الاجتماعي.

وعليه فان استخدام المناهج العلمية يمثل ضرورة حتمية لا بد من العمل بها للوصول إلى حقائق علمية ونوع المنهج المستخدم يحدد طبيعة الموضوع المراد معالجته ؛وفي إطار التكامل المنهجي يمكن استعمال العديد من المناهج وهذا حسب المعمول به أكاديميا من طرف الباحثين وفي إطار البحث تم استعمال المناهج التالية :

1_المنهج التاريخي :

وهو منهج من المناهج العلمية والأسلوب والطريق المؤدي إلى معرفة واكتشاف الحقائق وفق عملية استرجاع الماضي والأحداث السابقة وتاريخ الظاهرة المراد دراستها لفهم واقعها وتطوراتها وتحليلها وتفسيرها علميا على ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه

ولقد تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة المتواضعة ،تطرأ لطبيعة الموضوع التي تستلزم دراسة الخلفيات التاريخية للسياسة العامة الاجتماعية والأمن الإجتماعي والمنظومة الصحية وسياساتها ،وجميع التطورات الحاصلة عبر مراحل متتالية وفترات زمنية ومكانية مختلفة والأحداث الواقعة في الجزائر

2_المنهج الوصفي:

وهو المنهج الذي يعتمد على وصف الظاهرة وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها ،كميا بإعطائها وصفا قيميا من خلال الجداول التي توضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى ،كما ويستعمل لتفسير الوضع الراهن أو ما هو كائن في أرض الواقع للظاهرة وقياسا على ذلك فان لهذا المنهج أهمية كبيرة في هذه الدراسة ،لما له من دور كبير وقدرة على وصف وتجميع المعلومات والبيانات حول السياسات والبرامج الصحية وأيضا حول عملية الإصلاح للمنظومة الصحية الجزائرية

3_المنهج الإحصائي:

يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت طابع العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية لذلك كان لا بد من الاستعانة بهذا المنهج باعتماد الإحصائيات والبيانات والجداول فيما يخص نسب وأرقام المؤشرات الصحية والاجتماعية مثلا (**نسب الولادات ،نسب الوفيات ،وعدد الهياكل الصحية**) وإعطاء بيانات حقيقية ومؤشرات كمية لهذه الدراسة

أما فيما يخص الاقترابات المنهجية التي تم توظيفها في هذه الدراسة تتمثل في :

1_**الاقتراب القانوني** :وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية الدستورية التنظيمية المتعلقة بالسياسات الصحية في الجزائر والأمن الاجتماعي وتأثير سلوكيات الفاعلين في المجال الصحي وأدآت الهياكل الصحية ومحاولة تنظيمها

2_الاقتراب النظمي :

يتخذ هذا الاقتراب من بين أنظمة وحدة التحليل ،والأمن الاجتماعي يشكل جزء من الأنظمة إلى جانب النظام الصحي الذي هو جزء من النظام السياسي لا بد من تحليل عملياته وعلاقاته المترابطة والمتداخلة مع بقية الأنظمة ومع البيئة التي يتعامل معها بحيث يؤثر ويتأثر

3_الاقتراب الوظيفي :

إن استخدام هذا الاقتراب له دور في التعرف ودراسة النشاطات التي يقوم بها النظام الصحي في الجزائر والضغوط التي يتعرض لها من البيئة المحيطة للأمن والمجتمع أو من داخله ،ومدى قدرته على اتخاذ القرارات الملائمة وتنفيذها على نطاق المجتمع .

4_اقتراب الجماعة :

تم توظيف هذا المنهج من باب أن السياسة العامة بصفة عامة والسياسة الاجتماعية التي تتمثل في السياسة الصحية وتمثل حصيلة تفاعلات بين جماعات رسمية وغير رسمية التي تسعى لتحقيق المصالح والتعبير عن الإرادات والمطالب .

أما في الأخير فان موجز دراستنا يتمحور في دراسة ومعالجة هذه الرسالة وفق خطة متسلسلة ابتداءا من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى ثلاثة فصول ،كل فصل مقسم إلى ثلاث مباحث ،وكل مبحث مقسم إلى ثلاث مطالب إلى جانب مدخل السياسة العامة في مستهل هذه الرسالة ،وخاتمة قبل التطرق إلى **الفصل الأول** كانت الدراسة تستهل **بمدخل عام** حول تعريف السياسة العامة إلى جانب جميع مداخلها ومراحلها.

ففي **الفصل الأول:**اهتمت الدراسة بمسألة تعريف السياسة العامة الاجتماعية وكل ما يتعلق بها ،وهذا من خلال التعرض في المبحث الأول إلى السياق المفاهيمي والتاريخي للسياسة العامة الاجتماعية فتطرقنا إلى المفهوم والنشأة والنظريات والمبحث الثاني جاء بعنوان مجالات السياسة العامة الاجتماعية ،أما المبحث الأخير العوامل المؤثرة في السياسة العامة الاجتماعية .

أما **الفصل الثاني** فتطرق إلى مفهوم الأمن الاجتماعي قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الأول جاء بتأصيل الايبستمولوجي للأمن الاجتماعي ،المطلب الأول مفهوم الأمن الاجتماعي والمطلب الثاني مقوماته أما المطلب الثالث جاء بعنوان الأمن الاجتماعي في الإسلام

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتطرقنا إلى أبعاد الأمن ومستوياته أما المبحث الثالث فجاء بالتحديات المؤثرة على الأمن الاجتماعي وسبل مواجهتها

أما **الفصل الثالث** والأخير جاء بعنوان السياسة الصحية وأثرها على الأمن الاجتماعي في الجزائر

المبحث الأول خصص بتعريف السياسة الصحية في الجزائر في المطلب الأول مبادئ وأهداف السياسة الصحية ،أما المطلب الثاني تطرقنا فيها إلى التطور التاريخي للسياسة الصحية في الجزائر ودراسة الوضع الصحي عبر مراحل ،المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل الاحتلال وماشهدته الجزائر في هذه الفترة من انتشار الأمراض والأوبئة ثم تليها المرحلة الاستعمارية الفرنسية ،وانتشار الفقر والمجاعة ،جاء في المطلب الثالث فترة الإصلاحات للسياسة الصحية في الجزائر من **1999 إلى 2016**

أما المبحث الثاني جاء بعنوان الأمن الاجتماعي في الجزائر يدرس الأسس والأزمة للأمن الاجتماعي في الجزائر،أما المبحث الثالث والأخير ترشيد السياسة الصحية كآلية لتعزيز الأمن الاجتماعي ودراسة فيه العلاقة بين الوضع الصحي بالأمن الاجتماعي ،ومعوقات السياسة الصحية وسبل ترشيدها .

وانتهت هذه الدراسة بخاتمة منهجية تناولت أهم الاستنتاجات والخلاصات التي خلصها التي خلصنا إليها أثناء معالجتنا للموضوع وفي الأخير نرجو من الله تعالى إتمام التوفيق وان يجعل عملنا هذا عملا نافعا يستفاد منه

مدخل تمهيدي للسياسة العامـــــــة

تمثل السياسات العامة حقلا معرفيا مهما في مجال العلوم السياسة، لارتباطه الوثيق بوظائف الدولة و نظامها السياسي، وكذلك مخرجان المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و التي تمثل مطالبا تعبيرية لحاجات عامة تتلقاها الحكومة من اجل الاستجابة لها في شكل سياسات عامة، غايتها في ذلك تحقيق حدا مقبولا من الاستقرار في المجتمع لاسيما الاستقرار الاجتماعي، وهي في ذلك أي حكومة تستعين بعدة آليات قانونية، و مؤسساتية و هياكل رسمية وغير رسمية لتحقيق هذا الاستقرار في إطار ما يعرف بالسياسات العامة الاجتماعية التي تحمل مكانة مهمة و درجة من الأولوية على صعيد صنع السياسات العامة في كل الدول.

وذلك بحكم ارتباطها بتعزيز الأمن الاجتماعي الذي يشكل شرطا وأساسا في أن واحد لكل مشروع تنموي تتبناه الدولة .

غير انه وقبل الحديث عن طبيعة العلاقة التي تربط بين السياسات العامة الاجتماعية و الأمن الاجتماعي، يجدر منهجيا التعرض إلى الإطار ألمفاهيمي و الحالات الاصطلاحية للسياسات العامة كأصل نظري:

- فما المقصود بالسياسة العامة؟
- وماهي أهم المراحل التطورية التي عرفتها نشأتها؟
- ماهي أنواع خصائص السياسة العامة؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- ماهي أنواع السياسيات العامة؟ وما موقع السياسات العامة الاجتماعية ضمن زمرة هذه الأنواع؟

1_1مفهوم السياسة العامة :

مبدئيا يمكن الإشارة إلا أن السياسة العامة تعكس من الناحية التطبيقية تلك العمليات المتعلقة بصنع القرارات السياسة التي من شانها إدارة شؤون الدولة وتلبية حاجيات المجتمع التي تتفاعل معه في إطار بيئة داخلية و خارجية لها معطياتها الايجابية لدعم و التأييد و السلبية (الضغوط و التهديدات)

كل هذا يجعل السياسة العامة عند علماء الاجتماع السياسي فعلا سياسيا و محركا رئيسا لديناميكية التفاعلات و العلاقات الاجتماعية في المجتمع بما يكفل استقرار مؤسسات المجتمع ووظائفها.[1]

لقد حظيت السياسة العامة في مفهومها العام باهتمام العديد من الباحثين الذين اجتهدوا في طرح مجموعة من التعريفات اختلفن و تباينت بحسب الصناعات الفكرية و المذهبية لهؤلاء و التي يمكن استعراضها وفق ثلاث أطروحات نظرية هي:

1_2المفهوم العربي للسياسة العامة :

في الخمسينات من القرن العشرين، استوحى عالم السياسة –هارولد لازويلLASSWELL, HARLODS الذي تناول في كتابة من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ و كيف؟ وتتمثل جوهر

العمليات المتبادلة و التوزيعية للقيم و المنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة و تنفيذها.[2]

ومضيفها LASSWELLلازويل "إن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة ولهذا الاتجاه وجهان، ففي الوجه الأول هناك اهتمام و تركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات، وهو يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها، أما الوجه الثاني و الذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات فانه يقع خارج نطاق العلوم السياسية.[3]

– قدم هارولد لازويل– جوهر معاني العمليات المتبادلة و التوزيعية للقيم في رسم السياسات العامة و طبيعة تنفيذها.

ووضع لازويلLASSWELLوجهان لاتجاه واحد من ناحية الاهتمام و التركيز على عمليات صنع السياسات و تنفيذها والوجه الثاني الاهتمام بتطوير محتوى المعلومات لصانعي السياسات و ذلك يقع خارج نطاق العلوم السياسية.

فهدف لازويل ينظر إليه للمحاولة توحيد المعطيات فهو أساس لعلوم صنع السياسات أي استخدام أدوات البحث الاجتماعي لدراسة وسائل صنع و تنفيذ السياسات العامة.

---

[1] _ناصري فوزية ،**تطور السياسة الصحية في الجزائر**.(مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة،2015_2016)،ص15.

[2] _ابتسام قرقاح ،**دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989_2009**.(مذكرة لنيل رسالة الماجستر في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة حاج لخضر باتنة،2010_2011).ص04 .

[3] _**مرجع نفسه** ،ص24.

كما أن السياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الكبير الذي طرحه 'هارولد لازويل' منذ خمسين **(50)** عاما هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم.[1]

وهذا يعني بدارسة وظائف النظام السياسي و قدراته وهي باختصار دراسة لأداء الحكومي بمنظومة إدارية و سياسة.

بالإضافة إلى ذلك يولي دافيد ايستون اهتماما بالسياسة العامة وهذا النتيجة ومحصلة له.

وهكذا أبدا التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها و التبصر في أهدافها و مضامينها و أساليب تنفيذها وذلك بحسب الأولويات و الإمكانيات المتوفرة ولذلك لبناء و توجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات المواطنين ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة كالصحة و التعليم وهي خدمات اجتماعية وذلك لمحاولة نهوض الدولة والاطلاع به في إطار السياسة العامة.[2] وهنا أيضا يدعم السياسة العامة بمعانيها المختلفة

"ايراشاركنسكي"Irasharkansky السياسة العامة هي النشاطات الهامة للحكومة أما عن السياسةTHomash dyeالعامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما

وكذلك بالنسبة لروبرت سايمون Robert H.simounsالسياسة العامة هي تعبير أو مؤشر موجه لأفعال تتضمن قيم مجتمعية وتحدد أولويات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع

وبخصوص بيالرمولر Pierre Mullerالسياسة العامة تتحدد عندما تحاول السلطة المحلية أو الوطنية تعديل البيئة الاجتماعية بواسطة برنامجها الهادف للفاعلين الاجتماعيين في إطار عام .[1]

ديونيك وباردز

السياسة العامة هي تعبير أو مؤشر لقصد أو عزم موجهة لأفعال تتضمن القيم المجتمعية وتحدد أولويات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع.[2]

أما حسب جيمس أندرسون فهي منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر وذلك لكيفية التعامل مع مشكلة ما.[3]

---

[1] LSWRANCE J R HERSON ,POLITIQUE AUX ETATS_ unis ;théorie et pratique l,obio , département de sciences politique .2009/p06

[2] _فهمي خليفة الفهداوي ،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1، 2001، ص28.

[1] Bourriche riadh Analyse des politique publique revue des sciences humaines universit de monture Constantine n ;25 jain 2006 ;pp88

[2] _حسن ابشر الطيب،**الدولة العصرية دولة المؤسسات**.القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2000،ص30.

[3] _جيمس أندرسون،**صنع السياسة العامة** (ترجمة: عامر الكبيسي).الأردن عمان :دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، 1999 ص18.

أما تعريفها بالنسبة لكارل فريدريك على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا إلى تحقيق هدف وغرض معين.[4]

ومن احد المتخصصين في السياسة العامة وتقييمها ريكان رندلي السياسة العامة في كونها تتعلق بما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله ويؤكد أن الحكومات تتدخل في أمور كثيرة مثل تدبير النزاعات الاجتماعية والخبرات وتنوع الخدمات المادية والمكافئات الرمزية.[1]

1_3المفهوم العربي للسياسة العامة:

وصفها البعض بأنها" ذلك الممر الحلزوني المؤطر و اللامؤطر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه صناعا ومستفادين ومنفذين".[2]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن السياسة العامة تجلب الكثير من المعاني كالحكومة والإدارة العامة والمصالح الوطنية

خليفة الفهداوي يقر أنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.[3] ويعرفها ,"**خيري عبد القوي**"بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها ،وأسس

---

[4] _محمد ثامر الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامةدراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**.الأردن:دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004،ص47.

[1] _حسن البلا ،**مدخل لفهم السياسة العامة**.تاريخ النشر 7اكتوبر 202،موقع العلوم القانونية ،ص04.

[2] _احمد طيلب ،**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر ،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**. (مذكرة لنيل شهادة الماجستر ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة،2006_2007).ص21.

[3] _الفهداوي ،**مرجع سابق** ،ص28 .

المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة "

من هذا التعريف يريد أن يوضح الدكتور خيري بان السياسة العامة تريد تعريف المشكلة وذلك لإيجاد حل مرضي لهذه المشكلة .[4]

وقد أراد قاسم القريوتي من جهته أن يوضح إن السياسة العامة تعنى بدارسة كيف ولماذا ,ولأي هدف تتخذ الحكومات مسارا معينا في عملها,حيث تهتم السياسة العامة بالتعرف على كيفية اختيار الحكومات للقرارات وأيضا للعمليات والنشاطات من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وكذلك في دراسة السياسة العامة بدراسة الطريقة التي تطورت فيها أساليب عمل الحكومات وفي طريقة الهياكل التنظيمية ومع مرور الزمن نلاحظ أن العوامل البيئية السياسية والثقافية والاجتماعية وما تتضمنه من انعكاسات على نوعية السياسة المتخذة وتعنى بالتعرف على التفاعلات بين الأطراف المختلفة .[1]

1_3أما المنظور الإسلامي ينظر إلى السياسة العامة:

من جهته ليعطي نهجا قويا واهتماما جديا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق ما اقره الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة ,حيث أتت بأروع القيم والدعامات التي ينادي بها المتحضرون اليوم والتي تقوم عليها السياسة العامة المتمثلة في الديمقراطية والعدل والمساواة والإخاء,وإعطاء كل ذي حق حقه ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب .....الخ,وغيرها من القيم والإسهامات الفذة التي جاء بها الإسلام في مجال تطوير الفكر الإداري والسياسي وإرساء العديد من القواعد العامة كالشورى والقيادة والسلطة وهذا سواء في دولة الرسول "صلى الله عليه وسلم" أو في عهد الصحابة والتابعين وعليه فالسياسة العامة لم تكن آنذاك إلا مجرد تدبير لشؤون الأمة وإقامة أمورها بما يصلحها .[2]

ويرتبط المدلول العام المعرفي للسياسة العامة وفق المنظور الإسلامي من أوجه العمليات التي تعكس أوجه تصميم الكيفية للأداء من جهة وصياغة وهندسة الأهداف من جهة ثانية وكذلك إعداد البرامج والتخطيط كمهمة إدارية تبشرها أجهزة الإدارة العامة,وضمانات الأداء والتصرف وحسب الأستاذ الدكتور منصور بن لنرب _رحمه الله_أصبحت السياسة العامة جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي وذلك على غرار العقل والجود والحزم وإدارة شؤون المدينة كذلك.[3] وعليه ومن خلال كل هذه التعريفات نستنتج أن

---

[4] _الخزرجي ،**مرجع سابق** ،ص28.

[1] _محمد قاسم القريوتي،**رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** .الكويت (ترجمت2006،ص27.

[2] _محمد علي مهنا، **الإدارة في الإسلام**. ديوان المطبوعات الجامعية ،ص168.

[3] _لرابي فاطمة،**صنع السياسة العامة وفق المنظور الإسلامي السياسة المالية نموذجا.**(مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة ،2015_2016)،ص17.

السياسة العامة هي مجموعة النوايا والأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها متضمنة الخطط والبرامج لتحقيق الأهداف وذلك قصد القضاء على أي مشكلـــــــــة أو محاولة الحد منها والحكومة تحاول إيجاد حل في إطار مصلحة عامة وذلك مع وضع خطط التنفيذ.

أولا:خصائص السياسة العامة:بعد فهمنا لتعريف السياسة العامة نتعرف على بعـــــض السمـــــات أو الخصائص التي تميزها:[1]

_هي حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات وتؤثر فيها الاتجاهات والإيديولوجيات مثلما تخضع للمعرفة والأطر النظرية .

_إنها تناقش ثم تقر ثم تصدر من جهات رسمية مخولة دستوريا أو قانونيا بذلك ,لكن لا يمنع من بحثها ودراستها ومشاركة الكثيرين في بلورة أفكارها وبدائلها ممن هم غير رسميين .

_إنها تتناول قضايا ومشكلات تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية ولكن ذلك لا ينفي تناول السياسة العامة لقضاياهم فئة يتعاطف معها جمهور واسع من المواطنين أو تكون لها توجهات إستراتيجية ومستقبلية لها .

_قد تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفاعليتها وإن كان لبعضها سقف زمني يوقف مفعولها ويكون معلوما في قرار صدورها وعندما تكون السياسة العامة مرحلية أو مؤقتة بظرف سنة أو سنتين .

_حيث تكون السياسة العامة بمثابة مشروعات عمل فإنها تتسم بالواقعية والعقلانية وتكون قابلة للقياس والتنفيذ والتحليل والتقويم

_تكون السياسات العامة ثابتة ودائمة ومستقرة فإن ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة,فقد تتغير الظروف والأحوال ويستجد منها ما يبرر وقفها أو تعديلها ولكن ذلك يستلزم صدور السياسة العامة البديلة ،وذلك في الظروف الاستثنائية.

_والسياسات لا تكون عامة إلا إذا توافقت مع بيئتها وما يسودها من عقائد وآداب وقيم وثقافة ملبية لمطالبها

_وعليه فالسياسة العامة لها جانب مربح وجانب غير مربح أي ليحظى له إلا القليل.

ثانيا:مراحل صنع السياسة العامة:تعتبر مراحل صنع السياسة العامة هي أساس وجوهر نجاح آلية السياسة العامة في حال إتباعها بدقة :

المرحلة الأولى:تحديد وتعريف المشكلة وصياغتها:يتطلب صنع السياسة حكومية لعاج مشكلة أو قضية عامة لتحديد وتعريف واضحين ودقيقين لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى الإيجاد حل لها

---

[1]_عامر خضير الكبيس،**السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**،القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإداريـــة،2008 ص10.

ويعد تعريف وتحديد المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى لإيجاد حل لها ويعد تعريف وتحديد المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة.[1]

فالمشكلات العامة هي إذا جوهر بناء أي سياسة عامة التي تبدأ من حيث توجد المشكلات والتي تتطلب تحليلا لأبعادها وأثرها وقد تكون المشكلة العامة معقدة بحيث يثور حولها جدل طويل يتعلق بصفة خاصة باختيار أفضل البائل لعلاجها وتحديد معايير حلها وذلك لتحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراءات المتخذة أو إقرار ما يجب أن ينجزه بالإضافة إلى الهدف الذي يصل إليه.

بالإضافة إلى المشكلة في جدول مهام السياسة العامة **(الأجندة)**ليمكن لآي دولة أو حكومة مهما كانت إمكانيتها المادية والبشرية من تلبية المطالب التي يتقدم بها المواطنون،أو معالجة جميع مشاكلهم مرة واحدة وإنما يتطلب ذلك العمل بنظام الأولويات ولحل المشكلات واحدة بعد الأخرى في أجندةالحكومة .[2]

أجندة الحكومة:" ويعرفها ROSSبأنها قائمة الموضوعات التي توضع للبحث والمناقشة من اجل التوصل إلى حلول عامة لها ".

المرحلة الثانية:تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة:

إن توفر المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي إلى الكشف عن المشكلات ونقاط الضعف والخلل في أي نظام سياسي,كما تعطي المعلومات الناتجة من تحليل ودراسة المشكلات التي تدور في أذهان صانعي السياسات العامة ومتخذي القرارات.

فدراسة المشكلات بطريقة علمية وتصنيفها من مختلف جوانبها من طرف المختصين والخبراء في الحكومة ومختلف مراكز المعلومات.[1]

حيث أن هذه المرحلة تعمل على جمع اكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة وبالإمكانيات المتوفرة من جهة أخرى ،كما يجب أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة وحديثة ومعبرة عن الواقع الفعلي،وذلك في المرحلة الموالية لوضع البدائل.

حيث ومنه يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول مشكلة محل الاهتمام حيث تعتبر هذه المعلومات الركيزة التي تبنى عليها السياسات،فكلما كانت المعلومات دقيقة واضحة ومتكاملة كانت الاستنتاج والتحليل والاختيار للبدائل واضحا.[2]

---

[1] _الخزرجي،**مرجع سابق**، ص163.

[2] _الفهداوي،**مرجع سابق** ،ص100.

[1] _فاطمة الربابعة ،**تحليل السياسة العامة نظرة في الممارسة.**(علا الدين)القاهرة: مركز الدراسات والاستشارات الإدارة العامة2004،ص51.

[2] _ابراهيم درويش،**الوسيط في الإدارة العامة.** القاهرة:دار النهضة ا لعربية1995 ،ص30 .

بالإضافة إلى جمع وجلب كل الحقائق المتعلقة بالمشكلة وكل الآراء التي تدور حولها في الأوساط السياسية والاجتماعية والبيئية عموما وذلك من خلال تقديم معلومات إلى مراكز الحكومية.[3]

المرحلة الثالثة:بلورة السياسة العامة(وضع البدائل) يتم في هذه المرحلة إيجاد حل للمشكلة وذلك بوضع حلول واقتراحا ت أولية مبنية على المعلومات المقدمة في مرحلة تحديد المشكلة وهي توضيح لمدى الاستجابة وخلق البدائل فإعطاء حلول للمشكلات والقضايا العامة نابع من قدرات وخبرات محللي السياسات العامة عن طريق الوصف وكذا استخدام الأساليب الرياضية ،أما السياسات الاجتماعية غالبا ما تناقش بدائلها وفق اعتبارات دور الدولة ومسؤولياتها ،وفي هذه المرحلة يتم محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة .حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة الوسط في عملية ومراحل صنع السياسة العامة لوضع سياسة عامة بشأن مشكلة أو قضية ما.[4]

المرحلة الرابعة:صياغة السياسة العامة.يرى جيمس أندرسون أن صياغة السياسة تتضمن بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة،وعليه فصياغة المشكلة لا يعني بالضرورة إصدار قانون أو أمر بالتنفيذ فالقضايا والأحداث هي التي تحدد صياغة ضمن البرامج المختلفة و المقترحة ،أو وجود مشكلة على جدول الأعمال لا يعني بالضرورة أن السياسة العامة ستتخذ بشأنها.[1]

بحيث يصدر من بعض الهيئات لتصادق أوتر فض أو تعدل ويتمثل في شكل التشريع أو أمر إداري ويقسم المشاركين في صنع السياسة العامة إلى مجموعتين هما:

1المجموعة الأولى:حكومية وتضم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

2 _**المجموعة الثانية:**وتتمثل في المشاركين غير الحكوميين في رسم السياسات العامة التي يصعب حصرها وتحديد أفرادها وتلعب السياسات الاجتماعية دورا في صنع السياسات العامة التي هي من اختصاصها.

المرحلة الخامسة:مرحلة تنفيذ السياسة العامة

بعد الانتهاء من مرحلة تبني السياسة العامة تصبح المقترحات مؤهلة ليطلق عنها السياسة العامة وهنا تعتبر عملية تنفيذ سياسة العامة استمرار لمختلف العمليات وهذا ما يعطي الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات العامة,ومنه فإن تنفيذ السياسة العامة يتم في ظروف مختلفة

---

[3] _طيلب **مرجع سابق** ص30 .

[4] _أندرسون،**مرجع سابق**،ص90.

[1] _القريوتي،**مرجع سابق** ص_260_ص255.

يغلب عليها طابع الجمود في القوانين وقلة الإمكانيات اللازمة لتجسيد السياسات التي قررتها القيادة العليا.[2]

1_أنواع السياسة العامة:وعليه فأنواع السياسة العامة يظهر في:

1_1السياسة العامة الاستخراجية Extractive كل النظم السياسية كانت بسيطة أو معقدة تقوم باستخراج الموارد,وهي تعني أيضا استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع لأغراض حكومية دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة وتنقسم إلى قسمين:[(1)]

1_الضرائب المباشرة وتتمثل في دخل الأفراد والأموال والتركات والعقارات سنويا .[(2)]

2_الضرائب غير مباشرة وتتمثل على السلع والخدمات كالرسوم الجمركية (الصادرات والواردات).

1_2السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع:هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها كالأموال والسلع والخدمات بحيث يقاس الأداء التوزيعية للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع في المجتمع.

1_3السياسة العامة التنظيمية: نظرا لتزايد مشاكل السياسات الاجتماعية كالصحة والسكن وتطور سبل الإعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام لعمليات الضبط والرقابة وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أوعد م عمله وفرض العقوبات عند حصول تجاوز.

1_4 السياسة العامة الرمزية:وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية وذلك لتعبئة الجماهير ورفع حماستهم في المساواة والديمقراطية وذلك في قبول الشرعية الحكومية وسياساتها العامة.[(3)]

أولا:أما مستويات السياسة العامة:

قدم جيمس أندرسون **G Anderson** ثلاث مستويات للسياسة العامة ،تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها وذلك تبعا لنطاقها ,وطبيعة موضوعها:

_السياسة العامة الكلية:**Macro politics**

---

[2] _الفهداوي،**مرجع سابق** ،ص73.

[(1)] _فهمي خليفة الفهداوي ،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط1، 2001، ص73.

[(2)] _الفهداوي ،**مرجع نفسه،مكان نفسه** ،ص73.

[(3)] _الكبيسي، **مرجع سابق**، ص164.

هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين،ذلك لان بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي وذلك كل واحد منه عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة .[1] **_السياسة الجزئية:Micro politique**

تمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية ,فهي تشمل فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة ،لكن يمكن لهذه السياسات أن تتحول من الجزئية إلى الكلية إذ كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الإفراد والجماعات والمناطق.

السياسة العامة الفرعية:Subsystem politics

تسمى أيضا بالوحدات الحكومية الفرعية وهي أيضا سياسات ذات طابع تنظيمي وظيفي كالقطاعات التخصصية كالموانئ والطيران.....الخ

[1]_الكبيسي، **مرجع سابق** ،ص72.

الفصـــــل الأول:

ماهية السياسة العامة الاجتمـــاعية

شكلت السياسات العامة الاجتماعية محورا مهما في أخذ حيزا كبيرا في مجال الاهتمام الدولي وحقل علم السياسات العامة ، بحكم التأثير الذي تحدثه في الدولة والمجتمع على حد سواء .

لا سيما وأن السياسات العامة الاجتماعية تمثل استجابة لحاجات أفراد المجتمع ومطالبهم الاجتماعية ، بما تكفل تقليص الفرو قات بينهم وتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة الأمر الذي يعزز الوحدة واستقرار المجتمع والدولة القاطبة .

كل هذا يرفع الباحث لإثارة عدة تساؤلات سيتجلى بها : مفهوم السياسة العامة الاجتماعية، فما المقصود بها ؟ وهل ثمة مراحل تطورية عرفتها نشأتها؟ وماهي أهميتها وخصائصها التي تميزها على باقي السياسات العامة ؟ وعليه فافصل قسم إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب:

المبحث الأول :السياق المفاهيمي والتاريخي للسياسة العامة الاجتماعية درسنا فيه مفهوم والنشأة والنظريات

أما المبحث الثاني :مجالات السياسة العامة الاجتماعية تطرقنا فيه إلى دراسة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية وتهذيب سلوك وردع الانحرافات

أما في المبحث الأخير :تمثل في العوامل المؤثرة على السياسة العامة الاجتماعية منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي الأمني والعامل الاجتماعي والتاريخي

الفصل الأول:ماهية السياسة العامة الاجتماعية

المبحث الأول:السياق ألمفاهيمي والتاريخي للسياسة العامة الاجتماعية

يعقد المفكرون السياسيون والاجتماعيون حوار متصلا حول العلاقة بين الدولة والمجتمع فيبرز باستمرار التساؤل الذي مؤداه:أيهما يحدد مسار الأخر ويضع أسس تنظيمه ومكونات بنائه ويتوقع اتجاهات تغييره؟

للإجابة على هذا السؤال يتضح وجود تيارين رئيسيين:

_**التيار الأول:**أن الدولة هي المسئولة عن كل ما يشهده المجتمع من أحداث ووقائع.

_**التيار الثاني** : أن المجتمع هو الذي يشكل الدولة وفقا لقوانينه الخاصة وهو الذي يمنحها طبيعتها المميزة

وعليه فالسياسة الاجتماعية هي الجزء من المجالات الصحية والرعاية الاجتماعية من السياسة العامة للدولة والذي يحدد اتجاهات والمناهج التي يسير في نطاقها العمل الاجتماعي في البيئات المحلية وغيرها بما يكفل تحقيق الأهداف المجتمعية.

المطلب الأول:مفهوم السياسة العامة الاجتماعية

اقترح بعض الكتاب أن السياسة الاجتماعية تهتم بصورك أساسية بالأنشطة الخمسة الكبار منهم الأمن الاجتماعي وسياسة الصحة والتعليم والشغل والسكن والتي تساهم في استمرارية دولة الرعاية التي تشمل بصفة عامة سياسات التدعيم وتحسين الدخل وسياسة الخدمات الاجتماعية الشخصية . [1]

وعليه فغالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والأمن الاجتماعي والوظيفة وتمثل أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية 'بحيث تجلب الشعب حول مركز صنع السياسات العامة في دائرة السياسة الاجتماعية وذلك لتوجيه حاجاتهم ورغباتهم وأصواتهم الايجابية عن طريق تعزيز الرأسمال البشري والوظيفة المنتجة وكذلك تستطيع السياسة الاجتماعية أن تكون نقطة تحول في بين ربط النمو البشري والاقتصادي على المدى البعيد الذي سوف يفيد كل فرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي وخلق مجتمعات مستقرة ومتماسكة.[1]

فالسياسة الاجتماعية هي مجموعة القرارات الصادرة من الهيئات المختصة التي توضح الاتجاهات الملزمة في المجالات المختلفة والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين النشاط وأنواع المشكلات الاجتماعية المتصلة بها وكذلك أسلوب ومنهج العمل الذي يجب إتباعه والعمل به على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع

1_1منحنيات السياسة العامة الاجتماعية

السياسة العامة الاجتماعية تتضمن اتجاهات بعيدة عن العفوية نتيجة الاعتماد على الدراسة المنظمة والمعلومات الدقيقة والصحيحة والتفكير والتدبير بما يتناسب مع مستوى السياسة الاجتماعية ومدى أهميتها حيث

---

[1] _محمد أحمد البيومي ،**السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.الازاريطة: دار المعرفة الجامعية ،ص45.

[1] _ازابيل اورتير ،الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، **السياسة الاجتماعية**.تقريرسنة 2007. ص 07.

نقرر أن السياسة الاجتماعية ماهي إلا الإطار العام الذي يجب أن يسير في حدوده وفقا لخطوطه العريضة بغية الوصول بالمجتمع إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه.[2]

وهناك عدة تصنيفات تنقسم لها السياسة الاجتماعية باختلاف الاستخدامات المتنوعة للمفهوم والذي يعتمد على منحنيين رئيسيين هما:[3]

المنحنى التضييقي للمعنى

المنحنى التوسعي

1_2**المنحنى التضييقي:**قد يكون منحى تطبيق مفهوم السياسة الاجتماعية ضيقا يقتصر في ضمانة تغطية لحقوق فئة معينة ومحددة قانونا,كما يستخدم المفهوم عادة كإشارة لمساعدة الاجتماعية لتغطية حاجيات الطبقات المحرومة في المجتمع وبالرغم من اختلاف المناهج التضييقية إلا أنها تتوحد في الأهداف وتتساوى في الوسائل ومجال العمل ومنها مايلي:

أ_الهدف:السعي إلى تغطية احتياجات الطبقات المحرومة وغير القادرة على مسايرة النظام القائم

ب_الوسائل:الاعتماد الإنساني على المخططات والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

ت_المجال:محدود وهما الأسرة ومحيط العمل

1_3 المنحى التوسعي:يستخدم هذا الاتجاه بتعدد المؤسسات الواصفة للسياسات الاجتماعية كما انه يرافق مختلف المراحل التي تمر بها السياسات الاجتماعية في العالم مثل الحق في الضمان المادي في الشيخوخة وحالات فقدان القدرة على العمل مثل الحق في الخدمة الطبية المجانية

وأيضا في العلاج والحق في إعالة الأطفال وتربيتهم وحق اليتامى وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

وقد حاول المؤتمر الدولي الأول للوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية والمنعقد في حوالي عام**1968**تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة أن يضع تعريف وظيفي لمفهوم السياسة الاجتماعية والتي تم تقسيمها حسب طبيعة رسمها كما يلي :[1]

أ)_**الوظيفة التنموية:**تركز هذه الوظيفة على دور الفرد في العملية التنموية لاسيما الأطفال والنساء والشباب ،كما ترتكز على التعاون والمشاركة في صنع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكيف معها.

---

[2]_منى العويسي ،عبلة الأفندي،**التخطيط والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.الرياض:دار الفكر العربي،سنة 1994،ص151.

[3]_قدور مدقن، **دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدولة المغربية** .(رسالة الماجستر،قسم العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3 ،2013م_1434 هـ،)،ص_ ص8_9.

[1]_الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ،**السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية**.تقرير2007.ص30.

ب)_**الوظيفة الوقائية**:تقوم هذه الوظيفة على الاستعدادات الاستباقية للأضرار التي يمكن أن تنجم جراء العملية التنموية المرافقة لعمليات التصنيع والتوسع العمراني،والهجرة وتبدل القيم والتي تحتمل أن تقع على فئات اجتماعية معينة ،قد تسبب لها العجز أمام هذه الظواهر.

ت)_**الوظيفة العلاجية**:تتولى معالجة أوضاع بعض الفئات كما تحددها الوثائق الرسمية للأمم المتحدة بالأطفال المهملين والمسنين الذين بلغوا العمر الثالث كما نفترض تأمين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية لهؤلاء الأفراد وتحسين أمورهم وظروفهم.

ث)_**وظيفة الإدماج**:تقضي هذه الوظيفة بإعادة إدماج كافة الفئات الاجتماعية وتكاملها في العملية التنموية بإعادة توجيه الموارد والبرامج.

أولا:تعريف السياسة العامة الاجتماعية

تعددت واختلفت تعار يف السياسة العامة الاجتماعية باختلاف الزوايا والمشارب والجهات التي تناولتها ,ففي التعريف الذي جاء في تقارير الأمم المتحدة التعريف التالي:

السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم"[1]

ولم تم تعريف كلمة "اجتماعية" شفويا على أنها تلك السياسة المعنية والمهتمة بتكوين المجتمع وبالمشاكل التي يطرحها ذلك، فهذا التعريف ومن بين التعريفات التي سبقت الذكر يضفي توضيحا لإدراك السياسة الاجتماعية، فلا بد أن تكون واحدة من النقاط البدء بالنسبة لواضعي السياسة ومنفذيها ومحلليها وجمهور المهتمين بما أن لا تغيب عنهم حقيقة تبدو بسيطة للغاية.[2]

السياسة الاجتماعية حسب أراء بعض الباحثين العرب الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي إن السياسة الاجتماعية هي"القواعد و الاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وكذلك أسلوب العمل أثناء العمل الاجتماعي نفسه ".

فلقد تبين من هذا التعريف أن السياسة الاجتماعية تتحدد وفق الإصلاح الاجتماعي وميادين العمل وطرق اختيارها ،بالإضافة إلى أسلوب العمل الواجب الأخذ به ،وكذلك الفئات التي يجب أن نوجه لها اهتمامنا في العمل الاجتماعي.

---

[1]_الأمم المتحدة،الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،**نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية**. نيويورك ،سنة 2005 ،ص02.

[2]_نبيلة حمزة ، نماذج السياسات الاجتماعية لغربي أسيا ،نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية ،الأمم المتحدة نيويورك، سنة 2005،ص09.

أما حسب الأستاذ الدكتور احمد صباب السياسة الاجتماعية بأنها تعني "المبادئ والمفاهيم التي يستهدف بها المخططون في مجالات التنمية الاجتماعية ويسترشد بها المنفذون وهي تتسم بالعمومية ،والشمولية بل هي بمثابة الإطار الذي يعمل المديرون والمنفذون في حدوده.[1]

وضع السياسة الاجتماعية أصبح من مستلزمات العصر الحديث، فهي كالأداة التوجيهية للمخططين في مجالات التنمية الاجتماعية ووسيلة لتوجيه السلوك الإنساني ,فقد أصبحت السياسة الاجتماعية بمثابة الإطار الذي تنطلق من الخطط والبرامج الاجتماعية.[2]

يتضح من التعريف السابق للدكتورّ "احمد صباب"أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة المبادئ التي تعتبر بمثابة دليل يوجه مسار عمليات التخطيط وهو الإطار الذي يحدد مجمل القرارات والأفعال.

أما الدكتور الأستاذ احمد كمال احمد عرف السياسة الاجتماعية بأنها:

"مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع ,ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة".

من هذا التعريف نستنتج بان السياسة الاجتماعية يجب أن تكون شاملة وواضحة ومترابطة ومتكاملة حتى تسير برامجها ومشروعاتها بطرق جيدة مضيفتا بذلك تعريفات أخرى منها:[3]

ما يعرفها "**ماهر أبو المعا طي علي**"بأنها "القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحطة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق إستراتيجية بعيدة المدى المتضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء إيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع النموذجي المتاح وصولا إلى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع ". [1]

ففي هذا التعريف يتضح لنا أن القواعد والاتجاهات التي تنتج هي تفاعلات وتساعد القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى متضمنة جميع الخطط لتحقيق مختلف الأهداف.

ويعرفها أيضا إسماعيل سعد السياسة الاجتماعية بأنها السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها وعلى نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع ونعني بالرفاهية في هذا السياق "التوجهات العامة والمبادئ والقيم "كوجود رؤية والتزام

---

[1]_العويس،الأفندي ، **مرجع سابق** ،ص152.

[2]_ **المرجع نفسه** ،ص07 .

[3]_محمد محمود المهدلي ،**ممارسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**.الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث،2011،ص40.

[1]_هناء حافظ بدوي،**التخطيط الاجتماعي وللسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2003، ص45.

سياسي لدى أصحاب القرار بتحقيق الرفاه الاجتماعي،والتمسك بمختلف الحقوق الاجتماعية للمواطنين وتنمية الوحدة الوطنية وتعزيز المسؤولية الجماعية والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعزيز التماسك الاجتماعي وإضفاء الشرعية على نظام الحكم والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتشمل الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح التدريجي عند تطبيق السياسات الاجتماعية وتحقيق التكامل بينها وبين السياسات الاقتصادية ،بالإضافة إلى إستراتيجية الاستثمار ونمط التنمية الاجتماعية واعتماد على الشمولية النفطية عند تقديم الخدمات والمزايا الاجتماعية.

ومنه يتضح إن السياسة الاجتماعية هي نقطة تحول سبل الرفاهية وتحقيق التمسك بمختلف المبادئ والقيم.[2]

وعليه ففي كثير من الأحيان يتم تعريف السياسة الاجتماعية من منطلق التقديميات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي 'فنقول السياسة الصحية والسياسة التعليمية.

إن الحديث عن السياسة الاجتماعية نعني بذلك القرارات الصادرة عن الهيئات المختصة التي توضح الاتجاهات الملزمة في مجالات المختلفة والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين النشاط وأنواع المشكلات الاجتماعية المتصلة بها وكذلك منهاج وأسلوب العمل فيها لتحقيق أهداف المجتمع,فالسياسة الاجتماعية تتضمن اتجاهات بعيدة عن الارتجال والعفوية نتيجة الاعتماد على الدراسات والمعلومات وذلك مع التفكير على مستوى السياسة الاجتماعية ومدى أهميتها.

وعليه فالسياسة الاجتماعية ماهي إلا إطار عام الذي يجب علينا إن نسير في حدوده وفقا لخطوطه العريضة بغية الوصول إلى الأهداف وتحقيقها .

السياسة الاجتماعية حسب أراء بعض الغربيين.

وفي هذا الصدد يقول" **Ėtiot**" السياسة الاجتماعية اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي"

أما تتمس **Titmuss** "أن سياسة الاجتماعية في خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلاقي متاعب متوقعة أو تحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق الرفاهية للمجتمع"

وفي هذا القول نوضح أن السياسة الاجتماعية هي

1_خطة حكومية لدراسة إمكانيات المجتمعية والتنبؤ.

2_تقوم هذه الخطة بتحديد الاتجاهات الملزمة اتجاه المخططين.[1]

وتمثل منه الإطار العام الذي تنطلق منه الخطط المتوسطة المدى لتحقيق الرفاهية في المجتمع

---

[2]_تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،**مرجع سابق**، ص5.

[1]_العويسي ،الأفندي،**مرجع سابق**، 2011 ،ص151.

أما حسب رأى باركر **Barker** قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها تلك الأنشطة أو المبادئ التي تعتبر بمثابة الدليل أو المرشد الذي يقوم بتحديد طرق التدخل وكذلك تحديد العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية ،وان السياسة الاجتماعية ماهي إلا نتاج لقيم المجتمع وعاداته وهي تحدد بمعنى عام لها.

فمن هذا التعريف يتضح بان السياسة الاجتماعية هي تحقيق إنتاج قيم المجتمع، بين المبادئ وتحديد طرق التدخل بمثابة تحديد العلاقات بين الأفراد والجماعات .

ويتجه باركر **Barker** في نفس السياق في تحديده لسياسات الرعاية الاجتماعية نفس الاتجاه بأنها "تتضمن الخطط والبرامج الحكومية في التعليم والصحة ورعاية المنحرفين ،والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والرعاية الاجتماعية وأيضا تتضمن الآثار والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن المتغيرات المجتمعية.

وكما نجد ستلاند **CHOTLAND** يتجه اتجاها مغايرا مؤيدا لعدم تدخل الدولة حيث يحدد سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم البعض بالإضافة إلى أنها تحدد العلاقة بين المواطنين وتتضمن التشريعات القانونية والقرارات المختلفة المتعلقة بعلاقات السكان .

وبذلك فإن تحديد مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية يجب أن يتضمن الغايات والأهداف واستراتيجيات ووسائل تحقيقها ولصنع السياسات يتطلب إيجاد إستراتيجية يلتزم بتنفيذها المجتمع بأسره،فالغاية والوسائل عنصران فاعلان في تحديد أي مفهوم بالرغم من اختلاف وجهات النظر.[1]

ونجد في سياق آخر الفريد كان **A Kahn** يرى أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة الاستراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة كما يربط الفعل بالوسائل والغايات الراد تحقيقها لحدوث تغيرات في الأنظمة والممارسات والمواقف وذلك من خلال البرامج لتوفير الخدمات الاجتماعية التي تحقق هذه الغايات,حيث يرى أن السياسة الاجتماعية في جوهرها الضمني أو الواضح تتضمن مبادئ والضوابط والقرارات التي تكمن خلق التشريعات والبرامج الخاصة والممارسات الإدارية والأولويات ,ويتضح ذلك في اختيار بدائل السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية وإستراتيجية البرمجة والتنفيذ المتبعة.[2]

من خلال هذا الطرح بين الفريد كان أن السياسة الاجتماعية هي إستراتيجية لتحقيق غاية وتعتمد على برامج لتوفير الخدمات الاجتماعية؛هذا ما يتعلق بمواقف سياسة الرعاية الاجتماعية والسلام اعتراف منها بقوة هذه الرابطة حيث أن الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين **(NASW)**تبنت بصورة سياسة رسمية السلام والرعاية الاجتماعية في عام**1987**وقد أسس المكتب القومي للسلام والشؤون الدولية **(NOPIA)**في عام **1919**وقد تبنت أيضا **(NASW)**السلام كهدف له أولوية في السياسة الاجتماعية.[1]

---

[1]_طلعت مصطفى السروجي ،**السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**.الإسكندرية مصر:دار الفكر العربي، ط1،2004، ص63.

[2]_السروجي،**المرجع نفسه** ،ص12 .

[1]_ بيومي، مهدلي ،**مرجع سابق** ، ص262 .

ومن تلك التعريفات السابقة يتضح لنا مما سبق أن السياسة العامة الاجتماعية تقوم أساسا على استخدام أسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية كأهداف يسعى المجتمع إلى إشباعها وكذلك طريقة مقابلة تلك الاحتياجات من خلال التخطيط العلمي.

بالإضافة إلى أنها عمليات مشتركة وهي مسؤولية الدولة بأجهزتها المختصة كما أنها مسؤولية المواطنين المستفيدين في نفس الوقت.

وعليه فللوهلة الأولى يتضح من أن معنى السياسة الاجتماعية تشمل مجالات منها الأمن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الشخصية والصحة والإسكان والتعليم ,وعليه يمكن لنا أن نقول أن هناك سياسة امن اجتماعي أو سياسة خدمات اجتماعية شخصية أو سياسة صحية. [2]

نقول عن السياسة الاجتماعية بأنها تحمل مجموعة من المفاهيم الإجرائية من بينها :[3]

- إنها مجموعة القواعد والاتجاهات والإجراءات المصدق عليها من الحكومة
- توضع بناءا على القيم وأخلاقيات المجتمع ومستندة إلى القواعد العامة في الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية
- تتضمن أهداف إستراتيجية وأخرى نوعية
- تترجم تلك الأهداف إلى برامج ومشروعات في شتى مجالات الحياة التعليمية والصحية والثقافية
- تهتم بشي من الخصوصية ببعض الفئات ذات الظروف الخاصة مثل الفقراء المرأة والطفل
- لتحقيق غايات كالخدمة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والمساواة وتكافئ الفرص

خلاصة القول ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها موضوعات امبريقية على درجة عالية من الحرفية لا يمكن فهمها إلا في ضوء سياق تاريخي وسياسي واجتماعي وفلسفي الطويل التي مرت به المجتمعات الإنسانية وبالتالي مؤكد إن السياسات الاجتماعية وليدة المناخ والبيئة الاجتماعية ومن المستحيل تشابه السياسات الاجتماعية لبلدين اثنين أو تطبيق نجاحات تمت على سياسات اجتماعية ببلد ما على أخرى وان جاوزتها جغرافيا أو تماثلت معها اقتصاديا

وعليه فقد تختلف الرؤى حول مفهوم السياسة الاجتماعية ونأخذ هنا بوجهة النظر التي ترى السياسة الاجتماعية على أنها القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق الأهداف إستراتيجية متضمنة مجالات وخطط برامج الرعاية والتنمية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء إيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولا إلى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع .[1]

NASW:الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين

[2] _البيومي ،المهدلي ،**مرجع سابق** ،ص65.

[3] _احمد عبد الفتاح ناجي ،**سياسة الرعاية الاجتماعية**.المكتب الجامعي الحديث:ط1،2012،ص18.

[1] _ناجي، **مرجع سابق**،ص37.

ثالثا.أهمية السياسة الاجتماعية

تتحدد أهمية السياسة الاجتماعية فيما يلي :[2]

أنها توضح مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية

أنها تمثل مجالات العمل واتجاهاته وأسلوب القائمين على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ

أنها تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحد الهدف البعيد

أنها تعاون المخططين في تحديد الأولويات عن وضع الخطط الاجتماعية

أنها تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية فهي ترتبط بين الفلسفة والمبادئ والقيم الأخلاقية

عن طريق سياسة اجتماعية يمكن تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع

يساهم تحديد السياسة الاجتماعية في تنظيم العلاقات المتبادلة بين انساق المجتمع القائمة

عن طريق سياسة اجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر من احتياجات الأفراد في المجتمع

وعليه تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود بالرغم من الأجهزة القائمة على تنفيذها وهي تضع أساسا لعلاقات هذه الأجهزة والبرامج ويسهل معه وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية فيما يخص سياسات الصحة وغيرها من السياسات الاجتماعية

أنها تعاون على التوقع والتنبؤ العلمي السليم والاستفادة من علم دراسة المستقبل.بالإضافة إلى القدرة على تحقيق التوازن الديناميكي المستمر بين حاجات ومشكلات المجتمع الحالات الصحية والموارد المادية للمجتمع.[1]

رابعا:عناصر السياسات العامة الاجتماعية .[2]

ومن هنا نستطيع تحديد أهم عناصر السياسة الاجتماعية :

الإيديولوجية السائدة في المجتمع

الأهداف البعيدة المدى للمجتمع

مجالات العمل الاجتماعي

الاتجاهات المنظمة للعمل الاجتماعي

أولا:الإيديولوجية: هي نسق من المعتقدات والمفاهيم والأفكار الواقعية والمعيارية على حد سواء يعتبر هذا النسق مزيجا من التراث الديني والثقافي والاجتماعي والحضاري ولقيمي والفلسفي والأخلاقي

---

[2]_محمد يوسف محمد لسيد،**التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية**.الأكاديمية العربية للدراسات الإستراتيجية:دار التعليم الجامعي، 2015 ، ص16 .

[1]_بن سعد حنان ،**اثر السياسات السكانية على السلوك الإنجابي لدى الزوجين**.(مذكرة ماستر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة عمار ثليجي _الاغواط ،سنة2012_2013)،ص55.

[2]_ العويسى ،الأفندي،**مرجع سابق** ،ص108.

يسعى هذا النسق في عمومه إلى توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات التنظيمية والأجهزة المختلفة في المجتمع

ثانيا: مجالات العمل:تقوم السياسة الاجتماعية بتحديد دالة التفضيل بين مجالات العمل الاجتماعي ويمكن بيانها كتالي:

1_بالنسبة للفئات الأولى بالرعاية يجب التركيز على الطفولة أولا بوصفها صانعة للمستقبل يليها الشباب ثم العمال المنتجون وأخيرا المسنون

2_أما فيما يتصل بالقطاعات المفاضلة فيها على أساس مدى الاحتياج ويمكن تحديدها كالتالي:

_المجتمع الحضري المتخلف، المجتمع الريفي المجتمع المستحدث ،والصحراوي

_التركيز على المجال التنموي والوقائي ومجال الصحة والعلاج.[1]

ثالثا:الاتجاهات :هي المبادئ التي تعتبر بمثابة الدليل لمشروع العمل ومستويات .[2]

الاتجاهات الملزمة :يتعين على المجتمع تضمينها في السياسة الاجتماعية العدل في تحمل مسؤولية في تطبيقها

الاتجاهات شبه ملزمة:تكون في العادة محل الدراسة بأمل الاستفادة من إمكانياتها ومواردها

الاتجاهات الغير ملزمة:تعتبر برامج ليمكن تفسيرها في خدمة المجتمع وذلك لعدم محدودية العمل فيها

خامسا:السياسة العامة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المصطلحات

1_1السياسة الاجتماعية وتحليل السياسة:

السياسة الاجتماعية يمكن النظر إليها كمحاولات من جانب الحكومة لضمان بعض المستويات الدنيا Minimum Standardsمن الحياة في ميادين مثل الصحة والرعاية الصحية الفعلية والتامين الاجتماعي والتعليم والخدمات الاجتماعية الشخصية.

(Dinitto khan **.1964**.Pringmor a Atherton.**1986**)أما تحليل السياسة ينطوي بصورة متزايدة على استخدام المناهج العلوم الاجتماعية لوصف وربما لغرض العمليات ومحتوى السياسات رغم إن تحليل المناهج الفنية أو الكمية .[3]

بحيث تشير معدلات العامة للثبات وذلك في الظروف النوعية للعمل في معرفة السياسة الاجتماعية بحيث تعبر عن إمكانية الحصول على الخبرة والمهارة كلما ازدادت فترة الثبات في العمل الواحد,كما تعبر عن طريقة التنقل للأعمال الأخرى والذي يكون دافعها الرفض على العمل.

---

[1] _منى العويسي ،عبلة الأفندي ،**التخطيط والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.الرياض:دار الفكر العربي،سنة 1994،ص160.

[2] _ **مرجع نفسه**، ص161.

[3] _نواري أحلام، **التنمية السياسية ودورها في تنمية السياسات البيئية الدولية**، مداخلة ملقاة في ملتقى الوطني الأول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ص09.

وما يلاحظ إن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر استقرارا في السياسات الاجتماعية وبالخصوص القطاع الاقتصادي وأنشطته

التنمية الاجتماعية :Social Dévelopment

هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده واستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .[1]

ويعرف بعض المفكرين السياسة الاجتماعية: "بأنها عملية توافق اجتماعي ويعرفها آخرون بأنها :تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع وإشباع حاجات الإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معين."[2]

1_2السياسة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعي

إن وجود مضمون واضح وفلسفة مسبقة للسياسة الاجتماعية يصبح طابع التخطيط والبرامج والجهود الاجتماعية هو الارتجال وهو يعني عمل غير منتظم، فالسياسة الاجتماعية هي التي تنظم كل هذه الجهود ومن خلالها تنسق الخطط بحيث تشترك جميعا في تحقيق هدف مشترك واحد من أهداف السياسة الاجتماعية,فالسياسة الاجتماعية توضح مجالات العمل واتجاهاته وأسلوبه بين القائمين على ادوار التخطيط والتنفيذ.[3]

بالإضافة إلى أن المخطط يأخذ كل العوامل في الحسبان ويضمن التأييد السياسي لخططه فان عملية التخطيط سوف تستغرق وقتا أطول وقد تنتهي الخطط بكثير من الحلول وسط أو المتناقضات ومثال ذلك فقد تنص خطة ما على الحاجة في توزيع الفرص الاجتماعية وتتضمن إجراء يمكن أن يساهم في تحقيق ذلك بقدر قليل.

فالعلاقة بين السياسة والتخطيط ليست بهذه السهولة ويمكن النظر إليها بأنها مشكلة,فلقد وضعت السياسة تحت عنوان يتضمن العلاقة بين السياسة والتخطيط وما يمكن من ظهور مشاكل,فلا بد إلى النظر إلى كل أشكال التخطيط على أنها تدريبات سياسية,بمعنى إن التخطيط الاجتماعي يتضمن اتخاذ قرارات حول توزيع الموارد النادرة بالإضافة إلى أن السياسة والتخطيط تختلف اختلافا كبيرا بين المجتمعات تبعا للبناء السياسي في كل دولة ويمكن المعنى من الفهم أن السياسة الاجتماعية على أنها جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط لا على أنها مشكلة مزعجة فقط .[1]

---

[1] احمد زكي بدوي ،**معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**.الإسكندرية :دار الكتاب المصري، 1987،ص234 .

[2] _ابو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد،**التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**.أسوان فرع قناط: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2009،ص14.

[3] _درية السيد حافظ ،**السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**.جامعة طنطا :دار المعرفة الجامعية ،ص199.

[1] _ **السيد حافظ مرجع سابق** ،ص 197.

التخطيط الاجتماعي: Social planning يعني الجهود المنسقة للتعرف على المشاكل القائمة والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة ووضع الخطط المتعلقة بالموارد والمؤسسات الاجتماعية لإجابة حاجات المجتمع.[2] يعد أسلوب التخطيط المعتمد كوسيلة للوصول إلى الأهداف التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي.[3]

السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية: إن علاج المشكلات الاجتماعية هو أول ما يتطرق إلى ذهن الفرد عندما يذكر السياسة الاجتماعية وعليه فلا ننكر أن دراسة المشكلات الاجتماعية ومحاولة علاجها تدخل ضمن اختصاصات السياسة الاجتماعية من الناحية التطبيقية,ويجب قبل دراسة المشكلات الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة الاجتماعية أن نضع أسس نظرية للأشياء وتكوين فكرة واضحة عن الظواهر, من حيث هي,أمكننا بعد ذلك الإصلاح ونكون في هذه الحالة واثقين من إن لمشروعاتنا الإصلاحية قائمة من جميع أطرافها .

وإذا كان المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي تمثل اضطرابا في الوظائف الاجتماعية.[4]

المشكلات الاجتماعية: المشكلات الاجتماعية هي المفارقات مابين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسن الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها خبراء المجتمع.

وتتصل المشكلات الاجتماعية بطريقة المسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يقع على المستوى المألوف للجماعة وعادة تكون المشكلات الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد الأنظمة الاجتماعية الأساسية كما في حالة البطالة وتشرد الأحداث وغيرها.

1_3السياسة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية: إن علاج المشكلات الاجتماعية هو أول ما يتطرق إلى ذهن الفرد عندما يذكر السياسة الاجتماعية وعليه فلا ننكر أن دراسة المشكلات الاجتماعية ومحاولة علاجها تدخل ضمن اختصاصات السياسة الاجتماعية من الناحية التطبيقية,ويجب قبل دراسة المشكلات الاجتماعية وعلاقتها بالسياسة الاجتماعية أن نضع أسس نظرية للأشياء وتكوين فكرة واضحة عن الظواهر, من حيث هي,أمكننا بعد ذلك الإصلاح ونكون في هذه الحالة واثقين من إن لمشروعاتنا الإصلاحية قائمة من جميع أطرافها .

وإذا كان المشكلات الاجتماعية هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي تمثل اضطرابا في الوظائف الاجتماعية.[1]

تمثل اضطرابا وتعطيلا لسن الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها خبراء المجتمع.

---

[2]_بدوي،**مرجع سابق**،ص 342.

[3]_هواري عامر،**المداخلة بعنوان السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**،جامعة محمد الشريف، ص01.

[4]_سامية محمد فهمي،**المشكلات الاجتماعية تطور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003،ص02 .

[1]_ فهمي ، **مرجع سابق** ،ص02.

وتتصل المشكلات الاجتماعية بطريقة المسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يقع على المستوى المألوف للجماعة المهتمة بذلك عادة.[2]

المطلب الثاني:نشأة السياسة العامة الاجتماعية

ظهرت السياسة العامة الاجتماعية الحديثة ،سواء كمجموعة من الممارسات أو كموضوع بحثي ،نتيجة للصراعات الاجتماعية التي ظهرت داخل المجتمعات الغربية الرأسمالية،حول القضايا المهمة ومن هذه القضايا ما يلي:

التفاوت الطبقي والفقر والعدالة الاجتماعية،الحقوق الأساسية للمواطنين والتزامات والواجبات للمجتمع ،والدولة تجاه تامين الحياة الاجتماعية ثم توفير الحد الأدنى من الرفاهية لمختلف الأفراد

ولقد ساهمت التقاليد القومية والثقافات السياسية داخل المجتمعات الأوروبية وغيرها من المجتمعات العربية في ظهور اختلافات وتباينات داخل السياسات الاجتماعية.

وعلى اختلاف آخر اتسمت موضوعات بطريقة رسمية **Formal** وإدارية **Administrative** مع الاهتمام بفئات إدارة الخدمات الاجتماعية.

وبصفة عامة نلاحظ إن تلك التعريفات المتعددة المتباينة تتشابه في ميلها للإحالة إلى السياسات والممارسات ومؤسسات في اغلبها عامة أو دولية ،وهذا للمساهمة في رفاهية وامن الأفراد والمجتمع،وبالأخص الفقراء وذوى الحاجة ،وهذا يعكس ظروف المجتمعات المتقدمة التي تملك القدرة على أداء الخدمات الاجتماعية والعكس بالنسبة للدول المتخلفة،وهذا ما يعني أن فهم وتحديد خصائص السياسة الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات

وعليه بمواجهة الدراسات الإفريقية حول مفهوم السياسة الاجتماعية سنكشف مايلي:

1)ملاحظة كيف تحول مفهوم السياسة الاجتماعية بعيدا عن المفهوم الحقيقي إلى التركيز على طرح فكرة التنمية الاجتماعية الأكثر اتساع

2)وهذا ما يعزز عمليات السياسة العامة الاجتماعية وتنظيمها وسيرورتها.

3) مواقف اتجاه الفكرة أيضا تشدد الخدمات الاجتماعية بدلا من السياسية الاجتماعية وتهتم بكفاءة تلك الخدمات.[1]

اتصف الكثير من التعريفات السياسة الاجتماعية بالعمومية والغموض ،وتأسست الكثير من التعريفات أيضا على أهداف تنموية هذا ما يدع إلى ضرورة استمرار البحث من اجل صياغة مفهوم للسياسة العامة الاجتماعية.

ولعل النموذج البارز لتلك في مقالة "كيبوكا" الوضع الاجتماعي في إفريقيا The Afrikans Social Situation وقد لخص هذا في إطار سعيه لفهم العناصر المكونة للوضع الاجتماعي في إفريقيا حيث ربط بين مفهومي السياسة

---

[2]_بدوي،**مرجع سابق** ، ص342 .

[1]_ **بدوي ،مرجع سابق،** ص49.

الاجتماعية والتنمية الاجتماعية فحسب اعتقاد "كيبوكا" أن السياسة الاجتماعية هي عملية اعم من كونها عملية صنع الخيارات وتحديد وتطبيق وتقييم الحلول العملية

بالإضافة إلى أنها يمكن تأكيد الاهتمامات الكبرى للسياسة الاجتماعية والعمل على دعم وتقوية الأسس المنطقية والخيارات القيمة المحيطة بعملية التنمية وقضايا جوهرية . [1]

ومن دوافع ظهور السياسة الاجتماعية عدة مفسرات تتمثل فيما يلي:

أولهما :تفسير يرى أن العوامل السوسيو_اقتصادية الكبرى دورا في تشكيل تطور السياسة الاجتماعية،فمشكلات النمو الاقتصادي ناتجة عن التصنيع أدت إلى ظهور دولة الرفاهية.

ثانيهما:إن العوامل السياسية لها دور أساسي في ظهور السياسة الاجتماعية ،وهكذا فمستويات التعليم والدخل والتحضر أكثر أهمية في تفسير أنماط الإنفاق لدى مختلف الحكومات من الخصائص السياسية وللدولة في تلك المجتمعات ذاتها ،ويرى "كيث" أن التغيرات السوسيو_اقتصادية نقطة البداية فحسب أما العوامل السياسية فلها دور لا ينكر بعد ذلك ،فهناك اختلافا جوهريا بين الدول المتقدمة في سياساتها الاجتماعية ومجالاتها وبناءها لا يمكن تفسيرها بما هو اقتصادي.[2]

كما تتجه بعض الدراسات المعاصرة إلى الأخذ بان السياسة الاجتماعية لا تنبعث من دوافع إنسانية تحدوها محاولة تحقيق الرفاهية الاجتماعية،تجنبا للقلاقل والاضطرابات التي قد تثور في المجتمعات وحيث توحي الدلائل التاريخية بان النظم الحاكمة إنما تعمل على الأخذ بتدابير تقديم العون الاجتماعي ،أو التوسع فيما في الأوقات التي تثور فيها الاضطرابات الاجتماعية نتيجة لتفشي البطالة على سبيل المثال تتراجع هذه النظم عما تأخذ به من تدابير أو تعمل على تقليصها عندما يعود الاستقرار السياسي إلى ما كان عليه.

ومن الواضح أن هذا الرأي يتناقض مع القول الذي مؤداه إن السياسات الاجتماعية الحكومية ،وما يرتبط بها من تقديم العون الاجتماعي أصبحت تنطوي على حسب متزايد المسؤولية الاجتماعية بعمق نظرتها الإنسانية والاجتماعية العامة وهذا الارتباط الذي يعبر عنها في جميع ميادينها وهذا راجع إلى انطوائها الكامل وعمقها

أما في خضم الثمانينات والتسعينات ،فان نطاق السياسة الاجتماعية المرتكز على تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة بقي غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة،حيث ركزت نظرية التنمية السائدة على النمو الاقتصادي أولا فقد منحت السياسة الاجتماعية،أهمية وتمويلا اقل وغالبا ما كانت مرتكزة على التعامل مع النتائج غير المرجوة للتغيير الاقتصادي وقد بقي المنهج سائدا خلال عقدين وأدى إلى زيادة التوتر والاستياء الاجتماعي.[1]

---

[1] _السيد حافظ،**مرجع سابق**،ص50.

[2] _احمد سليمان ابو زيد،**السياسة الاجتماعية ،التعريف والمجال والاستراتيجيات**.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،كلية الاداد،ص30.

[1] _ أبو زيد، **مرجع سابق** ،ص282 .

فحتم في أوائل القرن العشرين ،الاستثمار في اقتصاديات ذات الخل المرتفع بقوة في البنية الاجتماعية

- **المرحلة الأولى :**

حركات الإصلاح العالمية كتمهيد لنشأة السياسة الاجتماعية

لقد سادت أراء تؤكد أن التوازن الطبيعي يتحقق في المجتمع دون تدخل أراء"مالتوس"والتي منعت أي تفكير في رسم السياسة الاجتماعية للمجتمع ،حيث على أن المجتمع أن يترك الأمور مثلما هي فائض السكان الذين سيظهر عليهم المرض والجوع ليعم التوازن بين الإنسان والبيئة ،لان العدد الأمثل للسكان قادر إلى حد بعيد على رعاية نفسه،وان الإنفاق على رعاية الفقراء لا جدوى من وراءه لأنه سوف يسلبون هذا القطاع طعاما من كميته المحدودة.[2]

وظهرت بذلك عديد من حركات الإصلاح العالمية ،كتمهيد لظهور السياسة الاجتماعية .

المظهر الأول

كانت الرعاية الاجتماعية تقدم في الحضارات القديمة في الضبط الاجتماعي للمواطنين ،وخوفا من تمردهم على الأوضاع المجتمعية التي ميزت بين المواطنين في شكل نظام طبقي .

ولقد تعددت حوافز الرعاية الاجتماعية وتمثلت في العوامل الطبيعية ،والعوامل السياسية ،والعوامل الاقتصادية والعوامل الإنسانية.

المظهر الثاني

تأثير الديانات السماوية في حركة الرعاية الاجتماعية بما أكدته من مبادئ سامية جعلت الرعاية حق المحتاجين إليها وواجب على من ينبغي أن يؤديها مثل رعاية الأسرة والطفولة واليتامى ورعاية الفقراء والمساكين ،حيث حثت الأديان على التكافل السائد بأنواعه بين المجتمع ثم أصبحت واجبا في الدين المسيحي إلى أن جعلها الدين الإسلامي فريضة وركن ملزم من أركان الدين ممثلا في الزكاة .[1]

ركائز السياسة الاجتماعية

تعتمد السياسة الاجتماعية على ركائز أساسية تتحدد في:[2]

1_**الشرائع السماوية**:وتعد الركيزة الأولى الأساسية ،فالتراث الديني زاخر بالدعوة إلى الوحدة والديمقراطية،والعدالة والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي والحقوق والواجبات وغيرها،من الموجهات والأهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها،وما سنه الله لعباده من الدين وما فرض عليهم في ضوء الأحكام

---

[2]_ماهر أبو المعاطي على،**السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وغربية ومحلية**.حلوان:مكتبة زهراء الشرق،ط 1،2003،ص12.

[1]_ أبو المعاطي، **مرجع سابق**،ص13.

[2]_السروجي، **مرجع سابق** ، ص8_ ص9 .

التكلفية لهديتهم،وتوصيلهم إلى ما فيهم صلاح دينهم ودنياهم سواء كان تحصيلهم عن طريق جلب المنافع أو عن طريق دفع المضار.

وما جاء به الرسل من عند الله يقصد هداية البشر إلى الحق في الاعتقاد والى الخير في السلوك والمعاملة ،إلى أنها تشمل الجانب لاعتقادي ،والجانب العملي المتمثل في التنظيم العلاقة للمرء بربه ونفسه وغيره.

وان الشرائع السماوية ،جميعها لا تختلف عن بعضها في الأصول العامة وهي التوحيد والصلاة والزكاة والصيام والحج والتقرب إلى الله بصالح الأعمال.

وان لفظ الشرائع السماوية شامل لكل الشرائع ،حيث تتمثل في جانبين هما الأول:العقيدة الذي تم فيها الإيمان به أولا وقبل كل شئ حيث لا يرقى إليها شك ولا تؤثر فيها ،أما الثاني فهو السلوك الذي يحدد علاقة الإنسان بربه وهو ما يسمى العبادات ونحو نفسه وهو الكماليات والمقومات الخلفية ،وإزاء غيره من أفراد المجتمع .

2_**مواثيق العمل الوطني:**وتتعدد هذه المواثيق وبرامج الأحزاب، وتعد منها ما يساهم في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من الأهداف والأساليب،العدالة واستراتيجيات وتكتيكات وتوجيه السياسة الاجتماعية لتحقيق الأهداف بأساليب غير محددة .

ويقصد بالتكافل الاجتماعي في الإسلام في معناه اللفظي أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعتهمّ،قوله صلى الله عليه وسلم"المؤمن كالبنيان يشد بعضهم بعضا "

وقوله عليه الصلاة والسلام"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"

والتكافل الاجتماعي يوجب على قوانين توزيع،الأعمال بمقدار المواهب والقوى وتعرف قوة كل ذي قوة ومواهب ذوى المواهب ليعمل الجميع في اتساق.[1]

3_**الدستور:**يوجد في كل المجتمعات ويحدد بين الدولة ومواطنيها،ويعد أساس للنظام الاجتماعي والسياسي في الدولة،ويزخر بمواد منها حقوق وواجبات والرفاهة والأمن الاجتماعي ،والتضامن الاجتماعي

وإستراتيجية السياسة الاجتماعية كالتعليم ،والصحة ،والضمان الاجتماعي والبطالة وأولويات الرعاية لبعض الفئات كالمرأة والطفولة.

4_**المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية:**وتحدد الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية للأفراد،مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام**1948**الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة،متضمنا العديد من القوانين التي تركز على حقوق الفرد في الحرية والكرامة،وعدم التميز والمساواة وحرية تكوين أسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع وحرية الرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات ،والحق في التعليم ومستوى المعيشة للمحافظة على الصحة والرفاه له ولأسرته،في إعلان حقوق الطفل عام**1959**متظمنا مواده من حماية الطفل من الإهمال والقسوة،حق التعليم الإجباري المجاني والتمتع بالأمن الاجتماعي وميثاق العمل الاجتماعي للدولة

[1] _محمد ابو زهرة،**التكافل الاجتماعي في الإسلام**.القاهرة : دار الفكر العربي،1991،ص04.

العربية في مارس **1971**المبني على أسس المساواة والعدالة ومشاركة المرأة والتكافل الاجتماعي والأسر والقيم الروحية والاجتماعية.

المطلب الثالث:نظريات السياسة العامة الاجتماعية

إن عملية السياسة الاجتماعية ومجالاتها ينصب حاليا على كل من النماذج النظرية ومهارات الممارسة وذلك في مختلف التطورات والأدوات التكنولوجية الفعالة Effective technologique Tools

جميع الأخصائيون يخططون لتدخلات السياسية الاجتماعية ،وذلك من خلال مشروعات لتغيير السياسات والعمل الاجتماعي،**Social Action** لإصلاح**Reforme** جميع الأوضاع الاجتماعية ،وأيضا لتنفيذ المشروعات السياسية.

من المناهج التعليمية للخدمة الاجتماعية حاليا تنطوي على وصف مباشر لبرامج الرعاية الاجتماعية في مجال السياسة الاجتماعية،حيث أنها تصف كيفية تحليل سياسات اجتماعية،بطريقة منهجية وتحديد سياسات بديلة وتصميم برامج خدمات الاجتماعية.[1]

ففي مجال الرعاية الاجتماعية **The Heath care Fied**على سبيل المثال:

الأخصائيون الذين يعززون تشجيع التغيير الاجتماعي،وإصلاح نظام الرعاية الصحية يحللون ويقررون،أي سياسة أكثر فاعلية،ويضعون خطط لتنفيذ كل سياسة .

فان سياق السياسة الاجتماعية في ممارسة الخدمة الاجتماعية يجرى انتقاله من الوصفية والتاريخية الصارمة، والتوجهات المفاهمية وذلك لمحاولة إصلاح سياسة الاجتماعية

في **1989** فان نظرية السياسة الاجتماعية **Social Policy théorie** قد بدأ يتبلور في المهنة وعليه فالخدمة الاجتماعية ،قد بدأت في إدماج نظرية السياسة الاجتماعية ،وتكنولوجيا الممارسة

السياسة الاجتماعية في هذا الصدد ،نقصد بها تطبيق السياسة في ميادين الاجتماعية **Social Domaines** على مستوى المجتمع ،حيث أن السياسة الاجتماعية هي النجم الجديد الملاحظ نسبيا في المجتمعات الحديثة وهذا لاستخدام صياغة وتنفيذ السياسة كمدخل حاسم وأداة للحكومة وصنع القرار بالقطاع الخاص .

وعليه فالخدمة الاجتماعية قد بدأت في إدماج نظرية السياسة العامة الاجتماعية ،وتكنولوجيا الممارسة في إطار ممارسة الخدمة الاجتماعية في الثمانينات.[1]

1_1خصائص الشريعة الإسلامية كأساس للسياسة الاجتماعية

تتميز الشريعة الإسلامية بجملة من الخصائص بما يؤهلها لان تكون أساس وركيزة للسياسة الاجتماعية

---

[1]_المهدلى، **مرجع سابق**،ص25.

[1]_ **مرجع نفسه**،ص29.

1_2الخصائص التي يتميز بها المنهج الإسلامي

الخاصية الأولى:

أن الإسلام هو أعظم من أعطى للإنسان حقوقه وكرامته فأرسى مبادئ الإنسانية التي مهما تطورت الحضارات ونمت المجتمعات بقيت.

قال تعالى:"ولقد كرمنا بنى ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا"الإسراء

وأوضح أن الناس سواسية لا فرق بين ابيض واسود أو ذكر وأنثى إلا بالتقوى والعمل الصالح

قال تعالى"إن أكرمكم عند الله اتقاكم "الحجرات

الخاصية الثانية:

يقوم الإسلام على أسس تصلح لكل زمان ومكان ،لأن تلك الأسس من العموم والاتساع ،والمرونة بحيث تسمح للمجتهدين في كل عصر ،بان يجدوا في نطاقها الحلول التي تكفل مواجهة احتياجات المواطنين الدنيوية وفائدة هذه الأسس التي أوحى بها الله تعالى إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، أن تحول بين المسلمين في مختلف العصور وبين الاندفاعات غير الإنسانية، التي تتعرض لها الشعوب في مراحل تطورها .

ويقوم الإسلام على أسس ثابتة ليس للمسلمين أن يعرضوا لها بالتغيير او التبديل ،لأنها ليست من صنعهم بل من صنع الله ويقوم الإسلام على فروع متغيرة يستمدها من الأصول الثابتة وفقا لمبادئ معرفة وذلك لمواجهة احتياجات المسلمين المتجددة في سبيل معاشهم ،وهذه الفروع تمثل الجانب الأكبر من الأحكام الشرعي

المبحث الثاني:مجالات السياسة العامة الاجتماعية

الخدمات الاجتماعية تختلف في مجالات كثيرة في إطار واحد وهو السياسة الاجتماعية ،فالخدمات مثل الصحة، والتعليم ، والسكن، والتشغيل والثقافة ،والنشاطات الدينية كلها تدور في بلورة واحدة والعمل من اجل تحقيق امن اجتماعي ،وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية ،وتقديم خدمات بغرض المساعدة والتوجيه لصالح الفقراء وتحسين أحوالهم والارتقاء بمستوى أفضل لجميع الأفراد ،والتأكيد على دور المجتمع في المعاونة جميع أفراده ، والاعتراف بمحاولة قابلية التغيير بالاعتماد على الرعاية الاجتماعية ، لغرس التكافل الاجتماعي ومحاربة جميع الآفات الاجتماعية.

المطلب الأول:الخدمات الاجتماعية

إن كانت الخدمة الاجتماعية **Social Works** كظاهرة اجتماعية،هي استجابة لظرف اجتماعي،فالوظيفة الاجتماعية تكون في حالة مستمرة من التطور والتغيير ،فان نشأة وتطور الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية في

ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية،معينة أثمرت على بناء فكري خاص يحمي النظام القائم ويحافظ على عناصره الأساسية.[1]

ظهرت الخدمة الاجتماعية في أوروبا وأمريكا ،في ظل الظروف والأوضاع مجتمعية تتسم بالتناقض بين الرأسمالية والاشتراكية ،إلى جانب ذلك قانون الأجر الحديدي ينادي بان زيادة دخل أسرة العامل ،يؤدي إلى زيادة نسله مما شجع أصحاب الأعمال إلى تبني سياسة عدم زيادة الأجور إلى جانب ظهور الثورة الصناعية بازدياد معدلات الإنتاج نتيجة لاستخدام الآلات البخارية ،وتشغيل أعداد هائلة من العمال في المؤسسات الضخمة الحجم،إلى جانب ازدياد معدلات الطبقة العاملة،التي شهدت أقصى ضروب الاحتكار والاستغلال نتيجة الهجرة الضخمة من الريف إلى المدينة،وتفضيل أصحاب الأعمال للنساء والأطفال لانخفاض أجورهم، وازدياد البطالة وارتفاع الكثافة السكانية،في المناطق الحضارية،حيث كانت البطالة والبؤس تخيم الطبقة العاملة بجانب ظروف العمل غير الصحية مع ظروف الإسكان صعبة وسوء التغذية مما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية والصحية،وكذلك انتشار الانحرافات الأخلاقية.[1]

أولا :الثورة الحضارية

ارتبطت الثورة الصناعية في الغرب بالثورة الديمغرافية حضرية،مصاحبة لها وذلك راجع لزيادة أعداد من اشتغلوا بالصناعة وتركزهم على مختلف المناطق الصناعية ،وقد أدى ذلك إلى مجموعة من المتغيرات المجتمعية أهمها ،النمو الحضري والتصنيع ،وكانت استجابة لحاجات اجتماعية ،حيث كان من الضروري أن نهتم الخدمة الاجتماعية بدراسة المشاكل الحضرية كمشكلة الهجرة والجنح والجريمة والفقر ...إلخ

---

[1]_محمد السيد فهمي، **مدخل في الخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية:المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،2002،ص03 .

[1]_**مرجع نفسه**، ص04 .

ثانيا:الثورة الفرنسية وظهور التيارات الاشتراكية

مثلت الثورة الفرنسية ثورة على الفساد والأوضاع التي سادت المجتمع الفرنسي والأوروبي ومن مظاهرها سيطرة الكنيسة ،بالإضافة إلى انه في هذه المرحلة كان من محاولات النقد والإصلاح ،لان الإنسان غير قادر على الوعي بمصالحة لذلك ،إلا أن تقدم حركات الإصلاح الديني وقيام نظام اقتصادي جديد ونعنى به النظام الرأسمالي أدى إلى بدايات حركة الإصلاح الاجتماعي .

وعليه قد سعت الدولة إلى تدعيم ظهور الخدمة الاجتماعية التي كانوا يأملون من تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة مثلا والسكن والتشغيل والثقافة والنشاط الديني ،تؤدي على توازن المجتمع أي الإصلاح المجتمعي عن طريق إعادة تنظيم الأوضاع الاجتماعية ،وقد قام رواد الخدمة الاجتماعية في هذه المرحلة بتقنين المبادئ الدينية المرتبطة بالرحمة ،بالإضافة إلى الإنسان ليتسنى له علاج المشكلات التي ازداد تفاقمها.[1]

وهناك أصول نشأة أخرى للخدمة الاجتماعية، تتمثل في حركات تنظيم الإحسان أو جمعيات تنظيم الإحسان التي ظهرت في أواخر عام **1800** م وساهمت في بلورة عدة اتجاهات تؤكد على العمل المباشر مع الحالات الاجتماعية بغرض مساعدتها ،وخدمة تلك الحالات بالإضافة إلى جانب العمل بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمساعدتها على تحسين أدائها لأعمالها،بتقديم خدمات غير مباشرة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية كالصحة، والتشغيل والسكن إلى جانب بداية التعامل مع الأنظمة الاجتماعية وتوجيهها لصالح الفقراء وتحسين أحوالهم. [2]

كما تبلور ذلك أيضا بظهور المحلات الاجتماعية،كمؤسسات اجتماعية تقوم على العمل لتحسين أحوال المعيشية للمجتمع بفعل الخدمات الاجتماعية ،كالصحة مثلا الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي والطبي،التأهيل والعلاج والمساعدة ،بالإضافة إلى مساندة جهود السكان لتغيير أوضاع إلى الأحسن ،والاعتراف بقابلية التغيير ومواجهة المشكلات .[3]

1_1تعريف الباحثين الغربيين للخدمات الاجتماعية:

هناك عدة باحثين من استخدموا مجموعة من التعريفات للخدمات الاجتماعية منهم:

تعريف هيلين ويتمر Helen Wit mer الخدمة الاجتماعية بأنها "طريقة علمية لخدمة الإنسان، ونظام اجتماعي يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته ،ويساعد النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع،على حسن

---

[1]_السيد فهمي،**مرجع سابق**، ص5_ ص6.

[2]_ماهر ابو المعاطي على،**السياسة الاجتماعية أسس نظرية نماذج تطبيقية**.حلوان :مكتبة زهراء الشرق ،2003،ص16.

[3]_ **مرجع نفسه** و**مكان نفسه**، ص16 .

القيام بدورها،كما يعمل على خلق نظم اجتماعية جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها في سبيل تحقيق رفاهية أفراده.[1]

ففي قول هيلين يتضح لنا أن الخدمة الاجتماعية هي طريقة لخدمة الإنسان ومساعدة له في حل جميع مشاكله وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال النظم الاجتماعية

وتعريف آخر ارين جونسون: Arline Johnson

عرف الخدمة الاجتماعية بأنها "خدمة مهنية تؤدى للناس لمساعدتهم كافرا داو في جماعات يتبادلون علاقات مرضية ،للوصول إلى مستوى من الحياة يناسب رغباتهم وقدراتهم ويتمشى مع أهداف المجتمع.[2]

وهنا يتضح لنا بان الخدمة الاجتماعية هي خدمة مهنية للأفراد ،وذلك بحسن مساعدتهم والوصول إلى رغباتهم وتحقيق أهدافهم .

وفي تعريف والثر فريد لأندر Walter Friedland er

يعرف الخدمة الاجتماعية بأنها "نوع من الخدمات المهنية تعتمد على قاعدة من المعرفة العلمية ،والمهارات المختلفة في ميدان العلاقات الإنسانية وتمكن من مساعدة الأفراد كحالات،أو جماعات للوصول إلى مستوى من التكيف والنضج والاعتماد على أنفسهم وهي تمارس كوظائف لنوع معين من الهيئات في المؤسسات الاجتماعية المعنية.[3]

من هذا التعريف يتضح لنا بان نوع الخدمات المهنية تعتمد على المعرفة العلمية في ميدان العلاقات الإنسانية وذلك للوصول إلى مستوى النضج والتكيف في المؤسسات الاجتماعية.

بالإضافة إلى التعريف الذي جاء به"كارل جيرمان" Carel B Germain من حيث " أن الهدف المهني للخدمة الاجتماعية يتأثر بعاملين متزامنين :

1_مدى إمكانية الناس على التكيف،والموارد الموجودة في البيئة ،ومن وجهة النظر الايكولوجية ،نتيجة الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، نحو محاولة تحسين التفاعل بين الناس وبيئتهم من اجل تدعيم المقدرة التكيفية لهؤلاء الناس مع تحسين بيئتهم ولتحقيق هذا الهدف المهني يتطلب الأمر إجراء مجموعة من التدخلات في العلاقة بين الناس والبيئة في برنامج متكامل، يهدف إلى التنشئة لأنماط معينة من الناس.[1]

2 _العمل على تحسين التكيف للمجتمع.

---

[1]_محمد السيد فهمي،**الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية لتدريب ورعاية الشباب ، 2002، ص299 .

[2]_ **مرجع نفسه مكان نفسه** ، ص299 .

[3]_ **مرجع نفسه مكان نفسه**،ص299.

[1]_طلعت إبراهيم لطفي،**الخدمة الاجتماعية العمالية**.القاهرة:دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع، ص19 .

وهذا الطرح يوضح محاولة تحقيق الأهداف المهنية للخدمة الاجتماعية،وتوفر المعرفة لفهم كل من الناس والبيئة وطبيعة التفاعل بينهما ،بالإضافة إلى إدراك القيم ،تعبر عن إمكانية التكيف ومدى استجابة البيئة ،وهذه الأهداف نصوغها فيما يلي:

1. إدراك وتنمية وتدعيم مقدرة الناس الطبيعية على النمو وحسن التكيف
2. الزيادة الايجابية للموارد الموجودة في البيئة

التغلب على العقبات التي تقف في طريق النمو والتكيف.

وعليه فهناك عدة تعريفات للخدمة الاجتماعية Social Work من هذه التعريفات نختتم بتعريف كل من "سكدمور"(R A ,Skidmore)و"ذكراى"G thackray" فقد اعتبر أن الخدمة الاجتماعية "فن أو علم أو مهنة تساعد الأفراد والجماعات وخاصة الأسرة والمجتمعات المحلية على حل مشكلاتهم بأنفسهم بالإضافة إلى تكوين علاقات شخصية وجماعية ومجتمعية، طبية وذلك من خلال تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية التي تشمل خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع".

تعريف رونالديين وزملاءه Libbit Westley

مجموعة من العمليات المحققة لتغيرات اجتماعية مقصودة، وموجهة في إطار من المبادئ وقيم وقواعد وأخلاقيات،يلتزم بها الممارسون المهنيون.[1] من هذا التعريف يتضح لنا أن العمليات المحققة في إطار تغيير اجتماعي ما يكون في إطار قيم وأخلاقيات

1_1تعريف الباحثين العرب للخدمة الاجتماعية

وعليه يعرف بعض الباحثين العرب كتعريف :

التعريف الدكتور سيد عويس **(1966)** :مهنة تستخدم الأسلوب العلمي منهجا لها ،وتؤدي في المجتمع دورها القيادي في الحقل الاجتماعي وتستطيع بالتعاون مع الأدوار الاجتماعية الأخرى في المجتمع أن تواجه نتائج الحياة التي تعيشها في الوقت الحاضر حينما تكون هذه النتائج .[2]

ومن هذا تظهر أن الخدمة الاجتماعية تحتاج لأسلوب علمي وتتعاون مع الحوار الاجتماعية الأخرى حيثما تكون هذه النتائج .

تعريف آخر لأحمد كمال احمد كمال :الخدمة الاجتماعية مهنة ونظام اجتماعي يحقق الرفاهية للإنسان بإيجاد تغيرات اجتماعية موجهة من خلال بناء متخصص يتعاون مع أجهزة المجتمع لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية العامة.[3]

---

[1]_خليل معايطة ، ووليد محيسن، **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**.دار الفكر:ط2 ،2009، ص18.

[2]_ **مرجع نفسه** ،ص191 .

[3]_السيد فهمي،**مرجع سابق**، ص302.

وعليه يتضح أن الخدمة الاجتماعية تعد مهنة ونظام في نفس الوقت يحقق الرفاهية للإنسان وذلك لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية

من خلال كل هذه التعريفات يتضح لنا من خلال الطرح الغربي عدة تعريفات ومنه :

تعرف الخدمة الاجتماعية كما ورد في الكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية في أمريكا الخدمة المهنية التي تقدم للناس بغرض مساعدتهم كأفراد وجماعات على الوصول إلى علاقات يرتاحون إليها ومستويات من المعيشة تتفق مع رغباتهم وقدراتهم وتنسجم مع تلك التي في المجتمع.[1]

تعريف الأمم المتحدة :هي تأدية خدمات مهنية بواسطة أشخاص مهنيين يتوفر لديهم قدرة من التعليم المتخصص وهي كمهنة تستمد أهميتها من تصديها للمشكلات التي يمكن أن تنجم من جراء التطور التكنولوجي السريع و المستمر .[2]

ومن كل هذه التعريفات نستخلص تعريف الخدمة الاجتماعية:

نعرفها بأنها التي تعمل في ميدان المشكلات الاجتماعية لتمكين الناس من مواجهة هذه المشكلات مواجهة فعالة تعمل إلى حد التغلب عليها أو التخفيف من حدة أثرها .

وتمارس أيضا في مختلف مجالات النشاط الإنساني وتعمل مع الإنسان في مستويات المختلفة بالإضافة إلى أن لهذه المهنة أهداف وقائية وعلاجية وإنمائية.

مبادئ الخدمات الاجتماعية: إن مبادئ الخدمة الاجتماعية تتصف بالدينامية ومن هذه المبادئ ما يلى :[3]

1. مبدأ التقبل:هو من أهم عناصر الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى اليوم وتأتي أهميته من القيم الكامنة فيه في الاحترام والكرامة بالإضافة إلى تقبل الجماعة دون رفض احدهم
2. الاحترام وهو كوحدة متكاملة في الممارسة المهنية
3. الممارسة والتدريب :وهنا يجب ممارسة في القيم الإنسانية والالتزام بالتعاليم الدينية والأخلاقية السائدة .

تعريف الخدمات الاجتماعية:هي جهود منظمة وموجهة نحو الأفراد أو أساليب للتدخل من شانها مساعدة الأفراد والجماعات أو إحداث ،تعديلات في البيئة الاجتماعية والبيئة السياسية لتحقيق التوافق الايجابي وبحكم أنها خدمات مثال كالصحة،والتعليم ،فمعنى ذلك أنها مفيدة وتقدم للأفراد في صورة مساعدة لهم عن طريق أشخاص آخرين، وليس المقصود بها خدمات ذاتية بل هي خدمات موجهة لجماعات المجتمع

---

[1] _خليل معايطة ، ووليد محيسن، **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**.دار الفكر:ط2 ،2009، ص18.

[2] _ **مرجع نفسه**،ص17.

[3] _عبد المحي محمود حسن صالح،**الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية**:دار المعرفة الجامعية،2002،ص38 .

بغرض تحسين مستوى أفضل من الأداء للوظائف الاجتماعية في المجتمع ،إذ أنها تهدف إلى زيادة الكفاءة الاجتماعية للأفراد في المجتمع.[1]

ويمكن أن تأخذ الخدمات الاجتماعية العديد من الصور تبعا لوظائفها:[2]

1) خدمات تقليدية أو أولية **Accès Services** كالخدمات الخاصة بالإعلام ،التمويل أو الدفاع والمشاركة ومن أمثلتها جمعيات الإسعاف أو الهلال الأحمر.
2) التأهيل أو العلاج لمساعدة المجتمع والأفراد **Thérapie Help Réhabilitation** هي تضخم برامج الحماية والرعاية الاجتماعية،ومن أمثلتها الخدمة الاجتماعية في مجال المدرسي والطبي ورعاية الطفولة
3) خدمات التنشئة الاجتماعية والتنمية **Socialisation Développement Services** ومن أمثلتها الرعاية اليومية للأطفال ،والتخطيط للأسرة ومراكز الأحياء وبرامج التعليم والأسرة.

إن الخدمات الاجتماعية تشمل على أن توفر المدارس اللازمة لمساعدة الناس في المجتمع ، وذلك لتحسين ظروفهم المعيشية ،والتي تأثر على السلوك لإحداث تغيير اللازم والمرغوب مع علاج المشكلات الاجتماعية وذلك لتوافق ومحاولة التكيف مع المجتمع ،فإنها تدعم بطريقة أو بأخرى النظم الاجتماعية في المجتمع التي من بينها النظام الاقتصادي والتعليمي ،هذا خلاف الدعم المباشر لنظام الرعاية الاجتماعية والطرق المتبعة لتنفيذ الخدمات الاجتماعية تسمى خدمة الفرد أو الجماعة أو تنمية الجماعات والتنظيمات الاجتماعية وتنمية المجتمع.[3]

بالإضافة إلى أن هذه الخدمات تساند أو تكمل أو تحل الأنظمة المعنية بالتنشئة الاجتماعية ،لعدم وجود فئات تهدد المجتمع ولتهذيب السلوك الاجتماعي وردع الانحرافات بالمساعدة مع الضبط الاجتماعي وخاصة الأسرة والمدرسة ،ومن ثم فهي تعني بتغيير الناس عن طريق تزويد الأفراد والجماعات بالموارد والإمكانيات اللازمة للأداء الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية الفعالة.

فالمفهوم الإنمائي للخدمات الاجتماعية يؤكد على توفير الموارد الاجتماعية، وتجارب الحياة اللازمة لتنمية وتحسين الأداء الاجتماعي،والواقع أن الأسرة والمدرسة والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد تشكل اللبنات الأساسية التي تقوم على التنشئة وتتضمن خدمات إنمائية مثل المدرسة ،وخدمات علاجية مثل مراكز العلاج الخارجي وتنظيم الأسرة والتوعية الأسرية ،حيث يصبح على الباحث في مجال تنمية المجتمع أن يكون على دراية بالمجتمع ونسق التدخل والعملية التي من شانها أن تجمعهما معا،ونجد أن Roland Warren بوصفه احد الذين يتناولون القضايا الأساسية لتنمية المجتمع، مثل الضبط الاجتماعي وذلك

---

[1] _احمد مصطفى خاطر ،**الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية ،مناهج الممارسة ،المجالات)**.الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،ص08.

[2] _**مرجع نفسه ،مكان نفسه**، ص08 .

[3] _خاطر،**مرجع سابق**،ص09.

لتكثيف سبل الأمن الاجتماعي، واستراتيجيات التغيير والتخطيط الاجتماعي،ويتصدى في ما يحدث في المجتمع من محاولات التي تشكل القضايا وتحدد أبعادها.[1]

فالخدمة الاجتماعية باعتبارها احد المهن الأساسية التي تعمل في إطار نظام الرعاية الاجتماعية، في المجتمع ،ومن ثم كان لا بد من أن يكون وثيق الصلة بالإدارة شانها في ذلك شان المهن الأخرى.

الخدمات الاجتماعية في مجال الإدارة :

تعددت المفاهيم التي تحاول كل منها تحديد مفهوم الإدارة في الخدمة الاجتماعية ،فالبعض يركز على عملياتها ووظائفها ،والبعض الأخر يحاول التركيز على الوسيلة أو الأسلوب ،وذلك لمحاولة تحقيق الأهداف.[1]

ومن أهم تعار يف تظهر في جميع المحاور التي تستنتج :

تعريف الكتاب السنوي للخدمة الاجتماعية :

الإدارة في الخدمة الاجتماعية هي تلك الجهود التي يجب أن تبذل لكي تحقق المنظمة الاجتماعيـــــة الأهداف التي أنشئت من اجلها ويتم بذل الجهود بطرق علمية منظمة تسير جنبا إلى جنب ، في تقديم الخدمات لعملائها.

كما توجد تعار يف أخرى في مجال الإدارة للخدمة الاجتماعية منها مفهوم جون كدنا John C :Ridneigh الإدارة في الخدمة الاجتماعية بأنها عملية تحويل السياسة العامة الاجتماعية إلي خدمات اجتماعية وهذه العملية ذات اتجاهين ومن هذه الاتجاهين مايلى .[2]

1) تحويل السياسة إلى خدمات اجتماعية واقعية وملموسة

❖ الخدمة الاجتماعية **Social Work** جذورها ضاربة في القدم ،في بداية الأمر كانت مجرد نزاعات عصبية،أو حماسية ،فمن العصبية والأزمات إلى الانتقال إلى المفهوم الحديث التي تعنى به حب الخير والإحسان والارتباط بالتقرب إلى الله سبحانه وتعالى خصوصا في الإسلام الذي يعتبر إسلام الفرد

فتعريف وليم تدسون **1925** الخدمة الاجتماعية نوع من الخدمة تعمل من جانب مساعدة الفرد او جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة وتعمل من جانب أخر على إزالة أو تعديل العوائق التي تعوق الأفراد في ان يستثمروا أقصى قدراتهم"

[1] _صالح خليل الصقور ،**موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة معجم مصطلحات Encyclopédie of Modern Social Work**.الإسكندرية:دار الزهران للنشر والتوزيع ،2012 ،ص260.

[1] _هناء حافظ بدوي ،**إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية**.المكتب الجامعي الحديث،2002،ص23.

[2] _**مرجع نفسه**،ص24.

2) استخدام الخبرة في النصح بتعديل السياسة

هذا التعريف يشمل فكرة بان الإدارة تعتبر عملية انجاز أو تحقيق وتحويل السياسات إلى برامج عملية حيث أسهم في نطاق أخر مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية سنة**1909** في تعريف الإدارة في الخدمة الاجتماعية بأنها عملية تحويل موارد المجتمع إلى برامج لخدمة المجتمع ،وفقا لأهداف السياسات والمعايير في المستويات التي يوافق عليها كل من هؤلاء المشاركون في المشاريع الخاصة بهم.[3]

تعريف الخدمة الاجتماعية الطبية في مجال الصحة :

يمكن تحديد ماهية الخدمة الاجتماعية الطبية بصورة واضحة من خلال تطورها تطرها في أمرين :

1_تحويل الخدمة الاجتماعية الطبية من مجرد خدمة تؤدى في المؤسسة اجتماعية إلى نسق اجتماعي، **Social Système** له ضرورة في المجتمع

2_تحول الخدمة الاجتماعية الطبية بدلا من تركيزها على التفاعل بين المريض والمجتمع ،وتدخلها في تكيف العميل للظروف الموجودة ،فأصبح تركيزها على التفاعل بين المريض والمجتمع ،فأصبح تركيزها على رفع الأداء الاجتماعي .[1]

وفي عرض الدكتور ريتشارد كبوت Richard Cabet وهي من الأطباء الرواد الأوائل في قيادة تطور الخدمة الاجتماعية الطبية ، لتعريف هذا الميدان بقوله إن الخدمة الاجتماعية تساعد الطبيب في التشخيص والعلاج طوال فترة دراسة الحالة للمريض، في الموقف الاجتماعي الذي يحيط به والظروف الاجتماعية التي يعيشها بالإضافة إلى تحقيق الرعاية بواسطة تنظيم الموارد المتاحة في المستشفى إلى جانب تلك التي توجد في الأسرة والمجتمع ،والى درجة يحقق فيها نوعا من العلاج الطبي

الخدمات الاجتماعية في مجال السكن:

إن سياسة السكن تستند طيلة عشرية من الزمن على اعتقاد خاطئ مفاده وجود أملاك عقارية تركها المعمرون بعد مغادرتهم كانت سببا في استعجال أزمة السكن في فترة السبعينات .

ومن أهدافها:

إبراز بعض جوانب الإصلاح الذي حضي به قطاع السكن

ومن أهميته أن قطاع السكن احد العوامل الأساسية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد بتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

---

[3] _بدوي **مرجع سابق**،ص24.

[1] _إبراهيم عبد الهادي مليجي،**الرعاية الطبية والتاهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية:المكتب الجامعي،الحديث، 2012،ص14.

فرغم جهود الحكومة استمرار تزايد احتياجات في مجال السكن ونقص عدد المساكن بسبب تراكم إشكاليات مختلفة هيكلية وتزايد المستمر في الطلب على السكن إلى عامين .

السكان يتمركزون في المنطقة التلية

أما منطقة الهضاب العليا والجنوب الكبير عكس ذلك.[1]

المطلب الثاني: الرعاية الاجتماعية

نشأت الرعاية الاجتماعية من جماعة العائلة أو جماعة الجوار حيث كانت العلاقات الوثيقة بين أفراد تلك الجماعة غير قائمة على المصلحة ،كما هو الحال في المجتمعات الحضرية والمعاصرة ؛فلم تكن هناك قوانين ونظم مقننة ورسمية ،تجبر القادرين على مساعدة المجتمع في الفئات الغير قادرة ،وكانت المساعدات متبادلة ،تتم بدوافع اجتماعية إنسانية نابعة من الذات.[2]

إذن الرعاية الاجتماعية ضرورة نشأت مع الحاجات مع الحاجات الإنسانية والاجتماعية ،والاقتصادية وتستمر مع تجدد هذه الحاجات وتعددها على شكل جهود وخدمات وبرامج تهدف إلى إشباعها ولإعطاء فكرة عن أهم هذه الحاجات يمكن العودة إلى ما ذكره ماسلو Maslow الذي حدد الحاجات ورتبها حسب أهميتها لتبدأ بالأقل أهمية فأكثر مع إمكانية تدخلها ،كالأتي.[3]

الحاجة الفيزيولوجية كالحاجات إلى الطعام والشراب

الحاجة إلى الأمن والطمأنينة

الحاجة إلى انتماء أو المرجعية

الحاجة إلى تقدير الآخرين واحترامهم أو قبولهم له

الحاجة إلى تحقيق الذات وهي أعلى مراتب الحاجة

ويمكن القول إن الرعاية الاجتماعية ظاهرة كلية الوجود بمعنى أنها موجودة في كل مكان وزمان ،وأنها أيضا ظاهرة اجتماعية .

1_تعريف الرعاية الاجتماعية:Social Welfare Bien être Social

نسق منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية ،يرمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة والصحة كما يهدف إلى قيام علاقات اجتماعية ،سوية بين الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية ،بما يتفق وحاجات المجتمع. [1]

1_1تعريف المنظور الغربي للرعاية الاجتماعية :

---

[1] _طارق عاشور ،سياسة السكنية،محاضرات مقياس تحليل السياسات العامة ،سنة 2015،2016 ،نفسها.

[2] _ذياب عيوش **الرعاية الاجتماعية**.القدس :الشركة العربية المتحدة للتسويق ،2009،ص11.

[3] _**مرجع نفسه** ،ص12.

[1] _بدوي،**مرجع سابق**، ص249.

يرى "والتر فريد لاندر "الرعاية الاجتماعية بأنها "نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مصمم من اجل تقديم المساعدة للأفراد والجماعات حتى يحصلون على مستويات من الحياة المرضية ،أيضا مساعدتهم على تكوين علاقات سلمية وأيضا محاولة تقوية قدراتهم وتنميتها ،بما يحقق نوعا من المتلائم بين الأفراد والمجتمعات ،في مختلف الأسر في المجتمع ،

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن لاندر ذكر خاصيتين أساسيتين في الرعاية الاجتماعية.[2]

الاستفادة من موارد الرعاية لتدعيم أو تقوية الأسرة، كوسيلة لتوصيل الخدمات لأفراد أو إشباع احتياجاتها حتى تصبح الأسرة متماسكة

ضرورة العمل على تقوية قدرة الفرد لمواجهة الضغوط الخارجية،التي تتمثل في الكثير من المواقف التي يجد نفسه فيها ويعجز عن مواجهتها .

ويعرف "هوارد رسل"الرعاية الاجتماعية بأنها ،"مجال المسئولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية وتوفير فرص التكيف، الاجتماعي الناجح للشعب،أي لكل من الفرد والأسرة ،إشباع حاجات التي تساعد هيئات أخرى من المساعدات المالية وتوفير الخدمات العلاجية

من هذا التعريف نستخلص أن:[1]

كل أنواع براج المساعدات :،المساعدات العامة ومساعدات الفئات الخاصة

برامج الوقاية والعلاج للأحداث المنحرفين والمعوقين

خدمات رعاية الطفولة

خدمات رعاية المسنين

التأمينات الاجتماعية

الإسكان الاجتماعي

تعريف المنظور العربي لمفهوم الرعاية الاجتماعية :

يعرف الدكتور عبد المنعم شوقي"الرعاية الاجتماعية بأنها "تنظيم يهدف إلى مساعدة الإنسان على مقابلة احتياجاته الذاتية ،والاجتماعية ويقوم هذا التنظيم على أساس تقديم الرعاية عن طريق الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية.

من هذا التعريف يتضح لنا أن الرعاية الاجتماعية ،هي تنظيم يهدف إلى مساعدة الإنسان وذلك لتقديم المساعدات للمؤسسات الحكومية .

---

[2]_السيد فهمي، **مرجع سابق**، ص21 .

[1]_ السيد فهمي،**مرجع سابق**،ص23.

أما الدكتور احمد كمال احمد"عرف الرعاية الاجتماعية بأنها هذا الكل من الجهود والخدمات والبرامج المنظمة الحكومية والأهلية والدولية التي تساعد هؤلاء الذين عجزوا عن إشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الايجابي معا في نطاق النظم الاجتماعية القائمة ،لتحقيق أقصى تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية .

ويتضح من هذا القول أن خدمات الرعاية الاجتماعية، إنما يقصد بها تلك الخدمات اللازمة لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة للمواطنين، وإنها كل الجهود والبرامج فقد تساعد المجتمع على حل كل مشاكله.

خصائص الرعاية الاجتماعية:

يمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز أنشطة الرعاية الاجتماعية ،فيما يلي على ضوء التعارف السابقة .[1]

1_تتميز أنشطة الرعاية الاجتماعية بأنها تخضع للتنظيم الرسمي ،فالصدقات والإحسان الفردي بالرغم من أنها تؤدي إلى إشباع بعض الحاجات إلا أنها لا تخضع *للتنظيم* ؛ ولا بد أن تتم الرعاية الاجتماعية من خلال تنظيمات معروفة ،تتحمل مسئولية هذه الأنشطة ،وتكرس كل وقتها لتقديم هذه الخدمات ،ويتم ذلك من خلال مؤسسات خاصة بالرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الدولية .

2_تعتبر الرعاية الاجتماعية إحدى مسئوليات المجتمع لتحقيق الحماية الاجتماعية ،فإذا كانت موارد الفرد أو الأسرة لا تكفي إشباع الحاجات الأساسية للإنسان فلا بد من إيجاد تنظيم يقوم بإشباع هذه الحاجات ويتمثل ذلك في مسئولية المجتمع ،وذلك ليتولى عن طريق الحكومة أو عن طريق مؤسسات اجتماعية خاصة .

3_يستبعد دافع الربح من خدمات الرعاية الاجتماعية ،وان تحقق في بعض الخدمات (المعاشات الخدمات الطبية التي توفرها بعض الهيئات)فلا بد أن يكون الهدف الأساسي والأصيل هو توصل الخدمة للمحتاجين لها .

4_ الرعاية الاجتماعية مؤسسات خاصة بها حكومية أو أهلية أو دولية.

نماذج التحولات التي طرأت علي الرعاية الاجتماعية :

للرعاية الاجتماعية عدة تحولات ونماذج منها مايلي:

دولة الرعايةWelfare State يشير هذا المفهوم إلى مسؤولية الحكومة نحو ضمان وحماية الحد الأدنى من الدخل والصحة والسكان والتعليم ،لكن المواطنين باعتبارها أن ذلك حق المواطنين على الدولة .

هذا المفهوم الذي يسميه البعض دولة الرفاهية يقوم على أساس التفسير الاجتماعي للمشاكل ويقوم على المسؤولية الجماعية،وحق المواطنين في الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الرفاهية لهم.[2]

ولتطورهم يقف فقط عند ضرورة توفير الحد الأدنى لمعيشة الناس وضمان تكافؤ الفرص بينهم ،وإنما كان الاتجاه نحو مستوى الحياة ذاتها والإثراء المستمر لهذه الحياة الأمر الذي ساعد على نشأة مفهوم الرعاية الاجتماعية ونشأتها.

---

[1] _السيد فهمي، **مرجع سابق** ،ص30.

[2] _خاطر،**مرجع سابق** ،ص15.

مجتمع الرعاية :**Welfara Society** يسميه البعض مجتمع الرفاهية وقد انبثق هذا المفهوم نحو توفير كل الإمكانيات اللازمة للنمو كل فرد في المجتمع ،وذلك لرعاية الأسرة واليتامى والطفولة والمعوزين والفقراء وحماية البيئة والموروث الثقافي .

تحولات الرعاية الاجتماعية:

يمكن استعراض تحولات الأساسية للرعاية الاجتماعية في النقاط التالية .[1]

أولا:تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية الوظيفية المؤقتة أو الاحتياطية ،إلى الوظيفة الثابتة أو الإنمائية

ثانيا :التحول من مفهوم الصدفة إلى حقوق الأساسية للمواطنين ،سواء حقوق اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ،وهذه الحقوق هي ما تقوم عليها الرعاية.

ثالثا: التحول من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى حيث تتجه الرعاية الاجتماعية ،من الاقتصاد على توفير الحد الأدنى ،من الموارد والخدمات للفئات المحتاج ،إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الرعاية ،للمواطنين في المجتمع وذلك خاصة باحتياجات الطفولة ،وتهيئة أفضل ظروف للتنشئة السوية للطفل.

رابعا :التحول من إصلاح الفرد إلى إصلاح ،المجتمع وقد ساعد على انتشار هذا الاتجاه ،التقدم الملحوظ في العلوم الاجتماعية ،والذي أعطى تفسيرا أعمق كأساس للتغيير.

خامسا :التحول من التخصيص إلى التعميم ،فقد اقتصرت الرعاية الاجتماعية ،لفترة طويلة على خدمات محدودة لفئات معينة من الفقراء المحتاجين وبالتدرج أصبحت الرعاية الاجتماعية تلبي الاحتياجات العامة للمواطنين جميعا ،والتي تتطلبها طبيعة الحياة مثل الخدمات والبرامج تهتم بمخاطر البطالة الو العجز أو الشيخوخة أو ارتفاع تكاليف العلاج الطبي .

سادسا :التحول من القطاع الأهلي إلى القطاع الحكومي ،أي من المؤسسات الأهلية إلى دولة بأجهزتها لأنها أصبحت مسئولة عن الرعاية للمواطنين ،وتأمينهم في حاضرهم ومستقبلهم.

سابعا :التحول من رعاية الفقراء إلى دولة الرعاية ويظهر ذلك من الانتقال ،من الاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية لكل المواطنين في المجتمع .

علاقة الرعاية الاجتماعية بالرعاية الاجتماعية:

ينظر نظام الرعاية الاجتماعية ،إلى الاحتياجات الإنسانية نظرة تكاملية ،مما يؤدي إلى إن تتنوع خدماتها لتلبية هذه الاحتياجات ومن خلال عدة ميادين ،كالتعليم والصحة والترويح والثقافة والإسكان ،إذ يتولى تقديمها المختصون المتعددون في تلك الميادين كالمعلمين ،والأطباء والمدربين والموجهين الثقافيين والإعلاميين والاجتماعيين .

ويقدم نظام الرعاية الاجتماعية خدماته بدون سعي للربح المادي ،وإنما سعيا لزيادة سعادة المواطن والتخفيف من معاناته ،ووفقا للسياسة الاجتماعية للدولة وحسب الأولويات من خططها الوطنية وتشكل موازنة العامة

---

[1]_خاطر ،**مرجع سابق** ،ص18.

المصدر الأساسي لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية ،بدور في عملية التنشئة ،ونقل القيم من الجيل إلى الجيل عبر منظومة العلاقات الاجتماعية في المجتمع ،كما تقوم بدور في الضبط الاجتماعي عن طريق المستفيدين من خدماتها . [1]

فان تطور العلوم الاجتماعية واتساع آفاق الخدمة الاجتماعية ،نقلت هذا الاهتمام إلى حيز الممارسة ،لتأخذ السياسة العامة الاجتماعية شكل العملية التي تتألف من خطوات متتابعة ومترابطة ،وفق منهجية علمية ،تساعد على تصميم السياسات وتقود لتنفيذها لمواجهة المشكلات الاجتماعية للوصول بالخدمات الاجتماعية إلى مستوى يتناسب مع الطموحات للمواطنين والتطلعات الدولة .والدور في وضع السياسة الاجتماعية ،وذلك في تصميم المشروعات إصلاح الظروف والأوضاع الاجتماعية .

لتكون أكثر أهلية للقضاء على المشكلات الاجتماعية أخرى وغيرها ،قد تنتج عن تعقيدات الحياة وتحدياتها وصعوبات العيش والتكيف .[1]

أهداف الرعاية الاجتماعية:

من أهداف الرعاية الاجتماعية ما يلي:[2]

1 _شمولها على الأنشطة والبرامج الحكومية والأهلية المنظمة ،التي تسعى إلى الوقاية Prévention والتخفيف Illuviation وكذلك الإنشاء والتأهيل Réhabilitions للمشاكل والقضايا الاجتماعية ،أي أن الرعاية تسعى إلى تحسين حالة الفرد والجماعة وكذلك في محاولة استيعاب الفرد لنظام الرعاية وهو نظام الرعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية ،وأيضا نظام الرعاية داخل النظام التعليمي؛والرعاية في المجال الصحي .....الخ

2_خدمات نظام الرعاية الاجتماعية العلاجية ،Curative ،مثال الرعاية المجانية الصحية في مجال المرضى.

3_الرعاية الاجتماعية للخدمات التي تقدم للأسر كالمساعدات الخاصة بالأطفال المحرومين من الحب والرعاية الأسرية ،والكوارث المتمثلة في الحرائق والفيضانات .

4_الرعاية الاجتماعية الوقائية :هذه المؤسسات تسعى إلى منع المشاكل ومن بينها الخدمات الصحية والطب الوقائي ،ورعاية الأم والطفل ،وكذلك خدمات التأمينات الاجتماعية والصحية ؛فكل تقديم هذه الخدمات تؤدي إلى الوقاية من الانحرافات والتدهور الصحي تتمثل في برامج رعاية الشباب في الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية.

5_الرعاية الاجتماعية تهتم بالحاجات الإنسانية:إن التمايز بين الرعاية الاجتماعية، والرعاية العامة، فالأنشطة التي تقوم بها الحكومات والخدمات التي تقدمها الدول لا تدخل جميعها برامج الرعاية الاجتماعية، فالرعاية الاجتماعية تطلق على برامج والخدمات التي توجه نحو إشباع احتياجات الأفراد والأسر مباشرة.[3]

---

[1] _فيصل محمود غرايبية ،**الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**.البحرين،ط1،ص48.

[1] _ **مرجع نفسه** ،ص220.

[2]عبد المحي محمود صالح ،**الرعاية الاجتماعية تطورها وقضاياها**.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2003 ،ص28.

المطلب الثالث:تهذيب السلوكيات وردع الانحرافات

تعتبر ظاهرة الانحراف إحدى الظواهر الاجتماعية ،التي لازمت المجتمعات طيلة حياتها فنستخلص ان ظاهرة الانحراف ،وان كانت إحدى الظواهر الاجتماعية التي تتصف بعدم الاستقرار في كافة المجتمعات ،إلا انه بظهور مثل هذا السلوك اندفعت المجتمعات الإنسانية، لتخلق لنفسها دفاعية لحماية المجتمع والمواطنين وضمان الحد منه وبذلك تتواكب ظاهرة الانحراف مع الجهود للمجتمعات البشرية في سن العديد من التشريعات لمقابل هذا السلوك.

تعريف الانحراف:

عبارة عن سلوك الذي بنص القانون على تحريمه ،وتوقيع العقوبة على مقترفيه ،وتقوم السلطة السياسية في الدولة بإصدار هذه التشريعات التي تتضمن العقوبة والجزاءات والهيئات القضائية التي تشرف على تنفيذ هذا القانون.[1]

التعريف الاجتماعي للانحراف :

هو الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع ،ويهدد كيانه وهو سلوك انحرافي ،بمعنى عدم التزام من يقوم به من قيم والمعايير في المجتمع ،والتي تقيمها الجماعة أو تحرس أو تحافظ عليها ،ومعنى ذلك أن الانحراف له أنماط متعددة

مفهوم التنشئة الاجتماعية:

هي عملية التفاعل التي يتم خلالها تكيف الفرد مع بيئته ،الاجتماعية وتشكيله ليمثل معايير مجتمعه ،وهذه العملية تقوم أساسا على نقل التراث الثقافي والاجتماعي .[2]

كذلك تم تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل ،والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في المجتمع ،ذو ثقافة معينة ،ويدخل في ذلك ما يلقنه في المدرسة والمجتمع والأفراد ،من لغة ودين وعادات وتقاليد ومهارات .

وعليه فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعل اجتماعي ،تتم بين مختلف القائمين على الرعاية من خلال مجموعة من الأساليب ،والمساعدة على نمو الطفل وذلك لتؤهله في الناحية العقلية والجسمية ،والعاطفية والاجتماعية والروحية ؛وعليه فالبعض يرى أن التنشئة الاجتماعية هي مجموعة من العمليات التي تسهم في اكتساب الصغار الطباع والمظاهر للسلوك السائدة في المجتمع من خلال عملية التفاعل .

---

[3]سمير حسن منصور ،**الرعاية الاجتماعية أساسيات ونماذج معاصرة**.دار المعرفة الجامعية ، 2004 ،ص21.

[1]_خاطر ،**مرجع سابق**،ص272.

[2]_السيد عبد القادر شريف ،**التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة**.دار الفكر العربي ،ص08 .

فهي من أهم العمليات شانها في حياة الفرد لأنها تلعب دورا في تكوين شخصيته،والتي إن صلحت صلح تكوين المجتمع. [1]

فالتنشئة الاجتماعية السياسية هي فرع من فروع التنشئة الاجتماعية ،وأنها تشير إلى العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المواطن والمشاعر والمعارف والمعتقدات والقيم ،الاجتماعية والسياسية ،وظهر بأن مصطلح التنشئة الاجتماعية السياسية ،وليس التنشئة السياسية ،هو ما يمكن إطلاقه لوصف هذه العملية وما يقابل مصطلح لهذه العملية هو النظام السياسي ،والتربية السياسية كما انه يتميز عن المصطلحات أخرى مثل تلقين السياسي ،والتجنيد السياسي .

فظهرت التنشئة الاجتماعية السياسية جذور عميقة لأنها تهتم بمواضيع مهمة كالسلوك والاتجاهات السياسية للفرد وكيفية اكتساب هذا السلوك والعوامل التي تؤثر عليه ،كما ونهتم بجذور هذا السلوك والاتجاهات السياسية ،فوظائف التنشئة الاجتماعية السياسية هي وظائف حيوية تؤدي إلى قيمة وجود ولاء أو عدم وجوده ،فالتنشئة هي نمط اجتماعي سياسي معين يساهم في تشجيع المشاركة السياسية ومجموعة من وظائفها .[2]

التنشئة السياسية :Poli tical Socialisation

التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه ومجموع قيمه ،ومثله السياسية ،حيث يكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية ،أو الأيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية حيث تحدد درجة تضحية وفاعلية السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي ،طالما تستهدف تمرير الأساليب والخبرات السياسية التي يعتمدها المجتمع لأبناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية .[1]

عرفها "فاجن" Fagen "بأنها عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية ،أو غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع".[2]

وضح من خلال هذا القول فاجن إن التنشئة السياسية هي عملية غرس المعلومات والقيم سواء الرسمية أو غير الرسمية ،وذلك لخلق مجموعة من المواطنين لبقاء المجتمع وازدهاره.

كما أشار إليها "هايمن " Hyman في كتابه التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي ساعد على أن يتعايش سلوكيا معها ".[3]

---

[1] _شريف،**مرجع سابق**،09.

[2]رعد حافظ سالم ،**التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**.عمان الأردن :دار وائل للنشر،ط 2000 ،ص175 .

[1]_مولود زايد الطيب ،**علم الاجتماع السياسي**.منشورات جامعة السابع من ابريل ،ط 1 ،2007 ،ص158.

[2]_ **مرجع نفسه مكان نفسه**، ص158.

[3]_**مرجع نفسه** ،ص159 .

في هذا القول يوضح أن التنشئة السياسية عملية تعلم معيار الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع .

إن التنشئة السياسية تعد جزءا من التنشئة الاجتماعية [4]،لذا فان لا بد من استخدام المفهومين معا ،إن دراسة التنشئة الاجتماعية تعد احد موجهات دراسة التنشئة السياسية ،قد يكون السلوك السياسي للأفراد احد نتائج التنشئة الاجتماعية ،وما تحملهم من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي.

فالتنشئة السياسية كإحدى مجالات التنشئة الاجتماعية ،هي عملية بمقتضاها يتم تأهيل الفرد لكي يصبح قادرا على التفاعل الايجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء دوره بصورة فعالة في المجتمع ،وهي عملية مستمرة طوال حياة .

أهداف عملية التنشئة الاجتماعية :

يمكن إيجاز أهداف عملية التنشئة الاجتماعية كما يلي :[1]

تكوين جماعات ذات أهداف واضحة ،وتؤمن بقيم معينة

اكتساب الطفل مبادئ واتجاهات وقيم اجتماعية للمجتمع ،الذي نعيش فيه ،يمكن اندماجه مع أفراد هذا المجتمع ويؤدي واجباته دون معوقات .

تعديل وصقل الذكاء الفطري لدى الطفل عن طريق إتباع الأسلوب العلمي في معاملته وتنشئة منذ بداية حياته.

تسرب الطفل للقيم الاجتماعية الايجابية مثل التعاون والحرية والاستقلال والفقه بالنفس ولانتماء للجماعة والصدق والحب والاحترام الكبير

الإعداد العلمي للطفل لكي يكون مرتفع الكفاءة العلمية والعملية من خلال مراحله.

ومن ثمة أضحت التنشئة القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي والذي يضم مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل ،وعندما ينشئ الفرد يكتسب معايير في أسرته ،ومدرسته فالتنشئة هنا لاتقوم فقط بربط المنشأ بمجتمعه بل تقوم أيضا بضبطه حسب ضوابط المجتمع التي وضعها لتقوم مقامها في تماثل أفراده فمن وظيفة عملها ما يلي:[2]

_تقوم بتحويل الكائن البيولوجي إلى الكائن الاجتماعي

_تقوم بعد ذلك بربط المنشأ بمجتمعه

_من خلال ضبطه بضوابط المجتمع

محاربة الآفات الاجتماعية :

---

[4] _ سمير حطاب ،**التنشئة السياسية والقيم**.المنوفية:ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،ط 1 ،2006.

[1] _ حطاب،**مرجع سابق**،ص11.

[2] _معنى خليل العمر ،**التنشئة الاجتماعية**.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع ،ط2010،1 .

فالبطالة والمخدرات هي من السلوكيات الغير قانونية ،وهي تعتبر من الانحرافات السلبية التي تشمل كافة الصور التي تعتبرها موقفا سلبيا مجردا من السلوك الاجتماعي فهذه الأحداث تحتاج إلى رعاية وحماية نتيجة الموقف اجتماعي ،جراء ما حدث وذلك ،بمباشرة تعليمية ومظهر من مظاهر الرعاية الخاصة به .[1]

بالإضافة إلى أن هذه الآفات قد تقف كحاجز أمام بلورة أهداف الأفراد ،ويجب وضع خطوات أمام الإصلاح ومشروع على أساس متين ذا موضوعية ومدلول.

وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصبغة الجمعية والتي تشمل عددا من أفراد المجتمع ،والذين يصعب قيامهم بأدوارهم الاجتماعية ،ووفق الإطار العام المتفق عليه ،وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية تحتاج إلى اعتبارات علمية .

ففي الممارسة الاقتصادية النظرية للخدمة الاجتماعية ،توضح مشاكل الفقر والبطالة من حيث الاحتياجات والموارد ،وتتضح مشكلة الفقر على نواحي الصحية والتعليمية للإنسان .[2]

تعريف الانحراف من خلال القانون :

تشير المعايير القانونية إلى بعض أمثلة السلوك التي يمكن اعتبارها خروجا على المعايير الاجتماعية فالأمثلة تشمل الصور التي تشكل تطرقا في الخروج على المعايير الاجتماعية وهي التي تتضمن إيقاع الأذى أو الضرر بالآخرين أو الإساءة التي يجب تجنبها لخطورتها على التنظيم الاجتماعي.

فمعرفتنا لشخص بأنه منحرف حقا ،فلا بد من أن يتصف سلوكه بالخطورة ،والخطورة معناها إن الفرد من الممكن أن يقدم على تنفيذ جريمة ما.[3]

تعريف الانحراف خلال الشريعة الإسلامية :

يعتبر الانحراف من خلال الشريعة الإسلامية هو ترك الاستقامة ،وهكذا يمكن القول الذي يدور في بلورته هو انه يفعل ما نهى وما حرم الله عنه ويترك أيضا ما أمره الله عز وجل

بحيث انه يصنف إلى عدة مجالات منها نوعين وعليه مايلي: [1]تصنيفات الانحراف :نصنف معايير الانحراف إلى نوعين :

الانحراف من حيث كونه سلبيا أو ايجابيا

1_الانحراف الايجابي

تكون مظاهر أفعاله الحدث فيه ايجابية ،ومن أشهر الأمثلة على ذلك :[2]

---

[1] _نورهان منير حسن ،**طريقة الخدمة الاجتماعية في الدفاع الاجتماعي**.المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، 2009 ،ص98.

[2] _فهمي ، **مرجع سابق** ،ص09.

[3] _طارق كمال ،**الانحراف الاجتماعي الأسباب والمعالجة** .الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ، 2012،ص16 .

[1] _ كمال **مرجع سابق**،ص18.

أ_السرقة

ب_الضرب

ج_القلق

وهناك صورة أخرى لانحراف الايجابي وهو أن يرتكب الحدث بصورة ايجابية بعض الأفعال الاعوجاج الخلقي على سبيل المثال:

1. الاعتياد على الهرب من المدرسة
2. المبيت خارج المنزل

وعليه هذه الحالات يعتبر انحراف الحدث ايجابيا لأنه يتعلق بأفعاله ايجابية يقوم بها الحدث.

2_الانحراف السلبي :وهو يتضمن كل الحالات التي تعتبرها التشريعات الحديثة انحرافا ،برغم أن موقف الحدث فيها يكون سلبيا ،كما انه يكون مجردا عن السلوك الاجتماعي ؛حيث يكون هذا الحدث بصورة عامة إلى الرعاية الاجتماعية أومجال الحماية في التشريع ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. الطفل المهمل
2. الطفل الذي ليس له عائل مؤتمن عليه
3. موت احد الوالدين

الانحراف الجنائي:

هو الانحراف الذي يتسبب في ارتكاب الجرائم الكبيرة والمختلفة

الانحراف المدني

هو الذي يتعلق بحالة الحدث المدنية

أهم الحالات الناتجة عن فقدان الرعاية:

وقد صار المنحرفون ليس فقط من يرتكبون الجرائم ،وحيث تعتبر هذه الحالات شبه إجرامية كحالة التسول

حالات عدم وجود مكان للإقامة .[1]

يمكن القول غن عملية التنشئة تعد من اخطر العمليات الاجتماعية وأكثرها تأثيرا في حياة الفرد والمجتمع،لأنه يتوقف على علاقة طبيعة الفرد بمجتمعه ،فالمؤسسات التي تعمل بمستويات التنشئة المختلفة كلا حسب دورها وعبر مراحل النمو المختلفة بإمداد الفرد بالمعايير والاتجاهات والقيم ومكونات الثقافة ، والتي بناءا عليها يتفاعل مع الآخرين ،فالنسق السياسي يمثل احد الأنساق الهامة في المجتمع .

الهروب من المدارس ومعاهد التعليم.

---

[2] _**مرجع نفسه** ،ص152.

[1] _كمال،**مرجع سابق** ،ص153 .

غرس التكافل ومحاربة الآفات الاجتماعية :وانه يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنشئة الاجتماعية ،وعليه فالثقافة السياسية تعتبر عملية نقل تعتمد على عمليات اجتماعية ومنها ما يعرف بالتنشئة السياسية ،بحيث أن الثقافة التي يحملها الإنسان ترتبط بقوة حقوقه الطبيعية وفي مقدمتها أن له الحق في مشاركته في النسق السياسي .[1]

وان القيم التي امتاز بها الدين تتمثل في نشر قيم العدل والحرية والمساواة والتعاون ،وهذه القيم الإسلامية عالمية في ذاتها مرنة في تطبيقها ،وذلك لتتلاءم بين النزعة الفردية ،والمصلحة الاجتماعية ،والتعامل مع الأحداث .

أما في حديث القران الأخلاقي نجد انه عنى عناية كبيرة بايقاض اشرف المشاعر وأزكاها ،ومنها التي حركها القران على سبيل المثال ما جاء فيه دعما لسائر الوجبات الاجتماعية بالمعنى الأوسع لكلمة المجتمع والتكافل الاجتماعي وذلك للشعور بالأخوة الإنسانية .[2]

المبحث الثالث:العوامل المؤثرة في السياسة العامة الاجتماعية

إن العوامل هي من بين أهم المؤشرات الأساسية ،التي تتبلور في رسم السياسة العامة الاجتماعية بحيث إن لها نطاق واسع يتجلى من خلال نمطها الاقتصادي الوطني أو محيطها الاقتصادي الدولي والمتغيرات العالمية إلى جانب العلاقات الاقتصادية الدولية ،بالنسبة للجانب السياسي ،وذلك من خلال الإيديولوجية المتبناة ومن خلال النظام السياسي السائد وقدراته في استقرار المجتمع والأمن المجتمعي ،وبالنسبة أيضا للعامل الاجتماعي المتمثل في القيم والمعتقدات ومسالة الاغتراب الاجتماعي إلى جانب الظروف التاريخية للدولة النامية كالمستعمرات

المطلب الأول: العامل الاقتصادي

إن ما يتقرر أن التخطيط في أي مدى لدولة يتأثر إلى حد كبير بمدى توافر الموارد والإمكانيات الاقتصادية ،فالدولة الغنية مثلا أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشامل ،معللة اختيارها بان نموها وتقدمها الصناعي والتجاري وتقدمها الاقتصادي أعطاها نوعا من الاستمرار في الخدمات الاجتماعية ،وهو ما يعرفنا على الأمور التالية :

أ_إن السكان العالم يتزايدون بمعدلات كبيرة تفوق كل التنبؤات توقعات الديموغرافيين ،ويلاحظ أن الدول النامية بها أسرع نمو سكاني وكذلك أعلى كثافة سكانية.

ب_ تزايد قيمة الدول الغنية على الدول الفقيرة ،حيث تحاول الدول الفقيرة الاكتفاء الذاتي فتتورط في مشروعات لا تسعفها إمكانياتها الاقتصادية المحدودة لتنفيذها ،وكذلك أن الدولة المتقدمة تسعى إلى الاكتفاء الذاتي ولا تريد الاعتماد على الموارد الخارجية ، حيث هذا ما يهدد الدول منها الظروف الاجتماعية ،والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية ومنها أيضا القيم المجتمعية

---

[1] _الطاهر علي موهوب ،**التنشئة الاجتماعية** .القاهرة:العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،ط2011،ص10.

[2] _محمد عبد الله دراز ،**دستور في الأخلاق في القران** .بيروت:مؤسسة الرسالة،ط6، 1985 ،ص29.

والمستوى للأجهزة التخطيطية والتنفيذية والمحلية والتقدم التكنولوجي [1].

فمن العوامل التي أثرت أيضا في رسم السياسة العامة الاجتماعية ،منها على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي وهذا ماجعل نطاق واسع على مستوى الصعيد العربي وسائر البلدان النامية ،وهناك ما ابرز روح المبادرة لدى الجماهير والطلائع وبذلك كانت استجابة كبيرة ولفت الأنظار لعمليات الاستثمار الواسع التصنيع وكذلك في مجالات السياسة العامة الاجتماعية مثلا ،كالتعليم والصحة والإسكان .[2]

فان هذه السياسات تهتم بالدرجة الأولى على ظروف العمل وتوزيع الناتج وهذا بطبيعته "عملية اجتماعية "وذلك لوجود نوع من التنظيم الاقتصادي في التفرقة بين "التسيير "و"الإدارة "،وهذا يمثل محتواه الإيديولوجي ،ومنه فان العملية الاقتصادية ترتكز على الاستقلال للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة والاستقلال الإداري للوحدة لإنتاجية في تسييرها للعمال في إطار اللوائح التي تحددها الدولة .[3]

أولا:نمط اقتصادي وطني.

في أواخر الستينات انتهت فترة التردد وأعلن النظام الجزائري انه وجد طريقا لحل مشاكله المرتبطة بالتخلف ووضع إستراتيجية للتنمية ؛وبدأ الحديث عنها في الدخل وفي بعض الأوساط بالخارج قبل إن الجزائر اتخذت لنفسها نموذجا تنمويا فريد يمكنها من الخارج.

وهذا يعني بناء اقتصاد وطني قوي مستقل والقضاء على مظاهر التخلف ووضع اقتصاد جزائري المسموع والمكتوب في التأمينات والقطاع العام والتخطيط والتصنيع الثقيل والتنمية ؛حيث إن التأمينات والقطاع العام والتخطيط باعتبارها وسائل وأدوات مادية وتنظيمية وتسييري لتطبيقها

فالتأمينات شكلت القاعدة للتطور ،حيث بدأت بالقطاع الفلاحي خاصة ثم بعدها القطاع الصناعي ولمنجمي ،والمصرفي ثم قطاع المحروقات ،حيث امتلكت الجزائر حصة **51**% من شركات النفط الفرنسية بالجزائر .

حيث أدى تأميم البنوك الأجنبية العاملة بالجزائر وإعادة هيكلتها إلى إنشاء منظومة مصرفية وطنية ،مؤلفة من بنوك عامة ،يعد البنك المركزي الجزائري **BCA** الذي أنشئ سنة **1962** ،والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، **CNEP** .

---

[1]_العويسى، الأفندي ،**مرجع سابق** ،ص155.

[2]_سليمان الرياشي ،"الأزمة الجزائرية ،الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"**مجلةمركز دراسات الوحدة العربية**،سلسلة كتب المستقبل العربي،ط،2،ص10.

[3]_ **مرجع نفسه** ،ص11.

أما في سنة **1964** أسست ثلاث بنوك عامة أساسية هي البنك الوطني الجزائري**BNA** سنة **1966**،والبنك الجزائري الخارجي**BEA**،والقرض الشعبي الجزائري**CPA** سنة **1967**.[1]

كما تبلورت إستراتيجية التنمية الجزائرية بداية العمل بالسياسة التخطيط حددت توجهات العامة لتسيير الاقتصاد وأنشئت هيئات للرقابة والتسيير الاقتصادي ،كما أنشئت مديرية عامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية لكنها لم تتمكن من وضع أي برنامج قابل للتنفيذ ،الفترة نفسها بدأ المهتمون بالاقتصاد الجزائري يعبرون عن التخطيط في الجزائر وأهميته لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والسير إلى التنمية بعيدة المدى؛ حيث انه كان الطريق للتنمية وبناء اقتصاد وطني مستقل ،حيث خصصت العائدات النفطية بكثافة متزايدة لبرامج الاستثمار مطابقة لهذا التوجه فأعطيت أولوية مطلقة للمحروقات وللصناعة المعتمدة على تحويلها ولقطاع الميكانيكي وصناعة الحديد والصلب باعتبارها كعماد التنمية الذاتية المتكاملة لاقتصاد الجزائري.

حيث كان السير في هذا الطريق بدأ في إطار المخطط الثلاثي ثم تجسد بغاية الوضوح في المخطط الرباعي الأول**(1970_1973)** في هذا المخطط الذي بلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات المتوقعة في مدته **27.8** مليار ،نالت الفلاحة **4.1** ملايير دينار وأعطيت الصناعة **12.4** مليار دينار منها **36** % للمحروقات و**15** % لصناعة الحديد والصلب ،و**11**% للصناعة الكهربائية والميكانيكية ومنه فان الاقتصاد الوطني حاز على استمرار الحجم بالنسبة للقطاعات.[1]

إن ما يمكننا أن نسلط عليه الضوء هو البعد الاقتصادي الذي يعتبر احد مكونات الأساسية ،حيث تقوم من خلال هذا التحليل بالمعرفة لطبيعة النموذج لوطنياتي الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزمن **(1967_1979)**حيث اعتمد هذا النموذج على أفكار وإجراءات مثل التاميمات وبناء قطاع عمومي واسع ،واعتماد أيضا على المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة نمط متمركز حول الذات وكذلك فكرة التصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه الصناعات التصنيعية .

وعليه كل ذلك يهدف إلى قاعدة اقتصادية متحررة تمتلك ديناميكيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي ،بنموذجه الرأسمالي.[2]

ومحور هذه الدراسة فيه تعد الجزائر كواحدة من البلدان العربية ،بحكم الواقع الاقتصادي تعاني ضائقة المالية والأزمة الاقتصادية التي مرت بها خاصة في فترة خمسة عشرة سنة الأخيرة تحت تأثير الصدمة البترولية التي شخصت سنة **1986** في انهيار أسعار النفط وانعكاس ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني ،سعت ومنذ البداية إلى إيجاد مخرج عملي وفعال ،غير أنها أرغمت إلى التوجه للجوء في صندوق النقد الدولي الذي أبرمت معه في ابريل **1994**اتفاق Stand by ضمن عدة شروط تقتضي إجراء تعديلات هيكلية للاقتصاد الوطني علي أساس

---

[1]_صالح بالحاج ،**النظام السياسي الجزائري السلطة المؤسسات الاقتصاد والسياسة والايدولوجيا (1962_1978)**.القاهرة :دار الكتاب الحديث،ط1، 2012،ص352.

[1] _**مرجع نفسه** ،ص357.

[2]_الرياشي ،**مرجع سابق** ،ص226.

قواعد اقتصاد السوق كخصخصة القطاع العمومي ،والتخلي الدولة عن الدعم المالي الاجتماعي وتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف .....الخ،حيث أنها سياسات تهدف إلى إصلاح التوازنات الاقتصادية على حساب الأولويات الاجتماعية .

حيث أن الجزائر تبنت طريقة ازدواجية بما يؤكد إن هذا المسار يرتكز على تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد وتمكينه من بناء اقتصاده .

فعلى الرغم من الجهود المبذولة في الجزائر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ،ورغم الأموال التي صرفت في مجال الإصلاحات فان ذلك لم ينعكس بصيغة ايجابية على حياة المواطنين.

وللنمط الاقتصادي الوطني دور اقتصادي للدولة أصبح لزاما على السياسة الاقتصادية إن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. التوازن المالي :والمقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلاءم وحاجات الخزانة العامة من جهة ومصلحة الممول من جهة أخرى
2. التوازن الاقتصادي:ومعناه التوصل إلى حجم الإنتاج لأمثل بالتوازن بين نشاط القطاع العام والخاص
3. التوازن الاجتماعي :الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات المجتمع.

تعريف الموازنة العامة للدولة:

والتي تعتبر أول أداة رئيسية والتي بإمكانها تحقيق الأهداف ،وتعرف على أنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإرادات والمصاريف المقدرة للدولة لفترة قادمة

وتعمل على قواعد أساسية وهي السنوية ،الوحدة والشمول عدم التخصيص وقاعة التوازن وتمر بعدة مراحل وتكون في شكل مهيكل ومبوب.

ثانيا :محيط اقتصادي دولي

في زمن التحول نحو آلية السوق من خلال برامج الاقتصادية والخصخصة وتحرير التجارة الدولية ،من طرف منظمات التجارة العالمية وتبني إستراتيجية التنمية ذات التوجه الخارجي ،من اجل التصديق في مختلف دول العالم ،والتحول إلى اقتصاديات المشاركة والاستثمار الأجنبي المباشر كلها وغيرها ،أثبتت فشلها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية .[1]

[1]_عمر شريف، **السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار** ،مداخلة،جامعة باتنة ص04.

[1]_شريف ،**مرجع سابق** ،ص01.

بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية تواجه الكثير من الدول مشكلة العجز الموازنة العامة ،ولمواجهة هذا العجز تختلف طرق المعالجة من دولة إلى أخرى .[2]

إلى حين يعرف العالم موجة جارفة نحو التوجه إلى اقتصاد السوق وما يستتبعه من خوصصة المؤسسات الاقتصادية وتحرير المبادلات التجارية ،وتحرير سعر الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية والتصحيحات اللازمة .بما يتفق والرؤية السائدة عالميا ،حيث إن أهم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة ،دعائم وركائز .

حيث إن المبادلات الدولية الثنائية لصالح المبادلات الدولية المتعددة الأطراف سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار التكتلات الجهوية ،حيث تسعى كل الأطراف إلى تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية الاقتصادية ،في هذا السياق ضلت الجزائر بعيدة عن كل تكتل دولي ،فلا بلدان المغرب العربي استطاعت أن تترجم طموح شعوبها وخطابات انضمتها .

حيث أن تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية ،وما يسعها من حصر تبادل المنافع بين أعضاءها دون غيرهم هو ما حث الجزائر إلى السعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[3]

المجال الدولي:

إن ما يعرف على العالم العربي انه لا تنقصه الموارد ،لكنه في استغلال هذه الموارد وتامين تنميته يعتمد في تخصيص مبالاة مع الخارج ،إلى جانب الظروف والعلاقات مع الدول الأخرى ،وذلك بالنهوض إلى الأمام والدفع بعجلة النمو نحو المستقبل وتكنولوجيا جديدة تساعد على التواصل مع الآخرين إلى جانب استيراد المعدات ووجود أسواق لسلع التصدير الرئيسية ،ولا سيما البترول والفوسفات والقطن ،وإمكانية استثمار الاحتياطات المالية ،وتدريب الإطارات المتخصصة في الخارج ،غير أن الوضع الدولي _من ناحية أخرى _لا يزال يسوده نظام اقتصادي يكفل امتيازا كبيرا متحيزا للبلدان الغنية ،وغير متكفل ببلدان النامية ،وخاصة البلدان الأشد فقرا وذلك بسبب تضخم السريع في أموال الاستيراد .[1]

حققت الدول نموا محسوسا من نوع اقتصادي ملحوظ وهو معبر عنه بالدخل الفردي ،خلال السنوات العشر الماضية ،وقد خضع هذا النمو لعدد من العوامل الخارجية والداخلية وأهمها :

1. الزيادة الضخمة في إمكانيات التصدير، وخاصة بالنسبة إلى النفط والفوسفات
2. التقلبات المناخية التي كان لها تأثير سيئ على الإنتاج الزراعي

---

[2] _**مرجع نفسه** ،ص04.

[3] _دياط عبد الحميد ،"الشراكة الاوروميتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"،**مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا**.العدد الأول ، جامعة الجزائر،ص52 .

[1] _**مجلة التعليم في الدول العربية على ضوء مؤتمر أبو ظبي 1977** ،دراسات ووثائق تربوية ،اليونسكو ،ص10.

3. ارتفاع أسعار السلع التجهيزية المطلوب استيرادها ،نتيجة للتضخم النقدي في البلدان الصناعية مما استوجب إعادة النظر بصورة جدية في برامج الاستثمار
4. زيادة الضغط السكاني .[2]

حيث أن البعد الاقتصادي يركز على المجال الاقتصادي وتخطيط البني التكاملية وسيطرة البلدان المتقدمة على البلدان النامية والتحكم في أسعارها وذلك من حيث التنقيب والنقاش

و عليه من خصائص النظام الرأسمالي ما يلي:[1]

1.انه نظام قائم على معادلة تناقصية حيث يكون هناك مراكز قومية

2.يتركز هذا النظام على إيديولوجيات عقادية مختلفة تنصب في خدمة هذا النسق جاء النظام الرأسمالي كنموذج سياسي و عنصري.

و عليه إن السمات الأساسية للنظام الرأسمالي له زمنه الاقتصادي والسياسي .

3.تتحصل الدولة على ربح من تصدير الثروة والموارد الزراعية تتمتع بالاستقلالية كبيرة للدول.

4 لا تمتلك الدول ثروات نفطية تعتمد أساسا على دورها كوسيط تجاري.

تنويع قطاعات خدماتية على حساب القطاع الزراعي.

وبهذا إن الخصائص التي ذكرت تفرض علينا واجهة جديدة لتكتلات السياسية والاقتصادية خارج نقطة ،المتمثلة بالدولة القومية الرأسمالية وعلى هذا الأساس يعين ويضبط النظام الرأسمالي آلية التبادل التجارة بين تشكيلات الاجتماعية متوازنة ومتساوية في فعاليتها الإنتاجية . [2]

أما النظام الاشتراكي الذي ظهر كخاصية جديدة في علاقات العمل ،وتقوم الدولة باحتفاظ يتعين المؤسسات والوحدات ،بحيث يتم المشاركة العمال وفق هذا الأسلوب عن طريق هيئة عمالية المنتخبة يطلق عليها مجلس العمال بحيث يتوزع أعضاءه على لجان مختصة.[3]

ثالثا:المتغيرات العالمية

الاتفاقيات الخاصة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.

---

[2]_حسن الضيفة ،**الظاهرة الرأسمالية نظرة نقدية في التاريخ والايدولوجيا الدراسات الاجتماعية السياسية**.بيروت لبنان :دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1994 ،ص128.

[1]_حسن الضيفة ،**الظاهرة الرأسمالية نظرة نقدية في التاريخ والايدولوجيا الدراسات الاجتماعية السياسية** .بيروت لبنان:دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1994 ،ص128.

[2]_ **مرجع نفسه** ،ص_ 200،ص_199.

[3]_ادريس بولكسان ،"الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين إشكالية العجز عن فك الارتباط بمشروع سياسي"،**مجلةالعلوم الإنسانية**. عدد12، جامعة محمد خيضر ص157.

بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة بالقيود العينية ذات التامين الاجتماعي على التجارة والدعم والإجراءات المضادة أو التعويضية ،والإجراءات الوقائية المتواصلة بالأمن الاجتماعي

الاتفاقيات الخاصة بالإجراءات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية ،وقواعد المنشأ للمنتجات الداخلة في التجارة وإجراءات الترخيص والاستيراد ذات الاهتمام بالمجتمع

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .[1]

الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية

فعدم الدولة في إيجاد حلول للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والمالية المتعلقة بالتفاقم للأمن المجتمع الو الاجتماعي بصفة عامة ؛والتي تشكل تهديدا للأمن والنظام الاقتصادي العالمي ،ناتج عن تعاظم دور المؤسسات الدولية والقوى الأجنبية والقوى الوطنية الاقتصادية والمالية لاسيما منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والصندوق الدولي والشركات التي ساهمت في معالجة هذه المبادئ.[2]

هذه العوامل والمتغيرات العالمية كالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تزيد من وتيرة الاستقرار الاجتماعي وذلك بتوفير الأمن الاجتماعي ،فأثرها يكمن في سيرورة النظام العام للمجتمع ككل .

أما على صعيد البلدان النامية ،فقد كان الدور متميز في إطار حركة عدم الانحياز يوم كانت للحركة هوية متميزة عبرت عن نفسها في محاولة التخطيط السياسة للاستقلالية على الصعد السياسية ولاقتصادية والثقافية .

الهوية المتميزة شكلت نمط اجتماعي في الأوساط الاجتماعية حيث إن الأصعدة كانت تفتقد للتعبير عن رأيها في ظل التخطيط للاستقلالية ونشر بواعث الأمن والسلم الاجتماعي

فعلى الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية كمتغيرات دافعة في تشخيص أزمة النظام ،إلا انه لا يمكننا إغفال المعضلة الاقتصادية التي تزامنت تعقيداتها في ظل تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية في الجزائر حيث لا نبالغ في القول أن العامل الاقتصادي مثل البيئة الأساسية لنمو الأزمة ،فالجزائر عاشت حتى عام **1989** في إطار نظام الحزب الواحد وارتبط به من استراتيجيات وإجراءات سياسية حالة دون النشوء أية قوة سياسية جديدة طالما بقى الريع النفطي قادرا على تسيير العملية الاقتصادية ،وسد لثغرات في الإدارة والاقتصاد

المطلب الثاني :العامل السياسي والأمني

علي الصعيد السياسي ،اتسمت سياسة الأمن بالمبدئية والتواصل خلافا لممارسة معظم الأنظمة العربية ،فمعالجة الاتجاهات الإيديولوجية المختلفة وتطورها ،وكل هذه الخلفيات لمسالة الإيديولوجية في السيطرة على الأنظمة .

أولا:تعريف الإيديولوجية

---

[1] _الياس ابو جودة ،**الأمن البشري وسيادة الدولة**.ط2008،1،ص110.

[2] _**مرجع نفسه** ،ص109 .

مصطلح الايدولوجيا فيه كلمتان من اللغة الإغريقية القديمة ،كلمة ides يعني فكرة أو idée بالفرنسية الحديثة وكلمة logos ومعناه علم أو خطاب وعليه فالايدولوجيا استقاما معناها "علم الأفكار أو خطاب في الأفكار :ظهر مصطلح في آخر القرن الثامن عشر بفرنسا. [1]

فالايدولوجيا كفكر هي خليط من الفلسفة والأخلاق والقيم التي تتفاعل لتصبح قوة موجهة ومحددة من الإطار العام لعمل التنظيمات الفاعلة في مجال السياسة الاجتماعية .[2]

وعليه فقد عجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها والتعبير عنها ،وهكذا تولدت مع التناقض أزمة السباق بين النظام وبين قدرته على احتواء التطورات والتغيرات الاجتماعية ،الأمر الذي أدى في النهاية إلى النمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي ،وهذا من خصوصية الثقافية للمبرر ملجأ من هذا النظام.[3]

خصائص الايدولوجيا:في هذا المعنى لا شك أن الايدولوجيا منظومة من الأفكار والتصورات تتضمن قيما وأراء تعطى أصحابها رؤية معينة ،حيث أن هذه المنظومة الفكرية التي يقال لها إيديولوجيا تتميز بخصائص :

1. الايدولوجيا فكرة الجماعة وهو كذلك بوجهين الأول أن الخطاب الإيديولوجي والرؤية والمنطق المتضمن فيه مخاطب الجماعة ،ويضبط سلوكياتهم السياسية والاجتماعية
2. الايدولوجيا فكر سياسي اجتماعي ،بالأول هذا معناه خطاب إيديولوجي يوضح علاقة السلطة بالمجتمع
3. الايدولوجيا فكر موجه نحو العمل ،فالخطاب الإيديولوجي وسيلة للعمل
4. الايدولوجيا مجموعة منظمة الأفكار تتمتع بالوجود التاريخي في بيئة اجتماعية

الايدولوجيا السائدة في المجتمع:

تعتبر الايدولوجيا من المتغيرات التي تساعد في بلورة انطلاق العمل المجتمعي وتؤثر في دفع وتحديد الاتجاهات التي تستأنف المسيرة المستقبلية ورسم إستراتيجية معينة لتوجيه وتعبئة الإمكانات المادية والفكرية والبشرية ،لتحقيق الأهداف المجتمعية.[1]

مشروعية النظام السياسة السائد:

إن انتهاء حرب التحرير الوطني بقيادة الصفوف الحاملة للايدولوجيا ،من دون مذهب سياسي مستقبلي فالجزائر تكون عربية إسلامية ،فالدين كان رمز الهوية فكان له وظيفة قوية ملتمسة تحمي المجتمع

كانت الجزائر بعد الاستقلال قد بنت بيئتها الخارجية والداخلية وهي عالم البلدان المستمرة عامة والإفريقية خاصة ،فالداخلية هي الجزائر بماضيها العربي ،تعني الحركة الوطنية وحرب التحرير والحاضر هو ظروف الجزائر ومتطلبات النظام السياسي ،الجزائري الناشئ بعد الاستقلال .[2]

---

[1] بلحاج ،**مرجع سابق** ،ص423.

[2] السيد حافظ ،**مرجع سابق** ،ص194 .

[3] ألرياشي ،**مرجع سابق** ،ص51.

[1] ابو المعاطي علي ،**مرجع سابق**،ص 46.

من أوضاع هذين البيئتين استمدت الايدولوجيا مقولاتها ومواضيعها مع اقتباس كثير الألفاظ من الايدولوجيا فقد تشترك الايدولوجيا الجزائرية مع إيديولوجيا الحركات الوطنية الإفريقية في مواضيع الاقتصادية .

ثانيا:الأمن المجتمعي

في مهد الطريق لأصحاب مدرسة "كوبنهاجن "في تطوير الأمن المجتمعي وذلك بتوسيعه في القطاعات الجديدة (اقتصادية ،سكانية .....) وبإدخال موضوعات جديدة مرجعية وملائمة في ظل كل التطورات سواء الخدماتية أو المتعلقة بالنظام العام وتسييره الكامل على الرؤى المختلفة .[1]

فالأمن المجتمعي بفهم بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي ،كاللغة والهوية الموجودة في المجتمع ويعتبر القطاع المجتمعي احد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الواسع ،من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي ،والذي سنتناوله في العامل السياسي للسياسات العامة الاجتماعية ؛فالتوسع الذي يشمل القطاعات الاقتصادية(الأمن الاقتصادي)و المجتمعية (الأمن الاجتماعي) وهذا إلى جانب توسيع المفهوم من ناحية الشمولية من بعد المجتمعي، إلى البعد الوطني والبعد الإقليمي العالمي .

حيث ترتكز دراسات في إطار مدرسة "كوبنهاجن "ينظر إلى الحقل الاجتماعي المجتمعي على انه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في مرحلة حيث يتنافى الأمن المجتمعي ومشاكله ،إلى جانب النمو الديمغرافي الكبير والهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال كلها تعتبر من صميم موضوع الأمن المجتمعي.

إن الباحث "Buray Buzan" مدير معهد بحوث السلام بمدرسة كوبنهاجن ذهب بعيدا عن التفكير ،وإعادة صياغة مفهوم الأمن ،من خلال طرحه لإشكالية تعدد أبعاد الأمن ،أكد بوزان "في كتابه People Kstatzs and Fear سنة 3**198** ،1**991**انه إلى جانب البناء العسكري للأمن ،فان القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي ،والقطاع الاجتماعي ،والقطاع البيئي تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[2]

حيث يعتبر" B .Buzan" واحد من بين الذين حاولوا تقديم صياغة لمفهوم الأمن المجتمعي ،والذي يشير حسب اعتقاده إلى استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت الظروف متغيرة باستمرار والحفظ على الأسس الثقافية .

مدرسة كوبنهاجن ينظر إلى الحقل الاجتماعي (المجتمعي) على انه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،فتنامي العنف المجتمعي والمشاكل الاجتماعية ،النمو الديمغرافي الكبير

---

[2] بلحاج ،**مرجع سابق**،ص 432.

[1]_بن عنترة عبد النور ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**.الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي ،المكتبة العصرية ،2005،ص 25.

*مدرسة كوبنهاجن :هي واحدة من الاتجاهات الفكرية التي توازي ظهورها مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة ،وقد حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهوما يتجاوز الطرح التقليدي وهو الأمن المجتمعي.

[2] VIEU Helene , la théorie gri tique et le concept de sécurité en relation Internationales : université du Québec janvier 1999 p03

الهجرات المتزايدة من الجنوب نحو الشمال .[1] وعليه الأمن المجتمعي هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات لشروط الهوية ومعنى القدرة للمجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة ،وحول استمرارية والأنماط تكوين جمعيات والجماعات الاجتماعية.[2]

حيث عرف فاوول ويفر OLE Weaver إن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل جميع الرهانات .

فالبعد المجتمعي يرمز إلى واحد من القطاعات الدولة في تصور "**باري بوزان**"حيث يعمل بمنظورات بقاء الجدولة وخاصة قطاع الأمن المجتمعي لا يزال يحتفظ بوصفه قطاعا من امن الدولة

حيث أن "ويفر :أشار مع الآخرين أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته لان الجماعات هي أيضا حقائق سياسية هامة.

المطلب الثالث:العامل الاجتماعي

يرتبط العامل الاجتماعي بالعلاقات ذات الطابع المؤسسي وهو يخضع لقواعد حيث يكون تكامل نسبي من ناحية الأفراد والجماعات.[3]

حيث إن العامل الاجتماعي يعتنق الايدولوجيا الليبرالية ؛فالايدولوجيا تقوم بتمثيل القوات السياسية مختلفة المصالح.[4]

حيث أن مظهر آخر يتجلى في اتساع الفجوة بين شرائح والفئات المجتمعية المختلفة ،خصوصا وهذا ما يفتقد أساسا مشروعية تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية ،وان التفاوت على مجموعة عناصر التي تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع الطبقة العاملة الطبقة الوسطى ،إن هذا التفاوت الاجتماعي إلى عدم تكافئ الفرص واللامساوات.[1]

بالإضافة إلى أن العامل الاجتماعي يؤدي إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بما في ذلك الأسرة والمدرسة والمنظومة التكوين والتعليم عموما ،فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية .

حيث لا بد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي الذي يرتبط جزء منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بني اجتماعية قائمة على روابط الدم ؛فلا شك أن الاستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية يتم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع ؛بل وأكثر من ذلك

---

[1] _البلي ،**مرجع سابق** ،ص76

[2] _قوجيلي،"الحوارات المنظورة وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية "**مجلة**،ص126.

[3] _الرياش ،**مرجع سابق** ،ص227.

[4] _سعيد بوشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**.بن عكنون الجزائر:الساحة المركزية،ط2000،4،ص16 .

[1] _سليمان الرياشي ،"الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"،**مجلة مركز دراسات الوحدة العربية** سلسلة كتب المستقبل العربي ،ط2،ص229.

يشير إلى تناقضات جوهرية المجتمع تمنع صيرورة وحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع ،إذ ذلك يعنى استمرار التأثير القوي للقيم المجتمع التقليدي ومعاييره.[2]

أولا :مسالة الاغتراب

الاغتراب في اللغة :

وردت لفظة الاغتراب في اللغة العربية منذ القدم بعدة معان ،وترددت في الأدب العربي ،وهو ما يؤكد أن العرب قد تداولوا المصطلح واستعملوه قبل اتصالهم بالحضارة الغربية

من حيث الاشتقاق تشتق اللفظة من غرب ،غربة ،اغتراب ،غرابة ، تغريب،وكلها بمعنى واحد وتعنى البعد والتنحي والتباعد عن الناس.[3]

وفي المعنى الشامل المعجم الانجليزي العربي ،فتعنى كلمة s**Aliénation**

اغتراب :عدم الانتماء ،الانسلاخ ،برودة ،تغرب ،ضياع ،فتار ،فتر ،وحشة ،تنازل عن الملكية .[4]

اصطلاحا :يقصد بالاغتراب شعور الفرد بان المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيها أمره وبأنه لقيمة له في ذلك المجتمع ،ويؤدي ذلك إلى التقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباعث من المشاركة الفعالة في عالم السياسة .

وعليه أن البحث في عملية الاغتراب على الصعيد المجتمعي هو محاولة في الواقع للتعرف إلى مصادره وذلك كتجربة لدى الإنسان ،فلكي نتفهم طبيعة الاغتراب لا بد من التنقيب عن جذوره في البني الاجتماعية ،ومدى سيطرة القيم والمعايير الثقافية على السلوك الأفراد والجماعات .[1]

حيث إن هناك مصدرين رئيسيين لاغتراب على الصعيد المجتمع والثقافة ،هما السيطرة المفرطة في علاقة المواطن بالدولة ومختلف المؤسسات الاجتماعية أو على العكس غياب مثل هذه السيطرة بسبب الخلل في القيم التقليدية ،وفي حالة السيطرة من قبل

وعليه فحالات الاغتراب تتصل بمشكلات التربوية ؛معالجة غموض معنى الاغتراب إلى انه يشمل التفكك الاجتماعي ،وتدهور القيم حيث كان من المهم على أساسها ،فان كان الباحث يتحدث على الاغتراب كحالة .يعد مفهوم الاغتراب من المفاهيم القديمة والجديدة بحيث نجد دلالة له بالحق القانوني للأفراد.

كان مصطلح الاغتراب باللغة الانجليزية ،« Aliénation"،واللغة الفرنسية،« Aliénations"،واصلها من الكلمة اللاتينية" Alienation "وهو يعني نقل ملكية نشئ ما إلى آخر وقد يعنى الانتزاع و الإزالة ،وهذا الفعل مستمد كذلك من لفضة "Alès" التي تدل على الآخر .

حيث عرف الاغتراب كظاهرة ملازمة للإنسان في جميع العصور والمجتمعات في مظهرين .[2]

---

[2]_ بلحاج ،**مرجع سابق**،ص 432.

[3]_ولد صديق ميلود ،**الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي** .عمان ،ط11 ،2015،ص30.

[4]_ولد صديق ميلود ،مرجع نفسه،صفحة نفسها.

[1] _حليم بركات ،"الاغتراب في الثقافة العربية" ،**مركز دارسات الوحدة العربية** ،الإسكندرية ،ص67.

المظهر الأول :الاغتراب بمعنى الارتحال إلى مكان آخر بقصد الحصول على لقمة العيش أو رفع مستوى دخل الفردي أي الانتقال الجغرافي من موطن إلى موطن ،ومن أسلوب حياة إلى آخر ومن ثقافة إلى ثقافة ،ومن إقليم إلى إقليم وما يصاحب هذا الاغتراب من مشاكل ،ومكابدة لتامين التكيف وتحصيل لقمة العيش أو العمل اللازم للطموح.[1]

الاغتراب من المنظور الإسلامي:

جاءت اللفظة بمعنى المقيم في غير وطنه ،وبين قوم غير قومه ،عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال،اخذ رسول الله **(ص)**بمنكبي فقال "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ،وكان ابن عمر يقول "إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ،وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء،وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك "رواه البخاري وغيره.[2]

الاغتراب الاجتماعي :

لقد تناولت ظاهرة الاغتراب من الناحية الاجتماعية ،واعتبرت انه مشكلة اجتماعية تنشا كرد فعل للضغوط والتفكك والظلم الموجود في النظام الاجتماعي غير العادل ،وهذه النظرية أغفلت اثر شخصية الفرد وما يعاني من اضطرابات .[3]

نتائج الاغتراب :

هناك الكثير ممن يعجزون عن التكيف لحركة المجتمع باتجاه مواكبة الاندفاع وراء المغانم المالية وتحقيق المكانة الاجتماعية الأرفع ،ومن أسباب ذلك استمرار في التمسك بالقيم التقليدية مع التغيرات الاجتماعية فكثيرا ما يغالون عن تصوراتهم ووقعه الاجتماعي للأمن الاجتماعي في إطار هذه التصورات وتطوير نجاحهم كلها.[4]

خلاصة

في خلاصة هذا الفصل نستنتج أن السياسة العامة الاجتماعية تحوى أنشطة أساسية كبار منهم الأمن الاجتماعي وسياسة الصحة والتعليم والشغل والسكن ،والتي تساهم في استمرارية دولة الرعاية فهي تعرف بشكل عام في الوظيفة الاجتماعية من الخدمات والرعاية الاجتماعية ،وتستطيع السياسة العامة الاجتماعية في ربط النمو البشري والاقتصادي على المدى البعيد الذي سوف يفيد كل فرد ،كما أنها أسلوب عمل يجب إتباعه

---

[2] _حبيب الشاورنى ،"الاغتراب عن الذات "،**مجلة عالم الفكر**.الكويت ،العدد 1،1970 ،ص61 .

[1] _**الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي**". (رسالة ماجستر ،كلية العلوم الاجتماعية ،الرياض ،2014)،ص63 .

[2] _ **مرجع نفسه**،ص14.

[3] _منصور بن زاهي ،"الاغتراب الوظيفي كشكل من أشكال معاناة العمل "،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** .عدد خاص ملتقى دولي حول المعاناة في العمل ،ص133.

[4] _بن زاهي،**مرجع سابق** ،ص147.

لتحقيق الأهداف العامة ،وهناك استخدامات للمفهوم المنحي التضييقي والمنحى التوسعي،وعليه فهي السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية ،وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية لأنها توجه إلى سبل الرفاهية والتمسك بمختلف الحقوق الاجتماعية للمواطنين وتعزيز المسؤولية الجماعية ،وتعزيز الإصلاح وتحقيق التكامل بينها وبين السياسات الاقتصادية ،بالإضافة إلى إستراتيجية الاستثمار ونمط التنمية الاجتماعية ،واعتماد على تقديم المزايا الاجتماعية والخدمات.

فالحديث عن السياسة الاجتماعية هي اتجاهات ملزمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومنه نعزز القول بأنها خطة حكومية لدراسة إمكانية المجتمعية والتنبؤ،وعليه فهي أيضا استراتيجيات والأساليب المستخدمة لتحقيق أهداف محددة كما يربط الفعل بالوسائل والغايات المراد تحقيقها لحدوث تغيرات في الأنظمة في جوهرها الضمني والواضح ،تتضمن مبادئ والضوابط والقرارات التي تكمن خلق التشريعات والبرامج الخاصة والممارسات الإدارية وبذلك فان تحديد هذا المفهوم يجب أن يتضمن الغايات والأهداف والإستراتيجية ووسائل تحقيقها ،ولصنع السياسات يتطلب إيجاد إستراتيجية يلتزم بتنفيذه المجتمع بأسره،فالغاية والوسائل عنصران فاعلان في تحديد أي مفهوم بالرغم من اختلاف وجهات النظر؛فهي مسؤولية الدولة بأجهزتها ومسؤولية المواطنين المستفيدين في نفس الوقت .

فهي تتضمن على عدة أهداف منها الإستراتيجية والنوعية بالإضافة إلى برامج ومشروعات في شتى مجالات الحياة التعليمية والصحية والثقافية ،كما أنها تهتم بشي من الخصوصية ببعض الفئات ذات الظروف الخاصة مثل الفقراء والمرأة وعليه فان السياسات الاجتماعية هي وليدة المناخ والبيئة الاجتماعية ومن المستحيل تشابه السياسات الاجتماعية لبلدين أو تطبيق نجاحات تمت على سياسات اجتماعية ببلد ين اثنين .

فأهميتها تكمن في أنها توضح مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية بحيث أيضا أنها تمثل مجالات العمل واتجاهاته وأسلوب القائمين به على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ وإنها تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحد الهدف البعيد وتعون المخططين في تحديد الأولويات عن وضع الخطط الاجتماعية وتساهم في تنظيم العلاقات المتبادلة بين انساق المجتمع القائمة ،أما من حيث العناصر فهي تستطيع تحديده فيما يلي مجالات العمل الاجتماعي والأهداف بعيدة المدى للمجتمع والإيديولوجية السائدة في المجتمع .

وعليه ففي علاقة السياسة الاجتماعية بالمشكلات الاجتماعية وذلك من حيث الفكرة المنطلق عليها وفي سياق الكلام تم أيضا الإشارة إلى أهم ركائزها مثل الشرائع السماوية ،ومواثيق العمل الوطني والدستور والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واعتمت على مجالات عدة منها الخدمات والرعاية الاجتماعية وذلك لتوفير التوازن للمجتمع وفي الأخير هناك عدة عوامل أثرت في تنفيذ السياسة العامة الاجتماعية منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي الأمني والعامل الاجتماعي التاريخي .

الـــــفصل الثانـي :

الإطـــار المفاهيمي للأمن الاجتماعي

الفصل الثاني :إطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي

إن الأمن يعبر عن حماية الفرد من أي اعتداء يعرض سلامته للأخطار وسلامة ممتلكاته وما يتجلى عن ذلك من قوانين حول حقوقه وحرياته ،إلى جانب جميع مواثيقه ؛فالأمن الاجتماعي هو المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ،فالحرية السياسية هي التي تتمثل في الديمقراطية التي تتيح المشاركة في صنع القرارات وضمان الحريات وفي هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة الأمن الاجتماعي والى جميع التعريفات الخاصة به إلى جميع أبعاده ومستوياته:

ففي المبحث الأول :تطرقنا إلى التأصيل الابستمولوجي للأمن الاجتماعي وعيه عرفنا الأمن الاجتماعي ومقوماته وعلاقة الأمن الاجتماعية من ناحية الإسلام

أما المبحث الثاني :استهلت فيه الدراسة أبعاد الأمن الاجتماعي ومستوياته واهم العوامل المؤثرة فيه

وفي المبحث الثالث و الأخير توصلنا إلى دراسة تحديات الأمن الاجتماعي وسبل مواجهتها ومنها التحديات الداخلية والتحديات الخارجية وسبل

المبحث الأول :التأصيل الابستمولوجي للأمن الاجتماعي

إن ما واجه الإنسان من مخاطر التي تعقد حياته الاجتماعية لأنه رغم النقاشات النظرية حول موضوع الأمن من خلال تحديد أطره الفكرية والمنهجية لا يزال يشكل مطلب الجميع .

لقد تعدى مفهوم الأمن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وحتى صيانة سيادتها الوطنية باختلاف المخاطر الاجتماعية التي تؤزق المواطنين ،وتؤثر على إحساسهم بالأمن والاستقرار ،وبالتالي بات من الضروري إعادة النظر في صياغة مفهوم الأمن ومع وثاقته بارتباطه بالمسائل الاجتماعية وتنميتها ومساعدة متطلبات المجتمع وظروفه ،أصبحت الدعوة موجهة إلى العلماء والأخصائيين الاجتماعيين لتطبيق إطار مهني يوفر الأمن الاجتماعي للمواطن من خلال مواجهة الأمراض الاجتماعية الجديدة في مجالات السياسات العامة الاجتماعية كمجال الصحة ،مثلا نوفر

له امن اجتماعي وذلك لتوفير إحساسهم بالأمن والاستقرار حيث يعتبر تصدي للاعتبارات التي ظهرت من حين لآخر لتواجه قضايا ومشكلات اجتماعية وثقافية وحضارية .

الأمن الاجتماعي يكفل عموما الاحترام حقوق الفرد والمواطن والدولة والمجتمع في نفس الوقت ويزيد من روح الولاء والتضحية والتضامن الاجتماعي الذي يحقق الخير والرفاهية ويسهم عموما في تحقيق سياسات التنمية الشاملة الذي يعد الأمن احد عناصرها الأساسية.

المطلب الأول:مفهوم الأمن الاجتماعي

الأمن بقدر قدمه بقدر استمرار يته فهو ملائم لحماية الحياة وملازم لاستمرارية

أولا : تعريف الأمن

يعتبر الأمن احد الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا يستطيع العيش بدونها ،فلا تقل أهمية عن الطعام والشراب بل تتفوق عليهم في كثير من الأحيان لان الإنسان لا يهنئ بلقمة العيش دون أن تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة .

قال تعالى : "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش : الاية 3و4

إن كلمة الأمن في اللغة الأجنبية ،ترجع Security إلى أصلها اللاتيني Securus Securitate المستنبطة من الكلمة المركبة Sine Cura تعني،Sine "بدون"وتعنىCura

التي أصلها Curios، "اضطراب"ومنه تعنى « Sine Cura" بدون اضطراب

كما ورد في قاموس الانجليزي ،Oxford بمعنيين :

المعنى الأول :حيث أن الأمن شرط توفر بيئة امن للأفراد وله شرط منها

يجب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات

يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما

المعنى الثاني :الأمن هو الوسيلة لتوفير بيئة آمنة ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها.[1]

وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة

وسيلة لتامين الأفراد أو السلع أو أي شيئا خر .

بالإضافة انه يمكن القول أن الأعمال البحثية بوزان تشكل همزة وصل بين الدارسين في مجال الدراسات التقليدية ،والدراسات النقدية للأمن المعبرة تعطيه مصداقية لدى الواقعيين وتصوره الموسع للأمن ما مهد الطريق إلى مدرسة كوبنهاجن .

يعتبر "**بوزان** "أول من ادخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية لكن مدرسة "كوبنهاجن "هي التي طورته خاصة عبر أعمال "ويفر" التي تشكل قطيعة مع التحليلات المركزية _ الدولية "لبوزان".[2]

---

[1]_هايل عبد الملى طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**.دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012،ص17.

[2]_اليأس أبو جودة ،**الأمن البشري وسيادة الدولة**.المؤسسة الجامعية للدراسات ،النشر والتوزيع مجد ،ط1 ،2008 ،ص48.

أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلها لمسالة الأمن

الأمن الاجتماعي حسب "ويفر" يعني الهوية والبقاء المجتمع بتركيزه على الأمن الاجتماعي ،اقتراح "ويفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل

ولهذا فان ابرز تحولات مفهوم الأمن ،الانتقال من هذا الأخير كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب بمعنى التحول من امن الدولة إلى امن الأفراد.[1]

كما يمكن الأمن الاجتماعي كذلك شبكة من العلاقات بين العديد من المؤسسات الاجتماعية المترابطة عضويا ،بين جميع الشبكات .[2]ويعرف "**هنري كسنجر**"**Henry Kissinge**r يعرف الأمن بأنه"أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[3]

مفهوم الأمن

أولا تعريف اللغوي

الأمن :لغة مصدر الأمن ،الأمان ،الأمانة ،وقد أمنت فانا امن وأمنت غيري من الأمن ضد الخوف ومنه الإيمان والأمانة .[4]

يعرف الأمن في اللغة العربية ،على انه الاطمئنان من الخوف. [5]

ويوضح الحجني معنى الأمن في اللغة بأنه طمأنينة النفس وزوال الخوف ،وان الإنسان يكون أمنا إذا استقر الأمن في قلبه ،أما امن البلد فهو اطمئنان أهله فيه. [1]

وتشترك مادتا الأمن والإيمان في الأصل اللغوي (أم ن)فقد ذكرت مشتقات هذه المادة أكثر من ثمان مائة 800 مرة في كتاب الله عز وجل . [2]

فالمؤمنون والإيمان والأمانة والأمين ،والأمن كلها كلمات تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والاستقرار ورغد العيش والبعد عن الخوف والحرب.

---

[1]_ أبو جودة ،**مرجع سابق**،ص08.

[2]_دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز إستراتيجية امن المجتمع ،اقتراح نموذج تطبيقي لإستراتيجية تكاملية بين أجهزة الأمنية والتربوية ،ص02 .

[3] Henry Kissinger ,Domestique Structure and foreigh Policy ,In James Rosenau International Policy ;and foreigh Policy 3nd Edition ,Now York ;Free,press,1970 ,p260.

[4]_ابن المنظور،**لسان العرب،المجلد الأول**.القاهرة :دار الحديث،2003،ص232.

[5]_ابو الفضل جمال الدين،**ابن المنظور** ،**لسان العرب** .بيروت:دار صادر،ط7،2011،ص162.

[1]_علي فايز الجحني ،"لمحات في التخطيط الاستراتيجة ،رؤية أمنية "**مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**.المجلد 1،العدد 21،1996،ص11.

[2] _خالد دويش ،حازم ابو راتب ،**موسوعة المليون معلومة الإعجاز في القران**.بيروت:دار الأريب 2010،ص162.

المفهوم الاصطلاحي للأمن:الأمن يعتبر ظرف ضروري لتطور الحياة الاجتماعية، وازدهارها فهو من الضروريات التي تحافظ على كيان الدولة والمبادرة على التأكيد على استقلالها

فقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن ،بأنه حماية الأمة من الخطر الداهم على يد قوة أجنبية والى جانب آخر من التعريف الاصطلاحي فقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه ،فالأمن لايجب أن يكون له تعريف معهم وثابت ،بسبب

الاختلاف في البيئة الاجتماعية وموضع الحالة واثر تحليلها ،فعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه ،إلا انه يصعب حصره في مفهوم واحد.

وعليه فالأمن هو نقيض الخوف أو مساويا لانتقاء الخطر ،حيث يتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف ،فهذه المفردات ليست مترادفة ومدلول كل منها يختلف عن الآخر حيث وصف كل من بوثBooth وويلرWheeler بأنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ،ويتحقق ذلك إذ نظر لاى الأمن على انه عملية تحرر.[1]

من هذا القول يتضح إن لا يمكن للأفراد تحقيق الاستقرار ويعتبر الأمن عملية تحرر الإنسان

ومن الباحثين الغرب من عرف الأمن :فحسب تعريف ميكائيل ديلون Michèle Dillon الأمن على انه مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ،لكن يعني وسيلة تحد من نطاق انتشاره وبما إن الأمن أوجده الخوف ،فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن وللأمن ،ما عبر عنهIn Security Dillon .[2]

من هذا التعريف يتضح لنا أن الأمن هو مفهوم مزدوج فهو وسيلة للتحرر وهو أيضا يعبر عن مفهوم الأمن وللأمن.

ويعرف "باري بوزان"Barey Buzan الأمن على انه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ونستنتج من هذا العريف إن الأمن هو العمل على التحرر والحفاظ على الاستقرار والطمأنينة

أما "**هنري كسنجر** "عرفه على انه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء ،حيث عرف ارنولد وولف بأنه "غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أما فجانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم. [3]فالحفاظ على القيم الأساسية للجماعة ،وتحديد أهمية القيم المشتركة أو الأساسية هل تعنى هذه القيم بقاء الدولة ،أم هي الرفاهية الاقتصادية

وقد عرف ناحية ثانية من الأمن على انه محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة ،مثل توفير الحاجات الإنسانية كالحاجات الصحية مثلا

---

[1]_عدنان سيد حسين ،**مجلة العربية للعلوم السياسية** .منظمة العربية للترجمة ،بيروت لبنان ،العدد 19 ط2009 ص10.

[2] _عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائـــــــــري** .المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005،ص14.

[3]_عادل زقاع ،إعادة صياغة مفهوم الأمن ،برنامج بحث في الأمن المجتمعي ،نقلا عن الموقع

http :www ,géopolitiques ,com_Adel zeggah_link,htmتاريخ الدخول 2016/04/22.

ويعرف روبرت ماكنمار وزير الدفاع الأمريكي "لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية.[1]

والتهديدات ضد الأمن الاجتماعي كما يراها Waever ذاتية أكثر مما هي موضوعية ولخص waever تصنيف Buzan للأمن في شقيه الأمن القومي والأمن الاجتماعي ،الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام ،والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع.[2]

ومن أولويات الأمن الاجتماعي التصدي للازمات الاقتصادية وتلبية الحاجات الضرورية لتشمل الغالبية العظمى ،عن طرق نظم شاملة تحمي الأفراد من الفقر ،البطالة ،الأمراض ،وتوفير الرعاية الصحية .[3]

يتحدد مفهوم الأمن الاجتماعي وفق المنظور العربي ،في مختلف الاجتهادات النظرية والأطروحات التي قدمها ثلة من الباحثين العرب أمثال الباحث "محمود عودة "الذي يرى أن مفهوم الأمن الاجتماعي يرتبط بمفهوم السلام الاجتماعي ،وهو نقيض التفكك والانهيار أو كافة أشكال الانحراف أو عدم الإشباع فهو يراه بمفهوم واسع شامل يبدأ من الأفعال الصغيرة التي ينظر لها كأفعال منحرفة في إطار نسق قيمي معين إلى التمرد والصراعات الاجتماعية ،والطبقية والسياسية وهو بهذا يقترب في مفهوم السلام الاجتماعي.[4]

ومن هذا نستنتج بان الأمن الاجتماعي معناه السلام الاجتماعي فهو نفيض التفكك ويبدأ من الأفعال الصغيرة التي ينظر لها كأفعال منحرفة معينة ،وتمردات وصراعات اجتماعية فهو يعني السلام الاجتماعي.

كما عرف باحثين آخرين الأمن الاجتماعي بأنه تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع ،وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون ،والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي ،الأمر الذي يؤدي إلى تربية الولاء والانتماء للمجتمع ،آخذين في اعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي في التحولات الجذرية .

من هذا التعريف يتضح بان تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في نبذ فئات المجتمع واعتبار التوازن وتحقيق استمرارية التحولات الجذرية.

حيث يتناول قاموس الخدمة الاجتماعية مفهوم الأمن الاجتماعي ،مرتبطا بالضمان والتأمين الاجتماعي مشيرا للمصطلح بأنه "الترتيبات التي يتخذها المجتمع لحماية مواطنيه ضد المخاطر الطبيعية للحياة مثل المرض ،البطالة والوفاة والشيخوخة ،أو عدم القدرة على التبعية ،كما يستخدم المصطلح أيضا كمرادف للبرامج الفيدرالية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية المغطاة بواسطة قانون التامين الاجتماعي.

---

[1]_بوزنادة معمر ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** .بن عكنون الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص17.

[2]_بن عنتر ،**مرجع سابق** ،ص19 .

[3] _Dharam chai :Social Security priorités and patterns ;A global perspective.geneva :International Institue for labour studies,news paper ;2002،p09.

[4]_السيد فهمي،**مرجع سابق** ،ص232 .

ويشير بذلك" **فوزي الصادى** "إلى أن الخدمة الاجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي بأنه مجموعة من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن على حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله ،الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية وأكثر بذلا للجهود من أجل تحقيق نمو مجتمع وتقدمه".

ثانيا :تعريف الأمن الاجتماعي Social Safetتطور مصطلح الأمن ليشمل مفهوم الأمن الاجتماعي ،فيعبر عن الاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي والاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية ،وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ،والرعاية والتأمينات الاجتماعية ،وعلى مواجهة الظروف الطارئة ،وقضاء وقت يجمع بين التفكير في مواجهة المشاكل الاجتماعية .[1].

فمفهوم الأمن الاجتماعي وإن انتشر في المجتمعات الإنسانية الحديثة ،نتيجة للتطورات الاجتماعية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية ،وعلى علاقة الفرد بالمجتمع والمواطنين بالدولة أيضا ،وما ترتب عن ذلك من قوانين حول الحقوق الإنسانية وفي المواثيق الدولية والقومية .[2].

الأمن بمفهومه الاجتماعي هو المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ،فالحرية السياسية هي التي تتمثل في الديمقراطية التي تتيح للجميع المشاركة السياسية ،في صنع القرار و في اتخاذه ،حيث أنها تقتضي وعيا علميا للجميع ،كما تستلزم وعيا وكفالة للحريات فلا مشاركة من غير ضمانات للحرية ،ولا حرية بغير استمرارية.[3].

إذن مفهوم الأمن هو يعني الأمن العام ،حماية الفرد من أي اعتداء يعرض سلامته وسلامة ممتلكاته للخطر ،وهو نتيجة للاغتراب الذي يحدث بسبب الأمن أي بسبب انعدامه ،أي أن الناس يتنازلون ويغتربون عن حقوقهم نتيجة لانعدام أمنهم وانعدام قوتهم على حماية أنفسهم الطبيعيةّ ؛لان الاغتراب من امن وحرية مقيدة هو بديل الحرية المطلقة مع انعدام الأمن.[4].

ونعني بالأمن الاجتماعي كل الإجراءات والبرامج والخطط (السياسية والاقتصادية والثقافية....الخ.)

الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفير له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ،وهذا يعني أن الأمن الاجتماعي لا يعني التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية وتأمين الحاجات بما يعرف بالأمن الغذائي.[1].

---

[1]_مسعود البلي ،**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة.**(مذكرة لنيل شهادة الماجستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،2009_2010).ص27 .

[2]_السيد فهمي ،**مرجع سابق** ،ص231.

[3] _نبيل رمزي اسكندر ،**الأمن الاجتماعي وقضية الحرية**.دار المعرفة الجامعية،سنة 1988،ص30.

[4]_ **مرجع نفسه** ،ص30.

[1] _نبيل رمزي ،**الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية** .الإسكندرية:دار الفكر الجامعي ،1ط،2000،ص13.

فلقد أصبح الأمن الاجتماعي يمثل مكانا بارزا بين اهتمامات المواطنين في المجتمع المعاصر لاتصاله بحياته اليومية وبما يوفره لهم من طمأنينة في التصرف والسلام في التعامل ؛فإذا كانت التسمية مستحدثة إلا أن مضمونها قديم قدم المجتمع الإنساني.[2]

وعليه من جهة أخرى يتحدث علماء الاجتماع عن الأمن الاجتماعي ،كونه مفهوما عاما يشكل كل نواحي الحياة التي تهم الإنسان المعاصر فهو مجموعة الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة توفر له تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه ،وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ،أنها مجموعة الإجراءات التي تؤدي في النهاية التحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد الذي يحافظ على توازن المجتمع[3]

كما حظي الأمن الاجتماعي باهتمام وتركيز في الآونة الأخيرة ،ويرتبط هذا المفهوم بالتنمية الاجتماعية ،وهو يعد ابرز التحديات التي تواجه المجتمع لتحقيق قدر مناسب من التنمية ،وتحديد المنظور الاجتماعي للأمن الاجتماعي مع علاقته بالأمن الوطني.[4]

بالإضافة إلى الميثاق اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ **12** تشرين الثاني **1984** إعلانا بشان حق الشعوب في السلم أكدت فيه "أن الحياة دون حرب هي بمثابة الشرط الدولي الأساسي للرفاهية المادية للبلدان ولتنميتها وتقدمها وللتنفيذ التام لكافة الحقوق والحريات الأساسية التي تنادي بها.[1]

ثالثا :الأصول التاريخية للأمن الاجتماعي

ترجع الأصول التاريخية إلى العصور السابقة ،حيث حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين القدامى وضع تصوراتهم الفكرية عن المجتمع الفاضل ،والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها ،والقواعد التي ينبغي أن تحكم علاقات الناس بعضهم بعض مثال ذلك جمهورية أفلاطون ،والمدينة الفاضلة للفرابي ،والعقد الاجتماعي لجان روسو ،حقيقة أن تلك الدراسات المبكرة وان لم تناقش مفهوم الأمن الاجتماعي بشكل مباشر ؛حيث أنها قدمت تصورات لما ينبغي أن تقوم عليها حياة الناس والضوابط التي تحكم سلوكياتهم وعلاقاتهم ،وتحدد أدوارهم بالشكل الذي يحقق الأمن والسلام للجميع

ومن آراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي في فهم المصطلح يختلف حسب المجال الذي يستخدم فيه ووفقا لطموح وحاجات الفرد الخاصة ،لهذا فان البعض يستخدمه مرتبطا بالجريمة ،أو بمخاطر الحرب والسلام أو المخاطر الاقتصادية أو المخاطر الطبيعية ،وأحيانا مرتبطا بالمفهوم المحدود له والخاص بالتأمين الاجتماعي .[2]

---

[2]_محمد سليمان الحداد "الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي "**حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ،حوليات 21** .مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت 1986 ،ص13.

[3]_الحداد ،**مرجع سابق** ،ص15.

[4]_يعقوب يوسف الكندي ،"محددات الأمن الاجتماعي" ،**مجلة الخليج والجزيرة العربية**.ص01.

[1]_مازن ليلو راضي ،**حقوق الإنسان والحريات الأساسية**.دار القنديل،ط2008،1،ص168.

[2]_السيد فهمي ،**مرجع سابق**،ص231.

وبعض العلماء أمثال "**جون لوك** ""**وتوماس هوبز**" وجان جاك روسو" يقولون أن نشأة المجتمع جاءت نتيجة عقد اجتماعي بين الناس ،الغرض منه تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي بين الأفراد المتعاقدين حيث يضمن هذا العقد حقوقهم ويحمي مصالحهم وممتلكاتهم.

من أنواع الأمن مايلي :

الأمن الداخلي والأمن الخارجي

يقصد بالأمن الداخلي :تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية ،لكل من المصلحة العامة والخاصة ،وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي ،فهو امن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية .

أما الأمن الخارجي فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية أي في علاقتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية ،ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة ،ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وسلامة الأرض وسلامة قدرتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها.[1]

ومن أنواعه الأمن النفسي الاجتماعي

حيث يعتبر مفهوم الأمن النفسي الاجتماعي من المفاهيم المقترنة بتواجد المجتمع لان هذا النوع من المفاهيم المرتبطة بمصطلح الأمن لا ينشئ نتيجة لوسائل الضبط المجتمعية ،وإنما يكتمل المفهوم نتيجة الضبط الذاتي .

حيث أن الضبط الاجتماعي مستدمج داخل الأفراد في الامتثال للمعايير الاجتماعية والمواكبة في اتجاهها.[2] إن الفرد نفسه يؤيد هذه المعايير وينظر إليها بوصفها وملائمة لتحقيق بعض المثل الأهداف المتصلة به شخصيا أو بجماعته الاجتماعية من الناحية الحضرية والعقائدية وانه ليمكن أن يتحقق أمن اجتماعي في المجتمعات التي تعاني من انعدام المستوى المعيشي.

تعريف الأمن الوطني : هو مصطلح سياسي حديث نسبيا ،ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوروبا أي بعد معاهدة **(واستفاليا)1648** التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي ،وبدأت حقبه من حياة العالم تمثلت بظهور فكر

---

[1]_عصمت عدلي ،**علم الاجتماع الأمني الأمن والمجتمع** .الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية ،2001 ،ص45.

[2]_أشرف سليمان غبريال ،**علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الامن القومي**.مؤسسة الشباب الجامعة ،2010،ص199.

التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية ،ولعل الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوروبا تفسر ظهور لان كل دولة كانت لها الرغبة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها ومقدرتها الوطنية وخوفها من التهديدات الأخرى .[1]

ويعرفا أيضا بان غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ؛ومن ضمن التعريفات التي تصب في هذا الاتجاه أيضا التي تري أن الأمن القومي هو القدرة على صياغة وحدة الأمة ووحدة أراضيها والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة .[2]

فقد شاع مصطلح "الأمن الوطني "بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر ،وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار والمناخ الذي نضجت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسسية للأمن وصولا إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"[3]

وهناك ثلاثة اتجاهات واضحة لتعريف الأمن الوطني ،كل اتجاه له منظار خاص في تحديد المفهوم ،يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية ،ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي لحيويته في إطاره الاقتصادي والاستراتيجي ،أما الاتجاه الثالث ،هو الأحداث بالنسبة للاتجاهين فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

تعريف" ارنولد ولفيرز " Amold wilffas الأمن الوطني يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها ،وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو التقلب عليه.[4]

تعريف الأمن الإنساني :لم يحظى الأمن الإنساني بتعريف مجمع عليه ،وتتراوح أدبيات المفهوم حول تعريفات بين الضيق المركز على الوقاية من العنف إلى الأوسع الذي يجمع بين التنمية ،وحقوق الإنسان والأمن التقليدي . حيث تبنى تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1994 مفهوم الأمن الإنساني موسعا بالمنظور الواقعي للأمن لمواكبة الظواهر وقد ذكر التقرير سبعة أبعاد منها :[1]

1. الأمن الاجتماعي
2. الأمن الصحي
3. الأمن الاقتصادي
4. الأمن الغذائي

---

[1]_هايل عبد المولى طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**.دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012،ص26.

[2]_ **مرجع نفسه** ،ص 27 .

[3]_جمال منصر ،"دفاتر السياسة والقانون "،**مجلة دورية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية**. بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،العدد الأول ،2009،ص142.

[4]_**مرجع نفسه**،ص143.

[1] _،**مرجع نفسه ،مكان نفسه نفسه**،،ص143.

5. الأمن السياسي
6. الأمن الشخصي

فقد تنبع جذور الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام **1945** ،الذي كان تركيز منها على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان ،وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني

ففي عام **1966** ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي **Individual Security**

حيث أن أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم الإنمائي .[2]

الأمن الشخصي :يعتبر الأمن الشخصي أول مظاهر الأمن الإنساني ،ويشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية والنزاعات المسلحة وعنف الوسط الحضري والزوجي والمعاملات الإنسانية ،والعنف المستهدف للنساء والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل والعنف الذاتي.[3]أما الأمن الاقتصادي ،فهو يتعلق بضمان دخل أدنى عن طريق العمل أو عن طريق نظام رعاية ممول من طرف الدولة ،ويفيد الأمن الاقتصادي ضمان مستوى معيشي لائق يسمح للأفراد والعائلات بأداء دورهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي .

الأمن الغذائي :يفيد إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والصحي وهو أيضا قدرة الدول على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكافي ،فهو يخضع لاعتبارات سياسية كالسلم العام ،وامن حركة التنقل ،واعتبارا لتعدد الأزمات التي عرفها العالم.

الأمن الصحي :ويهتم بضمان الرعاية الصحية للجميع حيث يترجم عبر سلسلة من الإجراءات الخاصة بالوقاية والمعالجة في الصحة البدنية أو النفسية على المستوى الفردي أو الجماعي ،حيث ظهر هذا المضمون مع ظهور أزمات في منظومات الصحة

الأمن البيئي :يعتبر الأمن البيئي عنصرا من عناصر الأمن الإنساني الذي شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين ،حيث يعتبر التغيير المناخي من هذا الجانب من أبرز المخاطر التي يواجهها المجتمع.

الأمن السياسي :يرتبط الأمن في هذا الجانب بالأفكار والآراء واحترام الحريات والحقوق الأساسية ويتطلب الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تفترض بدورها تواجد دولة القانون ،والسير على نهج الديمقراطية .[1]

أوجه التداخل بين الأمن الاجتماعي والأمن الوطني والأمن الإنساني:

قد تبرز العديد من التدخلات بين الأمن الوطني "القومي"والأمن الإنساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة من حيث التكامل وتتوزع في الحقول الدراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التماس مع الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسانوتعددحاجاته. [2]

---

[2]_جمال منصر ،**مرجع سابق** ،ص148.

[3] _محمد العجمي بن عيسى ،**الأمن والتنمية**.عمان:دار حامد للنشر والتوزيع،ص77.

[1]_بن عيسى، **مرجع نفسه** ،ص76.

المطلب الثاني:مقومات الأمن الاجتماعي

إن من أهم مقومات الأمن الاجتماعي مجموعة من الدعائم أنبنى عليها وقد نلخصها فيما يلي:[1]

أولا:التماسك بين أفراد المجتمع

خاصية تدفع بأفراد المجتمع للانتماء لهذا المجتمع مما يعمق الإحساس بالولاء ويقوى من الرابطة النفسية وهو أمر يدفع الفرد للذود عن مجتمعه لان ذاته الفردية تتجسد في الوطن.

ثانيا:التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة

إن التوافق المجتمعي على أنساق ضابطة للسلوك يحافظ على بناء المجتمع ويحفظ ثقافته الكلية وفي العادة يحاول كسب أفراد كثيرة في المجتمع على جميع الأنساق عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعتبر عملية تفاعل التي يتم من خلالها التكيف مع الفرد في بيئته الاجتماعية ،وتشكيله ليمثل معايير مجتمعه ،وتقوم أيضا على مختلف القائمين على الرعاية والتأهيل في التنشئة الاجتماعيةSocialisation

ثالثا :التعاطف بين أبناء الوطن الواحد

فالتعاطف هو الذي يجمع بين أفراد المجتمع ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "المؤمن آلف مألوف ولا خير فيمن لا يألف"والألفة بهذا المعنى تلعب دورا بارزا في ترابط أفراد المجتمع وهي مجتمعه مع الصلة بالتعاطف والإخاء والرحمة وهي صفات متى ما توفرت بين أبناء المجتمع الواحد لا شك في أنها ستقوى من الرابطة بينهم حيث تقل العداوة وتنحصر دواعي عدم الطمأنينة.

رابعا:العقيدة الدينية: تعتبر من أهم عناصر التماسك والتكاثف الاجتماعي خصوصا إذا ما منع أفراد المجتمع عن أنفسهم الكراهية والحقد و التعصب ...الخ أو بعبارة أخرى إذا اتجهوا نحو الخير وابتعدوا عن الشر ،حيث أن العقيدة الدينية تحث الإنسان على عمل الخير حيث أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ومن هنا يفترض أنها أفراد المجتمع الواحد لكل ما من شأنه أن يدعم وحدتهم وسلامتهم ويعزز من أمنهم الاجتماعي

خامسا :الاستقرار السياسي

لا شك أن الاستقرار هو من ضروريات الأمن فالاستقرار السياسي هو الحالة التي تسود أي مجتمع إنساني يعيش في ظل الحياة لتضمن الأفراد لتمتع بحقوقهم الدستورية تحت مظلة النظام السياسي اجمعوا على تأييده متى ما كان يشبع تطلعاتهم في الحياة الكريمة تتكافأ فيها الحقوق مع الواجبات.

سادسا :الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي

---

[2]_ البلي ،**مرجع سابق** ،ص27.

[1]_مصطفى العويجي ،"الأمن الاجتماعي مقوماته تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية "،**مجلة العربية للدراسات الامنية**. ص121.

يقصد بالأمن المعيشي هو من مقومات الأمن الاجتماعي لضرورة توفر الغذاء والحاجات الأساسية مثل توفير الصحة وتوفير الشغل وذلك لوجود الإنسان بينها الأمن الحياتي يفترض فيه توفير ظروف طبيعية يحيا في كنفها الفرد وهو التمتع بكل ما يكفل الوضع الصحي جيد وسط بيئة نظيفة وخالية من الأمراض والمتلوثات

أما فيما يخص الأمن الاقتصادي فهو لا يتحقق بتوفير حق العمل وسد الحاجات الضرورية للإنسان ولكنه يتحقق على أحسن وجه عندما تتاح للفرد إمكانية استفادته مع قدراته ومهاراته ؛وعليه فالأمن الاجتماعي على الخصوص مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الاقتصادي والسياسي وأنه يصعب فصل احدهم عن الأخر .

ثم من مقوماته أيضا توفر أجهزة الأمن والمؤسسات التربوية والجهاز القضائي العادل وتوفر المؤسسات العقابية والإصلاحية والتسامح فكلها مقومات اقتصادية وسياسية واجتماعية .[1]

المطلب الثالث :الأمن الاجتماعي في الإسلام

نقول أن تعريف "**الأمن**" في اللغة العربية يعرف على أنه الاطمئنان من الخوف "**قال تعالى** "وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ....."الآية 124لامن سورة البقرة ،وطبقا لما جاء في الآية ؛فان الأمن يعني صيانة الأراضي والبلاد وحريتها من العدوان الخارجي ،أما من ناحية الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد

حيث اشتقت كلمة الأمن من القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "الإيمان "

فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله ،وهذا ماينجر عن راحة النفس ،إذا نجد قوله تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "الآية 05من سورة قريش

وقوله تعالى أيضا "ولَيبدِلهَمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهـــــــمْ أمنا"....الآية ...55من سورة النور ،**وقوله تعالى** كذلك "وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به...الآية .83 سورة النساء.وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف .[1]

أولا :الأمن في الكتاب والسنة

إن كلمة الأمن لقيت رواجا كبيرا في ذكرها في الكتاب والسنة

الأمن في الكتاب :وردت لفظة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم من مواضع عديدة وذلك بالمعنى ،فالأمن يعني السلامة والاطمئنان النفسي ،واختفاء الخوف على حياة الناس ،أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف .[2] يقوا تعالى":أَفمنْ يـــلَقَى فيِ النَّار خيْر أُمُ من يأتي ءاَمناَ يَوْمَ القيامَة"فصلت الآية 60.

---

[1] _ العويجي، **مرجع سابق** ،ص122.

[1] _حمدوش رياض،"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية "،**مداخلة ضمن ملتقى الوطني الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق** .قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ،مركز الدراسات الإستراتيجية 2008،ص270.

[2] _عبد الله بن عبد المحسن التركي ،**الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام** .وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف للدعوة والإرشاد ،ص07.

"فيه آيَاتَ بيناتٍ مقامً إبْرَاهيم ومَنْ دَخْلَه كَانَ أَمَنا"آل عمران الآية 97.

"ادْخُلوا مِصر إنْ شْاءٌ الله امّنيُن"يوسف الآية 99.[1]

"سّيروا فيها ليالي وأيَامَا اَمنِين"سبأ الآية 18.[2]

"وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا امنين "الحجر الآية 82 .[3]

"وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا"البقرة الآية 125.[4]

"وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا"إبراهيم الآية 30.[5]

"وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"النور الآية 55.[6]

[1]_سورة يوسف الآية 99.

[2]_سورة السبأ الآية 18.

[3]_سورة الحجر الآية 82.

[4]_سورة البقرة الآية 125.

[5]_سورة إبراهيم الآية 30.

[6]_سورة النور الآية 55.

المجتمع في الإسلام هو ذلك الجدار المنيع الذي تستند عليه الدولة والأمة وقد أراد الإسلام هذا المجتمع أن يكون مجتمعا قويا سليما معافى من الأمراض ،إلا بما أمر به الإسلام بإتباعه بالتعاون والتكاثف والتكافل والتعاضد وصلة الرحم وعطف الكبير ،على الصغير ودعا إلى نبذ الفرقة والخلاف والاختلاف ونبذ العصبية والعنصرية والنزاعات الجاهلية البغيضة والنميمة بين الناس ،ففي التكافل يتحقق الأمن الاجتماعي ،بأنها صورة حيث يقدم له الصدقة والمساعدة المادية فيمنعه عن مذلة السؤال والحاجة لغير الله عز وجل ،وفي هذا الإطار نجد أن الإسلام قد وفر مقومات الأمن الاجتماعي ،وخاصة عندما فرض الزكاة على الأغنياء يقدمونها إلى الفقراء فيحلون بها مشاكل الاجتماعية كبيرة وكثيرة حيث انه شرع الصدقة التي تطفئ الذنوب كما يطفئ جميع المشاكل.[1]

حيث أن صلة الأرحام التي حضي عليها الإسلام هي أيضا من ابرز عناصر الأمن الاجتماعي في الإسلام ففيها يحمل القريب الغنى مسؤولية قريبه الفقير ويساعده على تجاوز ظروفه المالية والمعيشية الصعبة ،ويحفظ كرامته حيث أن ذلك تحقيق للمحبة والأخوة وزيادة الروابط بين أبناء الأسرة والعشيرة الواحدة ،وفيه أيضا ما حضي الإسلام به من عناية في هذا الإطار منه الاهتمام بالجار والاطلاع على أحواله فإذا كان محتاج أعطى مما أفاد الله على جيرانه.[2]

وإن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية وواجبا شرعيـــــــــا ،وضرورة من ضروريات استقامة العمران الإنساني ،وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي والأساسي لإقامة الدين

فالقران الكريم قد أعطى هذا الجانب اهتماما كبيرا لما له من أثر في توطين النفس البشرية على الرضا والاستسلام ،فالأعداء الذي أمر به الحق تعالى المسلمين في القرآن الكريم والسنة النبوية يسع جميع الجوانب الفكرية والعسكرية والاجتماعية والسياسية التي توفر الأمن للجميع وما القوة التي طالبنا بها الإسلام إلا القدرة التي تحفظ الحق وتصون العهد وترد الظالم ونصر المظلوم

قال تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "قريش 3_4

فالحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله عليها بنى ادم ،وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء .

الأمن ضد الخوف والأمانة ،ضد الخيانة ،يقال أمنته المتعدي فهو ضد أخفته

الأمن الاجتماعي : هو طمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان ،فردا أو جماعة أي أن يكون المجتمع المسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا. [1]

---

[1] _هايل عبد المولى طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**.دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012،ص199.

[2] _**مرجع نفسه** ،ص200 .

[1] _عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمان التركي ،كتاب على موقع وزارة الأوقاف السعودية ،ص 52.

فالأمن الاجتماعي حاجة ضرورية ملحة لأي مجتمع ،لأنه يتعلق بأبناء هذا المجتمع وكذلك على الصعيد الأمني والسياسي والاجتماعي والتربوي والصحي والاقتصادي ؛فالأمن الاجتماعي ركيزة أساسية لكي يشعر أفراد المجتمع بالأمن والأمان والاطمئنان ،والتمتع بالحياة الكريمة المستقرة

فالأمن الاجتماعي مسؤولية اجتماعية عظيمة ،تقع على عاتق جميع الأفراد المجتمع وعلى رأسها الجهات الحكومية والمؤسسات المهنية وعليه فالأمن الاجتماعي في الإسلام فريضة شرعية .[2]

التأصيل الشرعي للأمن الاجتماعي في السنة النبوية الشريفة :

إن معنى الأمن الاجتماعي جاء واضحا أشد الوضوح في الحديث الشريف ،عن النعمان بن البشير "قال رسول _صلى الله عليه وسلم "ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم وتعاطفهم ،كمثل الجسد إذا اشتكى عضوا منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"؛فالتراحم المراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الإيمان والتواد المراد به التواصل الجالب للمحبة ،كالتهادي والتعاطف المراد به .[3]

وقوله صلى الله عليه وسلم"من أصبح منكم آمنا في سربه ،معافى في جسده ،عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا"رواه البخاري

فالأمن على نفس الإنسان وعلى سلامة بدنه من العلل ،والأمن على الرزق هو الأمن الشامل الذي أوجز الإحاطة به ،وجعل تحقق هذا الأمن لدى الإنسان بمثابة ملك الدنيا بأسرها ،فكل ما يملكه الإنسان في دنياه ليستطيع الانتفاع به ،إلا إذا كان أمنا على نفسه ورزقه

وقد دعا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى كل عمل يبعث الأمن والاطمئنان في نفوس المسلمين ،ونهى عن كل فعل يبث الخوف والرعب في جماعة المسلمين .

"لا يحل لمسلم أن يروع مسلما "رواه الإمام احمد

حيث يظهر اهتمام الإسلام بالأمن حتى في وقت القتال ضد المسلمين فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء في الحرب وقال حين شاهد امرأة مقتولة في إحدى المخازي"ما كانت هذه لتقاتل "رواه أبو داود. [1]

---

[2]_جيهان الطاهر محمد عبد الحليم ،**التأصيل الشرعي للأمن الاجتماعي والسنة النبوية ،في القران الكريم**. 2012،ص25 .

[3]_**مرجع نفسه** ،ص20.

[1]_جيهان ،**مرجع سابق** ،ص14.

المبحث الثاني:أبعاد الأمن الاجتماعي ومستوياته

بعد المرور بتعريف شاسع لمفهوم الأمن والتطرق الى مفهوم الامن الاجتماعي ومقوماته ومامدى ارتباطه بالشريعة الاسلامية وجب التطرق الى اهم ابعاده التي تتعدد في الابعاد السياسية والابعاد الاقتصادية والابعاد الاجتماعية والمعنوية بالاضافة الى البيئة.

وبالاضافة الى مستويات الامن الاجتماعي التي تتمثل في امن الفرد وامن الدولة والامن الاقليمي والامن الدولي.مرورا في الاخير باهم العوامل المؤثرة على الامن الاجتماعي وعدم سيرورته.

المطلب الأول:أبعاد

الأمن الاجتماعي

على ضوء المفهوم الشامل للأمن,فانه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة من خلال الأبعاد التالية:[1]

أولا:البعد السياسي الذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحماية المصالح العليا واحترام الرموز الوطنية،والثوابت التي اجمع عليها غالبية أفراد المجتمع وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات أجنبية أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك وبالوسائل السليمة التي تأخذ بالحسبان الأمن الوطني واستقراره.

ثانيا:البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات,ومع العمل على تحسين ظروف المعيشية,وخلق فرص عمل لمن هو فيه مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القدرات والمهارات من خلال برامج التأهيل والتدريب وفتح المجال لممارسة العمل الحرفي إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر ومتطلبات الحياة الراهنة.

ثالثا:البعد الاجتماعي،والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء،والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية,وزيادة الإحساس الوطني بانجازات الوطن واحترام تراثها الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكوين هذه المؤسسات وقدرتها على النهوض بواجبها كرديف وداعم وساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

[1] _صالح الزياتي ،**مجلة العدد الخامس** ،ص289.

رابعا:البعد المعنوي أو لاعتقادي ،وذلك من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة التي تدين بالإسلام وتتوحد مشاعرها باتجاهه مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقادها كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي ورجوع الناس إلى الإيمان بها.

خامسا:البعد البيئي،والذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تسهم في تلوث الهواء والأضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه،بالإضافة إلى مكافحة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني،وهذا ماتنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث.

تتعدد أبعاد الأمن الاجتماعي نذكر منها:[1]

البعد السياسي والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة

_البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له,إلى جانب جلب المستثمرين.

_البعد الاجتماعي والذي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بانتماء والولاء.

_البعد المعنويا و الإيديولوجي,الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

وهناك من قسم الأمن الاجتماعي إلى أربعة أبعاد:[1]

_البعد السياسي،ويعني الاستقرار التنظيمي ونظام الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

_البعد البيئي،يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية

_البعد الاجتماعي:يعني القدرة بالنسبة للمجتمعات على إعادة إنتاج خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية،وفق تصور المواجهة التي تهدد هوية المجتمعات.

_البعد الاقتصادي يعني الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

المطلب الثاني:مستويات الأمن الاجتماعي

تتحدد مستويات الأمن الاجتماعي فيما يلي:

---

[1]_ عدلي ،**مرجع سابق** ،ص33.

[1] Dillan ,weaver,williams et autre ;Analyser la securite /m'entré sir site d,internet ,http ;//www ,conflicts ,org/Documents ,541 htmt 03/03/2016 ,20 :07h ,p02

_امن الدولة:فهو منوط بأجهزتها المتعددة التي تسخر لنا كل إمكانياتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيوية من الأخطار الخارجية والداخلية,وتكون ومسؤولية الجماعات والأفراد بالتعاون مع أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها.

_الأمن الإقليمي:يتحقق من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحدة إقليمية لحماية مصالحها,تحددها الاتفاقيات والمواثيق ويكون التنسيق على مستوى مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية،ولعل مجلس التعاون الخليجي خير مثال على التعاون الإقليمي لحفظ الأمن إضافة إلى التعاون في المجالات الأخرى.

_امن الفرد:وعليه فالفرد يسعى إلى انتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته أو أسرته أو ممتلكاته من خلال ما يملك من وعي بإتباع الاجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار,واللجوء إلى القوانين لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي والتجاوز كما أن مقومات الحماية الفردية توفر مستلزمات السلامة العامة.[1]

الأمن الدولي:فهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواءا منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم إقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

_الأمن الإقليمي:الأمن الإقليمي ويعني تحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد حيث إن شمولية الأمن تعني انه متعدد الأبعاد نذكر منها :

_البعد السياسي والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة

_البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له إلى جانب المستثمرين.

امن الدولة:

منذ القرن السابع عشر,نظر إلى الأمن على انه"حماية الدولة"_حدودها وسكانها ومؤسساتها وقيمها_من أي هجوم خارجي,حسب اللجنة الحكمانية العالمية **1995**هامش يركز التحليل التقليدي لمفهوم الأمن على محورية الدولة واعتبارها وحدة التحليل في المسائل الأمنية،حيث بدا الجمع بين الدولة والمجتمع في محورية الدولة أمرا طبيعيا في القرنين التاسع عشر والعشرين،فهي الهدف والغاية وتسخر في تحقيق أمنها كل الموارد،ويؤثر ذلك على الواقعية حيث كان التركيز على الدولة موضع استهداف العديد من النظريات التي برزت لنقل التركيز إلى حقوق وحاجات الأفراد.[1]

وتعود جذور امن الدولة إلى التاريخ الأوروبي الفكري والسياسي،ثم انتقل إلى النظام الدولي الحالي,بداية من السلطة المطلقة وظهور القومية،فقد تشكل الدولة جوانب للحاجة الإنسانية للأمن وجزءا من العقد الاجتماعي المنشئ للدولة.

أولا:امن الفرد من أية أخطار تهدد حياته وممتلكاته وأسرته

---

[1] _عدلي ،**مرجع سابق** ،ص33 .

[1] _عبد النور منصوري ،**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة حاج لخضر باتنة،2009_2010). ص25.

ثانيا:الأمن الوطني من أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو مايعرف بالأمن الوطني.

ثالثا:الأمن الجماعي،ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا،وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.

رابعا:الأمن الدولي وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[2]

وعليه فالأمن الاجتماعي بمفهومه الاجتماعي الشامل يمثل محصلة نهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية إضافة إلى البعد الخاص بالأمن العام.[3]

إذا كان الاغتراب هو الإرادة الاختيارية للإنسان حتى ينشئ الأمن في إطار الجماعة أو يتنازل عن

كل ما كان يتمتع به في حالة الطبيعية,فالاغتراب بجميع أنواعه مما سبق نحدد أهم مشكلات الأمن الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه.[1]

1_المواقف المنحرفة عن المواقف المرغوب فيها,والتي تكون مصدرا للصعوبات والمساوئ والتي تشكل خطرا على حياة المواطن وتهديدا لإحساسه بالسلام والطمأنينة

2_هي حاجة اجتماعية أساسية بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان,كما أنها حاجة نفسية أيضا يجب إشباعها.

3_تضمن كل ما يمثل خطورة وتهديد لأمن المواطن سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو القيمية والسلوكية أو الخدمية أو الأمن العام.

4_أهمية وجود امن اجتماعي داخل المجتمع لضمان بقاء واستمراره وهو ما يساعد في تحقيق السلام والانتماء.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على الأمن الاجتماعي

إن العوامل التي تؤثر على الأمن الاجتماعي هي مجموعة من الجرائم التي تقع في المجتمع,فالقصد من حماية الأفراد في المجتمع هو توفير الأمن الاجتماعي الذي يعني تحقيق الاستقرار،كما انه يمثل احترام حقوق الآخرين وصون الحرمان كحرمة النفس والمال والأعراض مما يساهم في خلق التوافق وخاصة في انعدام الظلم.

ويعرف الدكتور:" محمد عمارة"الأمن الاجتماعي على انه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الأفراد والجماعات في سائر ميادين العمران الدنيوي ومن هذه العوامل المؤثرة ما يلي:

1_الانحراف:هو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير والابتعاد عن الفطرة السليمة وإتباع الطريق الخطأ المنهي عنه حكما وشرعا ويأخذ الانحراف أشكالا عديدة منها ما يتعلق بجرائم الاعتداء عن النفس ومنها جرائم

---

[2]_ محمد حسين هيكل ،**الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول**.القاهرة :الشركة المصرية للنشر ،2003 ص205.

[3] _السيد فهمي ،**مرجع سابق**،ص48.

[1] _نبيل رمزي ،**الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية**.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي ،2000 ،ص13.

الاعتداء عن الممتلكات ومنها ما يتصل بالجرائم المنافية للأخلاق كما أن بعض أشكال الانحراف تستهدف النظام الاجتماعي كالحرابة والاحتكار.

2_الغلو ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال،ولعل اخطر أشكال الغلو هو الاعتقاد الذي يعتمد المنهج التكفيري لمن سواه،مما يتيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومنابذته ومعاداته،كما أن الغلو في التفكير والزعم باحتكار الحقيقة يولد الضغائن والأحقاد ويوقع القطيعة بين أبناء المجتمع الواحد مما يدفع إلى تعويض الأمن الاجتماعي وزعزعة أركانه.

3_المخدرات وهو من اخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من الثار سلبية على صحة الأبدان والعقول وتبديد للطاقات والثروات،وما تورثه من الخمول وتفسد العلائق الاجتماعية،وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة.

_الفقر:يعتبر الفقر من ابرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخا مناسبا للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وبين الخوف والقلق،وخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والصحة والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعدوان مما يشكل إخلالا في توازن البنية الاجتماعية ودافعا إلى العنف والتدمير

المبحث الثالث: تحديات الأمن الاجتماعي وسبل مواجهتها

هناك مجموعة من التحديات اللازمة في مجال الأمن الاجتماعي لابد من مواجهتها لان غيابها يحافظ على النظام العام وسيادة القانون وتامين الجبهات الداخلية والخارجية للوطن ضد أي أخطار اجتماعية أو صحية ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى توافر الأمن الداخلي واستتابة محاربة الأخطار وهذا الذي يعبر عن الركيزة الأساسية وضمان تحقيق التقدم والازدهار وبلوغ الأهداف والغايات المثلى.

المطلب الأول:التحديات الداخلية

إن تهديدات الأمن الداخلية لها أبعاد متعددة منها ما هو اجتماعي وذلك من خلال زعزعة قيم المجتمع وتقاليده ومنها ماهو صحي وذلك يكون بإفساد صحة أبناء المجتمع,بمختلف الوسائل مثل:المحذرات,ومنها ماهو نفسي وذلك باستخدام إجراءات الحرب النفسية حيث ينتشر التخاذل والضعف بجانب التعصب والصراعات الداخلية.

وتتشتت جهود الدولة بأعمال الإرهاب وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وتنفيذ عمليات اغتيال الشخصيات القيادية في البلاد وعرقلة كل المجهودات ,وللحفاظ على الأمن الداخلي للدولة كان من الضروري التوسع والتنوع في المؤسسات التي تحقق هذا الهدف.[1]

زيادة نسبة الجرائم وتهريب المخدرات في العقود الماضية كان له تأثير على امن البلاد وأمانه,ولكن بفضل الجهود والمثابرات لرجال الأمن ثم التخفيف من هذه الجرائم.

[1]_ زكريا حسن ،**الأمن القومي**.دراسات إستراتيجية التعددية الحزبية تختلف عن التنظيمات العنصرية ،ص08.

ومن ضمن أهم التحديات نجد تجارة المخدرات بحيث نجد هذه الأخيرة ليست فقط قضية صحية أو أزمة اجتماعية،ولكن من خلال التحليل الاقتصادي يشكل رواج المخدرات على المستوى العالمي القطاع الأكثر رواجا حاليا؛ وقد تزايدت مع هذه الأنشطة الضغوطات التي يمارسها هذا المال الوسخ على النظام المالي العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ومن ذلك على الأمن الاجتماعي ومن ثم فان تجارة المخدرات ارتبطت بالاقتصاد فتجعله هشا ولا تحافظ على نظام أمنه الاجتماعي وهذا يشكل تهديدا لاستقرار البلاد حيث تصبح الصناعة وكذلك بورصة القيم موضوعا لاستثمارات مكثفة للمخدرات .[2] وأيضا من التحديات الداخلية نجد في الجزائر بروز ظاهرة العنف التي لم تر الجزائر لها مثيلا من الاستقلال فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى مثل تجارة واستهلاك المخدرات وكذا الجريمة المنظمة،ساهمت كلها في إعادة هذه التحديات بالإضافة إلى تحديات بخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية،والتي لازالت تفرض توترا علنيا ومستمر في كل من الجزائر والمغرب كما لا ينبغي أن نغفل على حالة النزاع بين الحكومة المالية والطوارئ حيث لاتزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل،إذ لازالت حركة التمرد للطوارئ تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها.[1]

المطلب الثاني:التحديات الخارجية

هناك عدة تحديات خارجية تزيد من فسح المجال إلى التوسع في دائرة التهديدات المختلفة ومنها المعايير ذات المخاطر المختلفة فالمشكلات المتعلقة بالهجرة الغير شرعية ,وتوجد أيضا الأزمات الزاحفة والتي تعني استفعال مشكلة ما لتأخذ بعدا إقليميا.

_الكوارث المحتملة كالأوبئة ذات البعد العالمي

_المشكلات البيئية الكبرى كالتلوث.

كما أن تجارة المخدرات والقضايا المتعلقة بالإرهاب هي من التحديات الداخلية والخارجية,الى جانب القضايا الدولية.[2]

_الهجرات الدولية حيث يعتبر أن الهجرة الدولية والمشكلات الناجمة عنها يجب أن تنال اهتماما واسعا بقصد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وتشخيص المشكلات الناجمة عن مثل هذا النوع ،وذلك بصورة متكاملة عبر اقطاب الوطن وقد نستطيع القول أن الإنسان يرتبط بعديد من المشكلات منها :[3]

الهجرة الداخلية والخارجية هي مرتبطة بكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية وسياسية التي تنجم من زيادة إعداد المهاجرين في كافة مجالات الاستثمار ،من ناحية وفي حجم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمرافق وخاصة في مجالات الإسكان والإقامة ولهذا ظهرت زيادة المشكلات مثل انتشار الأمراض والأوبئة من طرف الأفارقة بأمراض

---

[2] _الزياتي ،**مرجع سابق** ،ص299.

[1] _ **مرجع نفسه** ،ص293.

[2] _الزياتي،**مرجع سابق** ،ص289.

[3] _محمد اعبيد الزنتاني إبراهيم ،**الهجرة الغير الشرعية والمشكلات الاجتماعية** .الإسكندرية،المكتب العربي الحديث ، جامعة سبها ،ص153.

التيفويد والكوليرا والتي لم تعرف في الموطن الجديد ،وكذلك انتشار الجريمة والأمراض الفتاكة من الدول الأجنبية كالايدز وتضخم هذه المشاكل في المناطق الأقليات . [1]

المطلب الثالث:سبل معالجتها

فقد جعلت هذه التحديات ما يؤثر بشكل كبير على نافذة المجال الصحي والمجال الفلاحي أيضا أي التنموي وقد جعلت هذه التحديات المجتمع يضغط من خلال الفواعل السياسية والمنظمات غير الحكومية وكذا الهيئات التابعة للأمم المتحدة,من اجل إقامة إطار تعاوني,وهو ما توصل إليه بعض الفاعلين إلى إصدار قانون تمت صياغته في فيينا سنة **1988**صادقت عليه حوالي **100**دولة في شكل معاهدة للأمم المتحدة تقضي بمنع وتحريم التجارة غير الشرعية للمخدرات والمنشطات.

وهذا لمجابهة هذه الآفة وهذا الخطر الذي يحدق الأمن المجتمعي أو الجماعي العالمي،أسست الأمم المتحدة 'صندوق الأمم المتحدة للبرنامج الدولي حول مراقبة المخدرات'.

The fund of United nations international Prey control programme

واعتبر هذا الصندوق كمصدر رئيسي لتقديم المساعدة التقنية والمالية خاصة للبلدان النامية,كما يوفر الموارد الضرورية لتعاون أكثر فعالية من اجل القضاء على الإفراط والرواج المحظور للمحذرات. [2]

إن المنطق هو حماية القيم الجوهرية لكن أي قيم التي يتعين حمايتها مثلما تساءل الدكتور'عبد النور بن عنتر'هل هي بقاء الدولة،أم الاستغلال الوطني الوحدة الترابية الرفاه الاقتصادي الهوية الثقافية الحريات الأساسية؟وماهو موضوع الأمن ووحدته المرجعية هل هي الدولة,الأمة الإنسانية الفرد.[3]

وحسب ارنست "كوهلر" فان القيم الجوهرية للدولة ليست ثابتة الحكم خضوعها إلى المتغيرات المتواصلة أو المطردة من مناحي عديدة،فقد تتضمن على سبيل المثال أهدافا واسعة:كالبقاء أو الوحدة الإقليمية للدولة الاستقلال السياسي والاقتصادي،الاعتبارات الإيديولوجية والثقافية.[1]1_المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية

إن أهداف السياسة لأي قطر من الإقطاع.تتوزع بين حفظ استقلال القطر.والمحافظة على آمنه أولا,وبين السعي لحماية مصالحه الاقتصادية،ثانيا ا ناي حكومة تسعى لحماية استقلالها وسيادتها من التحديات العسكرية أو السياسية وأي نمط من التهديد الخارجي فتتخذ الدولة إجراءات أساسية في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر فالمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات.

---

[1] _**مرجع نفسه** ،ص155.

[2] _ بن عقون عيسى ،**دور العامل الأمني في التحالف الأمريكي الأوروبي**،(أطروحة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،2012مارس،ص53.

[3] _عبد النور بن عنتر "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،ص12،على الموقع الالكتروني تصفح الموقع يوم 2016/04/05 http://www ,siyassa ,orgeg :/ asiyassa/ahra/essa ;8_html،14:52h

[1] Ernest Gohbert ,National Security policy london :les cigton books,1975 ,p133.

ويرى' "باديلهورد "والنكولن"إن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الآمة من قبل وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة على مدى ضمان وامن أهداف الأمة والى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية.[2]

يؤكد ليمان بقوله'أن الدولة تكون أمنة حينما لاتضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب.وهو مايعكس:

_الحفاظ على الوحدة الإقليمية للدولة

_حماية النظام السياسي

_تحقيق مصالح وقيم الشعب والحفاظ على وحدتها.[1]

وقد ذهب'مكنمارا' إلى التأكيد بان الأمن هو التنمية وبدون تنمية لايمكن أن يوجد امن،وهو يعني بذلك أن الأمن ينشا من التنمية وبالقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتساهم في القضاء عليه فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن.[2]

وان الهدف من تحقيق الأمن ومواجهة كل التحديات.نحو تحسين نوعية حياة الأفراد والحد من التعاون الاجتماعي.والفجوة الناتجة عن عدم تساوي الثروة والدخل بين الفقراء والأغنياء.حيث تتضمن المقاربات التنموية المعاصرة ضرورة توفر إدارة سياسية منتخبة ديمقراطيا.مما يتيح لها القدرة والشرعية في تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد بطريقة فعالة ومتوازنة اجتماعيا بهدف تسريع عمليات التنمية الاجتماعية وتحقيق الأمن الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة وتثبيت النظام القانوني والسياسي حيث يشترط لتحقيق ذلك زيادة دخل الفرد وفرص العمل وتحسين نوعية التربية الأساسية والخدمات الصحية في نطاق واسع.[3]

حقوق الإنسان:ذكرت ديباجة إعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام **1940**أن ما يصبوا إليه البشر هو غاية وهو أن يتحرر الفرد من الفزع.وما ورد في المادة الثالثة من الإعلان على حق الفرد في سلامة شخصه وما اقره من حقوق للإنسان ووجوب احترامها. فعلاقة الأمن بحقوق الإنسان إذ تنتعش هذه الأخيرة أي حقوق الإنسان بوجود الأمن هذا يعني إن هدف السياسة الأمنية في كل دولة يجب أن يكون الفرد والدولة معا وليس الدولة وحدها كما كان

---

[2] _عمرو الجويلي ،"العلاقات الدولية في عصر المعلومات "،**مجلة السياسة الدولية**.العدد 123،نوفمبر 1996، ص85.

[1] _ثامر كامل الخزرجي ،**العلاقات السياسية وإستراتيجية إدارة الأزمات**.الأردن :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ص322_ ص323 .

[2] _روبرت ماكنامارا ،**جوهر الأمن.**(ترجمة يونس شاهين)،القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،1970،ص53_54 .

[3] _كريم حسين وآخرون ،"الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "،بيروت ،**مركز الدراسات الوحدة العربية** . 2013،ص115.

سابقا.واعتبار موضوع حقوق الإنسان كمبدأ ملزم من مبادئ القانون الدولي،ثم التأكيد على هذا بموجب وثيقة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي الذي انعقد في **10اوت1975**.[1]

حقوق الإنسان من الجانب الأمن والاستقرار النظام من القضايا العامة التي فرضت نفسها على أجندة الدول والحكومات وحتى المنظمات الدولية وغيرها من الفواعل التي تنشط على المسرح الدولي فهي تتعلق بالإنسان كانسان قد أخذت الدول تتسابق من اجل تعزيز هذه الحقوق التي اتفق المجتمع الدولي على ضرورة أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع دون تمييز فالاتفاق على الحقوق الأساسية للإنسان يمكننها أن تؤسس مستقبلا النظام الدولي أكثرا استقرارا وهذا ما كان يرى إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

خلاصة

وفي ختام نستنتج مما سبق أن الأمن لديه عدة أبعاد تختلف كل منها عن الأخرى بما فيها الأمن الاجتماعي الذي يندرج ضمن الأمن الإنساني والذي يهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة إلى الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما ،وما يمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الصحي والثقافي وهذا لتماسكه الكبير،وكما ذكرنا في مستهل الدراسة وبعد معرفتنا لتعريف مفصل للسياسات العامة الاجتماعية في الفصل الأول ارتأت الدراسة أن تستكمل في هذا الفصل إلى أن الأمن هو احد الحاجات الأساسية للإنسان التي لا يستطيع العيش بدونها ولا يهنئ بلقمة عيشه دون أن تتوفر له أجواء الطمأنينة،لان الدولة لا تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي ،الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر الحد الأدنى للتنمية ونستنتج من هذا الفصل أن الأمن الاجتماعي هو نقيض التفكك ويبدأ من الأفعال الصغيرة التي ينظر لها كأفعال منحرفة معينة وتمردات وصراعات، وقد

---

[1] _محمد احمد المخلفاوي ،عبد الباقي شمان ،**واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن** .مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ،2006،ص16.

تناولنا في هذه الدراسة أيضا الأمن الاجتماعي مرتبطا بالتأمين الاجتماعي مشيرا بان المصطلح يبين الترتيبات التي يتخذها المجتمع لحماية مواطنيه ضد المخاطر الصحية .

فقد أصبح الأمن الاجتماعي يمثل مكانا بارزا بين اهتمامات المواطنين في المجتمع لاتصاله بحياته اليومية وبما يوفره لهم من طمأنينة في التصرف والسلام في التعامل وما زادت هذه الدراسة رونقا مدى ارتباط الأمن الاجتماعي بالشريعة الإسلامية ،و في الأخير ختمت هذه الدراسة بمعرفة أهم المستويات الخاصة بالأمن الاجتماعي مرورا بالعوامل المؤثرة فيه .

الفصـــل الثالث: السياسة الصحية وأثرها على الأمن الاجتمـــاعي في الجزائر

تمثل السياسات الصحية في الجزائر إحدى السياسات العامة الاجتماعية التي تولى لها الحكومة اهتماما كبيرا ،ذلك أن مسألة الصحة من أهم الموضوعات التي لقيت رواجا كبيرا من قبل الباحثين في المجالات المختلفة كما أن للصحة تأثير كبير على أمن المجتمع وعلى تطوره بالدرجة الأولى والى استقرار الحالة الصحية التي تمكن المواطنين من أداء أدوارهم في بيئتهم الاجتماعية

وعليه في مستهل هذا الفصل تم التطرق إلى التوصل إلى شرح جميع المفاهيم المتعلقة بالصحة وبتعريفها والتطرق إلى أهم المبادئ والأهداف التي تخصها والتعريف بالسياسة الصحية ومبادئها وأهميتها والمحاور الأساسية والمقومات والملاحظة نحوه والى إدماج جميع المرضى وذلك بتوفير الأمن الاجتماعي الكامل وتحقيق مستوى صحي في إطاره ،وعليه تم إبرام مباحث التالية :

المبحث الأول : السياسة الصحية في الجزائر تم فيها التطرق إلى تعريف الصحة والى تعريف السياسة الصحية ،والى التوضيح لأهم المقومات الأساسية بالإضافة إلى التطور التاريخي والإصلاح الجديد للسياسة الصحية

المبحث الثاني :الأمن الاجتماعي في الجزائر ،التعريف بالأمن الاجتماعي وأسسه وأزمة الأمن الاجتماعي في الجزائر

المبحث الثالث :ترشيد السياسة الصحية كآلية لتعزيز الأمن الاجتماعي في الجزائر

لخصنا فيه علاقة الوضع الصحي بالأمن الاجتماعي ،ومعوقات السياسة الصحية ،وسبل ترشيدها

المبحث الأول : السياسة الصحية في الجزائر

إن استمرار المشاكل الصحية يؤدي إلى عدم كفاية الصحة العامة وذلك بعد استمرار القوة الإنتاجية والعمل ،الصحة من الموضوعات التي لاقت أهمية يستقيم نشاط الأفراد في باقي مجالات الحياة الأخرى دونها ،السياسة الصحية تهدف إلى تخليص الأفراد المجتمع من المرض وإعادة إدماجهم من جديد في حالة السلامة الصحية وتأدية الدور بفعالية داخل محيطهم لتوفير أمن اجتماعي وعليه يمكن اعتبار المؤسسات الصحية مجالا خصبا حيث لها أهمية لدى الشعوب فالمشاكل الصحية لم تعد شانا داخليا فحسب بل أصبحت شأنا عالميا ،وتمثل السياسة الصحية بعدا هاما من أبعاد السياسات الاجتماعية ولا بد من تحقيق مستوى صحي في إطار أمن اجتماعي وعليه فهي تمثل انشغالا لا ينبغي التكفل به .

المطلب الأول :مبادئ وأهداف السياسة الصحية

أولا : تعريف الصحة

قبل التطرق لمبادئ وأهداف السياسة الصحية تعطي تعريف لمفهوم الصحة فقد قامت هيئة الصحة العالمية بتعريفها على أنها حالة السلامة الكاملة والصحة البدنية والعقلية والاجتماعية في الإنسان.[1]

فقيل أن الصحة ومفهومها يغلب عليهم طابع التجريد ،وقد يكون تعريف المرض أكثر سهولة من تعريف الصحة ، فمفهوم الصحة يعتبر مفهوما مجردا بالإضافة إلى انه كما يقول" ف.مطراني" PH Maternai مفهوم الصحة يشكل نظاما من التمثيلات Représentations أكثر عمومية من مجرد مقابلة بيئة وبين عناصر مفهوم المرض،بل بالعكس يأخذ هذا النظام من التمثيلات معنى يختلف باختلاف المرجعية الثقافية والاجتماعية لكل جماعة إنسانية .[2]

ومنه نستخلص أن الصحة هي نظاما تكثر عمومية بين عناصر المرض ،وذلك باختلاف المرجعية الثقافية والاجتماعية

وتعريف عالم "بيومان "حيث يعرفها :"حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم ،وان حالة التوازن هذه تنتج عن تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها

---

[1] _احمد الأمين حسن موسى ،**مذكرات في الصحة العامة والاجتماعية** .الإسكندرية:لمكتب الجامعي الحديث،المعهد الفني باسوان ،ص136.

[2]_ حسيني محمد العيد ،**السياسة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1999_2012**.(رسالة ماجستر ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012_2013).ص47.

من هذا التعريف يتضح أن حالة التوازن النسبي للجسم تفي صحته وهي ناتجة عن تكيف الجسم ،كما أن الصحة مفهوم نسبي للإنسان ،حيث قال "برنكر "PERKINS تعريف الصحة على أنها حالة التواز النسبي لوظائف الجسم ،وان حالة التوازن عملية ايجابية تقوم بها القوى للجسم المحافظة على توازنه.[1]
من هذا التعريف يتضح أنها حالة التوازن وذلك بالنسبة لوظائف الجسم وأن حالة التوازن هذه تنتج من العوامل الضارة التي يتعرض لها ،وأنها عملية ايجابية تقوم على القوى للتوازن .

كما أن هناك تعريف سلبي يعتبر أن الصحة هي غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل وبالتالي فمن الممكن النظر إلى الأشخاص الذين لم يشعروا بالمرض أو لم تبدوا عليهم علامات الاعتدال عن الفحص أصحاء.

أما بالنسبة إلى لتعريف منظمة الصحة العالمية على انه ،حالة السلامة والتحسن الجسمي والاجتماعي والعقلي الكامل وليست مجرد غياب المرض أو العجز ؛حيث تعرف الصحة أيضا من ناحية شدتها على أنها تدرج قياس احد الطرفين الصحة المثالية ،والطرف الآخر هو انعدام الصحة وبين الطرفين درجات متفاوتة من الصحة ،وعلى ذلك تكون درجات الصحة .[2]

ونستخلص من التعاريف السابقة حول مفهوم الصحة الشروط الآتية:

1. انعدام المرض العضوى أو العجز .
2. القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة به وهذا تعكس صحو نفسية سليمة .
3. القدرة على التفاعل الاجتماعي بان يكون الإنسان فردا منتجا ومنتميا للمجتمع الذي يحي فيه .

ويقدر إعلان منظمة الصحة العالمية عام **1978** أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان ، وان بلوغ ارقي مستوى الصحة يعتبر من أهم الأهداف الاجتماعية وان تحقيق هذا الهدف يتطلب جديدة لمفهوم الصحة تهم بذل جهد من جانب العديد من القطاعات الاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى القطاع الصحي.[1]
ويعتبر مفهوم الصحة **la santé** من أصعب المفاهيم تعريفا وتحديدا ، فإذا كانت الصحة تتدرج يوميا في كلامنا وخطابنا للتعبير عن أحوالنا ووجودنا ، حيث انه من المؤكد أن صحتنا يجب أن نهتم بها ... فهي مفهوم يعبر عن الوجود من جهة أخرى ، هي مفهوم علمي تم توضيحه عن طريق العلوم البيولوجية والنفسية والاجتماعية .

---

[1] _عبد المحي محمود حسن صالح ،**الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي**.وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للدراسات العليا :دار المعرفة الجامعية ،2003، ص17.

[2]_عبد المحي محمود حسن صالح ،**الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي**.وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للدراسات العليا :دار المعرفة الجامعية ،2003، ص17.

[1] _**مرجع نفسه** ، ص 18.

ومفهوم الصحة يتغير ويختلف من حيث الزمان والمكان ... ويعرفها " توماس بنس" Tomas Benesse" بأنها تعني أكثر العلاقة بين الشخص وجسده في العلاقة الموجودة مع التقارب ومع الخطاب ومع الثقافة.

الصحة في اللغة العربية :

الصح والصحة (قوله الصح والصحة) قال شارح القاموس لسان العرب : قد وردت مصادر على فعل ، بالضم وفعله بالكسر، في ألفاظ هذا منها ، وكالعل والقلة والذل والذلة ، والصحاح : خلاف السقم وذهاب المرض ، وقد صح من علته واستصح ، قال الأعشى :

أم كما قالوا سقيم فلئن فض الأسقام عنه واستصح

ليعمين لصهد عكرها ثلج الليل تأخذا المنح

يقول لئن نقض الأسقام التي به وبرا منها وصح

ليعيدن لمهد عطفها أي كرها وأخذها المنح

وفي الحديث : الصوم مصلحة ومصحة ، يفتح الصاد وكسرها ، الفتح أعلى أي يصح عليه ، فهو مفعلة من الصحة العافية وهو كقوله في الحديث الآخر : صوموا تصحوا .

[1]**الصحة في اللغة الفرنسية** : santé

أصل الصحة في اللغة اللاتينية : saluto salitavi salutare وهي تعني : البقاء سليم معا في المحافظة على الجسم ، أما في اللغة اليونانية فكلمة " ugies" تعني أن يكون الإنسان سليم الجسم والعقل ، وكذلك كلمة " Sanar Sano_"

" في اللغة اللاتينية تعني : جملة سليم الجسم معالجته ، إرجاعه إلى جاد الصواب .

أما منظمة الصحة العالمية " who" في ميثاقها لعام **1946** أبرزت مظاهر الإشكالية لهذا التعريف الذي يعرف عدة تعابير تدور كلها حول مسالة معنى الحياة سواء الفردية أو الجماعية والتعريف كما جاء في اللغة الفرنسية كما يلي :

La santé est un état complet de bien – être puysique "
mental et social et ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infinité la possession de meilleure état de santé est capable d'atteindre l'un des droits de tout être humain" الصحة في تلك الحالة الكاملة

من الراحة الجسمانية والعقلية والاجتماعية ولا يعني فقط غياب المرضى، أن امتلاك حالة صحة جيدة والممكن الحصول عليها شكل إحدى الحقوق لكل كائن إنساني ولا يعتبر هذا التعريف دليل لمفهوم الصحة ويكون جامعا كما يقول أصحاب المنطق أن لها عدة تطورات في مجالات وميادين أخرى ، ومن بينها البيئة وأصبح يعني ذلك التوازن بين الإنسان والبشر والبيئة ، بعدما كان مجرد توازن في المكونات

[1]_صالح،**مرجع سابق** ،72.

البيولوجية فقد تبنت اغلب دول العالم هذا التعريف في دساتيرها وقوانينها كما الحدث أن الصحة هي حق من حقوق الإنسان[2] فان أي اعتلال في الميزان التوازني في البيئة يقابله [1]اختلال توازني في الميزان الصحي للإنسان ، فعلى الإنسان أن يقوى رصيده الصحي من خلال الحفاظ على التوازن ببيئته اذ أن الذي يمكن أن يخفف موازين الصحة أن ساء ، وينقل موازين الصحة إلى الأحسن إنما هو على رأي ابن سينا اسم ، الأسباب المغيرة أو المحافظة لحالات بدن الإنسان . [1]

وعليه تنبثق السياسة الصحية في الجزائر على مبدأ مجانية العلاج والخدمات الصحية العمومية ، وهو ما أكده تقرير وزارة الصحة المنشور في شهر نوفمبر **1979** والموسوم : Le " services de santé en Algérie situation et perspectives

أين يشار في مقدمته على أولوية الرعايا الصحية ومجانية العلاج ، حيث تضمن التقرير النص التالي :

« De lorsque la protection de la santé et la gratuite des soins sont des droits fondamentaux de citoyzn et de toute la communauté nationale ils deviennt une obligation social de l'etat auquel il incombe de garantir l'accés de services de santé a tous les cityens et d'assurer une distrilution démocratique des soins de developper l'infrastracteure sanitaire d'assurer une répartition just et équrtable des resources santaires humains et matérielles »[2] .

ولعل مضمون الفقرة يرتبط بالتأكيد الراسخ من طرف السلطة الحاكمة آنذاك بان الرعية الصحية ومجانية العلاج تمثل حقوق أساسية للمواطن الجزائري ، وهي التزام اجتماعي على عاتق الدولة في إطار وظيفتها الاجتماعية حين تلتزم هذه الأخيرة – أي الدولة – بضمان مساواة المواطنين في الدخول إلى المواقف العامة الصحية الاستفادة من العلاج وضمان توزيع عادل دون تمييز الديمقراطية للعلاج ، بالإضافة إلى رسم وانجاز برنامج وطني للصحة العمومية أو ما يسمى بالمخطط الوطني للصحة ، بما يكفل تغطية صحية شاملة عبر كامل التراب الوطني .

وهناك تعريف آخر للصحة " هي حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم ، وهي علم وقت الوقاية من المرض والارتقاء بالصحة من خلال مجموعة من المجهودات وتشمل العديد من المجالات والميادين. [1]

---

[2] _نور الدين حاروش ، **إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية**.الجزائر:دار الكتامة ،ط1 2008 ، ص 59.

[1] _ منشورات مجلس الأمة ، متخصصة في تقديم المحاضرات والندوات التي ينظمها ، ص 13.

[2] Le service de sante en Algerie situation et perspectives ,minstere de la sante ,republique Algerienne Democratique et populaire ;p03 november 1979

[1] _خروبي بزارة عمر ، **إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر 1999 ،2009 ، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الإخوة خليف شلف.**(رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 2010،03_2011).ص14.

ويعرف الصحة أيضا انه بيع أو شراء الخدمات الصحية إلا أن الصحة ليس كذلك فلا يمكن الانجاز بالصحة ويصعب تعريف الصحة ، بل أن قياسها أصعب إذ أن التمتع بحالة الصحة الجيدة لا تعنى الحياة فقط بل تعنى القذرة على التمتع بها.[2]

أما في اللغة الانجليزية : HEALTH

أصل كلمة " HEALTH " وتعني تمام العقل كائن مكتمل التمام والحسن ، وفي أصول اللغة الألمانية والانجليزية " HILTLRO " أو " KIAILO " تعنى معافى فال خير وتعنى نفس الكلمة الرفاهية والسعادة والكما والأمن عن الإنسان.[3]

أو حالة الجسم في لحظة معينة ، قوة الجسم والروح ، المعافاة من المرضى أو التشوهات ، هي شرط الذي يكون فيه الجسم السليم العقل أو الروح وخصوصا عندما يكون الجسم متحررا من الأمراض و الآلام أو الحالة التي يكون عليها الجسم ذو صحة سقيمة أو ذو صحة جيدة.[4]

الصحة اصطلاحا:

الصحة في حالة ن التوازن النسبي لوظائف الجسم وهي قائمة على التوازن وتنتج في حالة التكيف مع العوامل الأخرى وتشمل العديد من المجالات والميادين نسبة الصحة لا يمكن تحديدها تحديدا مطلقا يميز ما هو مثالي. [5]

وعليه الصحة لها دلالة على اتساع الأبعاد وتعزيزها والارتقاء بها على السلامة والكفاءة الجسمية والعقلية، وارتباطها بالسياق الاجتماعي والثقافي والعلاقات مع الغير بتوقف مدلولها في عبارة أخرى مكافئة على التوافق بين صحة الجسم والنفس والمجتمع في إطار القيم.[1]

ثانيا: تعريف السياسة الصحية

السياسة الصحية هي موقف الحكومة الرسمي في ميدان الصحة ،والذي تعبر عنه من خلال الخطابات الرسمية أو من خلال وثائقها الدستورية الإدارية.[2]

---

[2]_طلعت الدمرداش ، **اقتصاديات الخدمات الصحية**.مصر:دار مكتبة القدس ، الزقازيف، ط2، 2066 ، ص17 .

[3]_سعد علي العنزي ، **الإدارة الصحية**. عمان: دار اليازوري ، 2009 ، ص 15 .

[4]_بهاء الدين إبراهيم ، **الصحة والتربية الصحية**.القاهرة : دار الفكر العربي ، ص 20 .

[5]_سلوى عثمان الصديقي ،**الصحة العامة والرعاية الصحية من منظور الخدمة الاجتماعية** .المكتب الجامعي الحديث ،ط2002،ص20.

[1]_ دوناس حفيظة ،**واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية في الجزائر ،دراسة حالة عيادة الرازي.** (رسالة لنيل الماستر ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013_ 2014) .ص15.

يشير تعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى أن السياسات الصحية هي :مجموعة من الأهداف والبرامج الأساسية المعلنة في مجال الصحة تصاحبها مجموعة الأفعال المتجسدة في القرارات التشريعية وتنفيذية وبرامج العمل المقترحة للحكومات ،تحدد كيفية صنع الأهداف العامة الصحية مصحوبة بكيفية التنفيذ والإدارة للخدمات الصحية في انخراط الحكومة وتأثيرها في نشاطات كل من القطاعين الخاص والعام في المجال الصحي بغية تحقيق الأهداف العامة بكفاءة وفاعلية .[3]

ويعرفها شايش مان "على أنها مجموعة من الإجراءات بقصد التأثير على الأهداف المجتمع من حيث تحقيق الحرية والأمان وتحقيق العدالة .[4]

فمن هذا التعريف يتضح لنا أن السياسة الصحية هي إجراءات تأثر على أهداف المجتمع في تحقيق الحرية والأمان وتحقيق العدالة

أما جني جان "على أنها وضع مجموعة من الحلول المعينة بهدف التأثير في أحداث معينة ،وإذا ما طبقت على القطاع الصحي فإنها تكون وضع مجموعة من الحلول الصحية بهدف التأثير في أهداف صحية ملائمة.[5]

ومنه يتضح أنها مجموعة من الحلول تأثر في الأحداث ،وتضع حلول ضحية تأثر على الأهداف الصحية

ومنه نستنتج مما سبق أن السياسة الصحية فيمكن تعريفها على أنها موقف الحكومة الرسمي في ميدان الصحة ،والذي تعبر عنه من خلال الخطابات الرسمية أو من خلال وثائقها الدستورية والإدارية وهي تشمل مجمل الأهداف المراد تحقيقها في مجال الحفاظ على صحة السكان ،والأدوات الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف من هياكل وأطباء وشبه طبيين وإداريين ،واليات التمويل الضرورية لاستدامة هذا النشاط الحيوي لأي مجتمع .

فالصحة والمرض "هما من المصطلحات التي يجرى تعريفها ثقافيا واجتماعيا وذلك أن الثقافات تختلف عن تعريفها لما هو" صحي " أو سوي"أو"معافى".[1]

ثالثا :مبادئ السياسة الصحية في الجزائر

لقد عملت الجزائر بمثابرة وجد كبيرين على النهوض بالمنظومة الصحية، وتحقيق التمتع بظروف صحية جيدة ،ومع المعطيات الجديدة في الميدان الصحي وذلك عن طريق وضع مبادئ ترتكز عليها السياسة الصحية ،وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

---

[2]_حسيني ،**مرجع سابق** ،ص51.

[3]_خروبي ،**مرجع سابق** ،ص16.

[4]صلاح محمود ذياب ،**إدارة خدمات الرعاية الصحية**.عمان :دار الفكر ،2009،ص216.

[5] _**مرجع نفسه** ،**مكان نفسه** ،ص 216.

[1]_انطوني غيدنز ،**علم الاجتماع** .(ترجمة فايز الصياغ) ،بيروت ،المنظمة العربية للترجمة، 2005،ص233.

1_الوقاية ومكافحة الأمراض الوبائية والمعدية

إن انتشار الوباء بعد الاستقلال مثل الكوليرا وهي تعد من بين الأمراض الوبائية والمعدية وسرعة تنقلها ،حيث ساهمت هذه الأمراض في تدني الوضع الصحي وفي رفع نسبة الوفيات وانخفاض نسبة الأمل في الحياة ،حيث كان لنقص الوعي الصحي لدى الجزائريين بخصوص الأمن الاجتماعي وذلك بخصوص طريقة تجنب انتشار الأمراض ،والعمل على عدم وقوعها دورا في ذلك وهذا راجع أيضا إلى ضعف المنظومة الصحية خلال هذه الفترة ،وعدم قدرتها على استيعاب حجم الأضرار ونقص الهياكل والأطباء والتجهيزات ؛حيث عملت الجزائر على الحد من انتشار الأمراض الوبائية في وضع حملات تلقيحية.[2]

2_ علاج الأمراض ومجانية العلاج

لقد تميزت الحقبة الزمنية ما بين نهاية الستينات ونهاية السبعينات بإعطاء العلاج الأولى الأولوية ،وذلك عن طريق توفير قاعات العلاج ومراكز الصحية على مستوى البلدية وكذلك محاولة تحسين التغطية الصحية التي تكمن في مجانية العلاج التي تشمل جميع فئات المجتمع دون إقصاء أو تهميش.

وحسب تعبير الدكتور نور الدين حاروش فانه:"لتحقيق علاج الأمراض التي لا مفر منها تم وضع مستويات عديدة يتلقى فيها المريض كل العلاجات الضرورية ابتدءا من المراكز القاعدية ثم المستشفيات وذلك في حالة استعصاء العلاج .[3]

3_ التوزيع العقلاني للأطباء وزيادة عدد الهياكل وتهيئتها وعصرتنها بالوسائل التقنية الحديثة

لقد عرفت الدائرة الصحية خلال السنوات الأولى التي عقبت الاستقلال ،اختلال في توزيع الأطباء الاختصاصيين والمؤهلين على المؤسسات الاستشفائية الجزائرية عبر التراب الوطني ،وهذا ما حتم على السلطات رفع مستوى التنظيم والتسيير ويتم توزيع الأطباء المختصين على كافة مناطق الوطن بما فيها تلك المعزولة والمحرومة ،وكذلك زيادة إنشاء عدد كبير من الهياكل الصحية التي تمكن من توفير تغطية شاملة ومتساوية وذلك بالتكنولوجيا والوسائل المتطورة ،التي ترفع قدرة هذه الهياكل والى تلبية احتياجات السكان.[1]

رابعا :أهداف السياسة الصحية

---

[2] _نور الدين حاروش ،**الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة**.عمان :دار الشفافة للنشر والتوزيع ،ط 2،2012،ص190.

[3] **_ مرجع نفسه** ،ص 191.

[1] _حاروش،**مرجع سابق** ،ص191.

إن الأهداف الكبيرة التي سعت إليها السياسة الصحية كانت تهدف أساسا للحفاظ على المكتسبات الثورية في مجال الإصلاح الطبي من جهة ،وتوسيع القطاع الصحي الوطني لتقريبه من المواطن من جهة أخرى ،ومن هنا يمكن تحديد الأهداف التالية :[2]

- ✓ بذل الجهود في تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية
- ✓ خيار الطب الوقائي من أجل القضاء على الأمراض المعدية وسوء التغذية ،وذلك بتقوية القطاع المسمى خارج الاستشفاء
- ✓ إعداد منشور يحدد المناطق ذات الأولوية حيث يجب تعيين الأطباء فيها
- ✓ الاستعمال العقلاني لإمكانيات الخدمة الوطنية والخدمة المدنية
- ✓ الدواء باعتباره الإنتاج الأول :يجب أن يستفيد من جميع المقاييس
- ✓ لامركزية المصالح الصيدلانية
- ✓ مضاعفة الوكالات الصيدلية على مستوى الوطني
- ✓ التزويد بالمياه الصالحة للشرب حسب معايير كمية وكيفية
- ✓ الحفاظ على الأسرة والتكافل الاجتماعي
- ✓ التكفل بالمعوقين الحركيين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية

خامسا:أهمية السياسة الصحية :

تهدف السياسة الصحية إلى توضيح كيفية اتخاذ القرار في المؤسسة وتشكل إطارا عاما تعمل من خلاله المؤسسة الصحية بحيث يتم تحديد الخطوط العريضة للمؤسسة والأهداف التي ترغب المؤسسة في تحقيقها [1]

1_رسم السياسة الصحية حيث تتبع السياسات الصحية من قبل السلطات العليا في الدولة أو من قبل اعلي مستوى إداري في المؤسسة الصحية وبالتالي فان عملية الاستجابة لسياسة الصحية تكون اكبر ما يمكن عنده ترتبط بالمستويات الإدارية العليا ،وفي الغالب فان السياسات التطعيم مثلا تصدر من وزير الصحة كأعلى مستوى من الهرم وبذلك فان الاهتمام والالتزام بهذه السياسة يكون اكبر ما يمكن عندما ترتبط بالمستويات الإدارية العليا ،ونستطيع القول أن الالتزام والاستجابة والاهتمام بالسياسة الصحية مرتبطة

---

[2]_زروالية رضا،**التحضر والصحة في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بحي افوراج باتنة** .(رسالة ماجستر ، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر ،2010_2011). ص72.

[1] _ذياب ،**مرجع سابق** ،ص216.

ارتباطا وثيقا بالمستوى الإداري الذي قام باتخاذ القرار ووضع السياسة الصحية والاستجابة للمطالب بالقرارات .

2_وجود وتعدد عدة طرق وأساليب موضع السياسات الصحية ،تعود طرق وضع السياسات الصحية حيث نوضع هذه السياسات استجابة لمطالب الإدارة العليا ومنه يتم اتخاذ السياسة بطريقة معينة ،لتحقيق أهداف محددة ،ولذلك فان أهمية السياسة تتبع من طبيعة الهدف الذي وضعت السياسة الصحية من اجل تحقيقه

3_اختلاف القطاعات الصحية من دولة إلى أخرى حيث تشمل على القطاع الصحي الحكومي العام والقطاع الصحي الخاص ،بالإضافة إلى القطاعات الأخرى الصحية حسب النظام الصحي لكل دولة أي إن السياسات الصحية الخاصة في الدولة جزء أساسي في النظام الصحي ،وغالبا ما يرتكز في القطاع الصحي الخاص أو الدولي أو التطوعي يوضع السياسات الصحية في جانب القطاع الرسمي الحكومي .[2]

4_غموض السياسات الصحية ،ناتج عن عدم وضوح الأسباب الحقيقية لرسم بعض السياسات الصحية وهذه الأسباب تكون إما لأسباب سياسية أو لأسباب تاريخية أو تلبية لرغبات بعض التكتلات والجماعات ،وأحيانا أخرى لأسباب غير معروفة ومن خلال ما سبق نستنتج إن غموض بعض السياسات أعطاها أهمية من حيث عدم معرفة الحقيقية للهدف المراد تحقيقه من مثل هذه السياسات. [3]

سادسا :محاور السياسة الصحية

في هذا الإطار رسمت الجزائر محاور كبرى للسياسة الصحية تمثلت في رسم إستراتيجية مع كل تحفظ من شانها تعديل مواقع الخلل التي عرفها النظام الصحي حيث تمثلت الإستراتيجية في المحاور التالية:

الوقاية:إن أفضل طريق للعلاج هو تجنب المرض والعمل على عدم وقوعه وذلك من خلال الحملات التلقيحية وإجراءات النظافة ومحاصرة المرض قبل انتشاره عن طريق التلقيح واحترام معايير النظافة ومحاصرة المرض قبل انتشاره عن طريق التلقيح واحترام معايير النظافة ،فالقضاء على بعض الأمراض وخاصة إذا اكتشفت في فترتها المبكرة لا يستدعي تكاليف كبيرة وقد تكلف عشرات الإضعاف إذا ما تركت دون اهتمام ،كما أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب ومن الضروري حمايته ومحاولة توفير كل الظروف التي تجعله يتمتع بمستوى صحي جيد وبالتالي سوف تقل التكاليف العلاجية .[1]

---

[2] _فريد توفيق نصيرات ،**إدارة المنظمات الرعاية الصحية**.عمان :دار المسيرة ،2008،ص33.

[3] _**مرجع نفسه** ،ص221.

[1] _حاروش،**مرجع سابق** ،ص130 _ ص131 .

إن السياسة التصنيع الجزائرية تعتمد على الصناعات الثقيلة وهذه الأخيرة تتطلب يد عاملة كبيرة ،وهو ما أدى إلى انتشار حوادث العمل بكثرة مما استوجب طب العمل لحماية العامل والاقتصاد في آن واحد ،كما انجر عن سياسية التصنيع اتساع شبكة الطرقات وتلوث البيئة نتيجة الغازات الصناعية بالإضافة إلى حوادث المرور والأمراض البيئية

.علاج الأمراض :هنا تتدخل السياسة الصحية وذلك لعلاج الأمراض التي لا مفر منها ،ولتحقيق ذلك تم وضع مستويات عديدة يتلقى فيها المريض كل العلاجات الضرورية ،ابتداءا من المراكز الصحية القاعدية ،ثم المستشفيات في حالة استعصاء العلاج .

.التوزيع العقلاني للأطباء :وذلك تحقيقا الهداف المرسومة في الخريطة الصحية أي تحقيق تغطية كاملة للتراب الوطني من حيث الموارد البشرية والهياكل والمعدات الضرورية . [2]

سابعا :مقومات الأساسية للسياسة الصحية

تعد وزارة الصحة من أغلب الجهات الحكومية المسؤولة عن وضع السياسة الصحية وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها وضع خطة للعمل وقد تعمل الحكومات على تشكيل مجلس ضحي وطني في بعض الأحيان والتأكد من أن السياسة الصحية مترابطة ،وإنها جزء من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتشكل الحكومات مراكز وطنية للصحة والتنمية الصحية ويتولى هذه المراكز الخدمات الاستشارية في جميع ما يتعلق بالأمور الصحية .

وعليه فوضع السياسة الصحية الوطنية لا تكون كاملة وممكنة التطبيق إلا إذا اشتملت على جميع المقومات الأساسية :[1] 1_الالتزام السياسي :

إن رسم وتنفيذ السياسة الصحية الوطنية يتطلب التزاما سياسيا صريحا لتحقيق الأهداف المنشودة حقيقة واقعة أي انه قبل وضع السياسة اتخاذ قرارات قاطعة تلتزم بها جميع القطاعات المهتمة بالشؤون الصحية ، كما يجب تعبئة الرأي العام وتوضيح الحقائق له ،حتى يمكن التغلب على جميع العقبات وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسة .

2_ الاعتبارات الاجتماعية :

السياسة الصحية تتكامل مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ،وترمي أساسا إلى تحسين نوعية الحياة ، لاسيما بالنسبة للمحرومين ،وبصورة أوضح فان السياسة الصحية جزء من الموارد لفئات المجتمع التي هي بأمس الحاجة لها .

---

[2] _ذياب ،**مرجع سابق** ،ص221 .

[1] _ زروالية ،**مرجع سابق** ،70.

3_مشاركة المجتمع:

لا بد اتخاذ التدابير الملائمة لضمان المشاركة الحرة والواعية في المجتمع ،بحيث يتحمل الأفراد والأسرة والمجتمعات مسؤولية صحتهم ورفاهيتهم بصرف النظر عن المسؤولية للحكومات عن صحة شعوبها ،وليس هذه المشاركة مرغوبة بل الضرورية اجتماعية واقتصادية.

4_الإصلاح الإداري:

لضمان كفاءة وضع السياسة وتنفيذها قد يكون من الضروري تعزيز وتكييف الهياكل والنظم في جميع القطاعات وليس القطاع الصحي فقط ،تبادر للتنسيق المشترك بين القطاع الصحة وجميع القطاعات الأخرى كالتعليم وحماية البيئة والموارد المالية ،وتحقيق لذلك من الأمور والنظم الإدارية لضمان التنسيق على جميع المستويات بهدف تقوية هذه النظم في المستويات محلية .

5_سن التشريعات :

يجب سن التشريعات جديدة لضمان تنفيذ السياسة الصحية مثل التشريعات الخاصة بحماية البيئة والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ،ومن المفيد في هذا المجال الاطلاع على التشريعات الصحية في جميع البلدان التي قامت منظمة الصحة العالمية بتجميعها وتحليلها كما يجبان يرافق الإجراء التشريعي تعبئة ملائمة للوعي الجماهيري عن طريق وسائل الإعلام.

6_إعداد خطة العمل :

ينبغي أن تتم ترجمة السياسة الصحية إلى برامج وخطة عمل محددة ،كما يجب تجديد الأعراض الواجب بلوغها وما يتصل بها من أهداف مباشرة محددة كميا قدر الإمكان كما يجب أن تشتمل خطة البحث عن التفاصيل كاملة لما يجب عمله والإطار الزمني وتقييم الاحتجاجات والكوادر المراقبة تنفيذ وتقييم النتائج.

المطلب الثاني:التطور التاريخي للسياسة الصحية

إن حوادث تاريخ الجزائر تتعدد في حدثين هامين تركت آثار اجتماعية مثل الاستعمار الفرنسي **1830الى1962** وحرب التحريرية المدمرة **1954**الى**1962**حيث نتج عن الاستعمار تدمير مجمل البني الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي حفظت كيان الشعب الجزائري لعهود طويلة المدى ،حيث أقام مكانها نظام استعماري لم يكن فيه الفرد الجزائري أية مكانة بل وضع له قانون وهو قانون الأهالي(INDIGENE) ،الذي شرد الفرد الجزائري أو المواطن الجزائري،مما جعل الشعب الجزائري يعاني

من ويلات الفقر والجوع والجهل والموت ومختلف الأمراض الفتاكة من ملايا وسل والكوليرا وتيفويد ....الخ [1].

إضافة إلى ذلك انعدام التغطية الصحية وأنها تتمركز في المدن أين تعيش الأغلبية العظمى من المعمرين ومن هذه المراحل ما يلي :[2]

المرحلة الأولى:1963_1973

غداة الاستقلال كانت الجزائر تملك 5000 طبيب ،من بينهم 50% فقط جزائريين من اجل تغطية الحاجات الصحية للسكان ،الذي كان عددهم 10.5مليون نسمة وتميزت المؤشرات الصحية في هذه الفترة بمعدل وفاة مرتفع للأطفال تجاوز 180 لكل 1000 طفل وتوقع الحياة لا يصل إلى 50 نسمة وانتشار الأمراض المتنقلة كل هذه الظروف كانت السبب الرئيسي في الوفيات والإعاقة ،ولمواجهة هذه الوضعية ركزت وزارة الصحة على هدفين أساسيين هما :

1_تخفيض الامساواة في مجال توزيع الطاقم الطبي العمومي من اجل تسهيل عملية الحصول على العلاج

2_مكافحة الأمراض وخاصة الأمراض المتنقلة للتقليل من الوفيات

كما تميزت هذه الفترة بوضع العديد من برامج الصحة الموجهة من اجل حماية طبقة السكان المحرومين والوقاية من الأمراض المتعصبة

بالإضافة إلى الطب المدرسي التي أشرفت عليه وزارة الصحة وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية ،حيث سمحت هذه الإستراتيجية بمتابعة الحالة الصحية للمتمدرسين بصفة انتظامية كل سنة ،وينبغي الإشارة أثناء الحقبة الأولى من الاستقلال الممتدة من **1962_1967** كان نشاط القطاع الخاص في المجال الصحي لا وجود له في مجال الأمن الاجتماعي فلم يكن هناك إلا قرابة 600 طبيب أغلبيتهم أجانب يعملون بعيادات خاصة تتمركز جلها في الشمال .[1]

حيث تم اعتماد برنامج تكويني للإطارات الطبية ،فلقد كان من الأسباب الرئيسية لتدني الخدمات الصحية المقدمة من خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال ،حيث نتج عنه نقص فادح في التأطير الطبي والشبه الطبي ،حيث تشير الإحصائيات المستقات على مدى خمس سنوات الاولى من الاستقلال ،توفير طبيب واحد لكل 52323 ساكن ،أما فيما يخص الأطباء المتخصصين في جراحة الأسنان فقد كان عددهم قليل مقارنة بالأطباء العامون ،إذا لم يكن هناك سوى 151 طبيب ،بمعدل طبيب أسنان لكل 70688 ساكن.[2]

---

[1] _عبد الحميد إبراهيمي ،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** .بيروت: دراسات الوحدة العربية ،1996،ص100.

[2] _زروالية ،**مرجع سابق** ،ص106.

[1] _نور الدين حاروش،**إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية** .الجزائر:دار كتامة للكتاب ،2008،ص93.

[2] _**مرجع نفسه** ،ص133.

والى جانب ذلك قامت جهة أخرى بتوجيه بعثات للطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا بغرض تلقي تكوينا علميا في المعاهد الجامعية للطب ببعض الدول ،ولا سيما الأوروبية منها ،إذ بفضل هذه الإستراتيجية في التكوين الداخلي والأجنبي للإطارات الوطنية ،قد شهد التطير الطبي في مجال الصحة العمومية تحسن في البداية 1979 حيث سجل على المستوى الكمي ارتفاع عدد الأطباء من 1319 طبيبا سنة 1965 إلى 6081 طبيب منهم 3761 طبيبا جزائريا ،مقابل 2320 طبيب أجنبيا .[3]

حيث أن هذا الأمر كان له انعكاسات ايجابية على صعيد تحسين نسبة التغطية الصحية والتي قاربت معدل طبيب واحد لكل 2960 مواطن بعد أن كانت نسبة التغطية عام 1965 تقدر بطبيب واحد لكل 8092 ساكن.[4]

أما من جهة أخرى ساعدت استرتيجية التكوين المعتمدة في توفير عدد لا باس به من إطارات السلك الطبي فعلى المستوى النوعي فقد شهدت هذه الحقبة التي امتدت من 1962 إلى غاية 1989 تحسنا نوعيا على الصعيد التاطير الطبي حيث يؤكد الدكتور "حاروش" بأنه خلال فترة السبعينات وجد ارتفاعا محسوسا في السلك الطبي الوطني بمختلف الرتب كالأستاذ ،والأستاذ المحاضر و الأستاذ المساعد والطبيب المختص والطبيب العام .

حيث سعت الحكومة إلى توطين قاعات العلاج والمراكز الصحية والعيادات متعددة الخدمات في مختلف البلديات ،الأمر الذي حسن الوضع الصحي بين أوساط المواطنين ،حيث أشار المخطط الرباعي الأول إلى إقامة مراكز ضحية بلدية في كل تجمع سكاني يصل عدد سكانه 4000 نسمة بالاضافة إلى العيادات متعددة الخدمات والتي حددت مهمتين رئيسيتين لها تتمثل في العلاج والوقاية ،أما على مستوى الدائرة ،تم إنشاء مستشفيات من نمط معين تحتوى كل واحدة منها عدد متوسط من الأسرة يتراوح بين 120الى140 سرير تختص في علاج الأطفال وأمراض النساء والتوليد في إطار ما يعرف بالجراحة العامة .[1]

المرحلة الثانية :1974_1989

تميزت هذه المرحلة على مستوى السياسة الصحية بثلاث أمور وهي:

1_تقرير مجانية العلاج في هياكل الصحة العمومية انطلاقا من جانفي 1974 مما يسمح بتعميم الحصول على الخدمات الصحية من طرف الأفراد

2_ إصلاح النظام التربوي ،وبالخصوص الدراسات الطبية وكل ذلك من اجل تحسين جودة التعليم وتدعيم التاطير مما يسمح بوجود عدد كبير من الممارسين الطبيين في كل التخصصات

---

[3] _حاروش،**مرجع سابق** ،ص145.

[4] _**مرجع نفسه** ،**مكان نفسه** ،ص145.

[1] _حاروش،**مرجع سابق**،ص 149.

3_ انجاز عدد كبير من الهياكل الصحية ،خاصة المستشفيات العامة والهياكل الأخرى العيادات متعددة الاختصاصات والمراكز الصحية

4_ ومن اجل زيادة تغطية الصحية ،فسجل تراجع لمعدلات الوفيات ،وهذا راجع لتحسين معيشة الأفراد من جهة والى البرامج الوطنية للصحة التي وضعت حيز التطبيق محاربة مرض السل وفاة الأطفال ،والقيام ببرامج موسعة للتطعيم

أن معاناة القطاع الصحي من ويلات الاستعمار ومخلفاته ،حيث شهدت الحقبة الأولى ،انتشارا واسعا للأمراض المعدية كالكوليرا والسل ،لا سيما بين أوساط فئة الأطفال الصغار الذين ارتفعت لديهم نسبة الوفيات بشكل كبير ،وذلك بسبب تردي الخدمات الصحية ،أن لم تقل انعدامها خاصة في بعض المدن الداخلية والأرياف ويرجع إلى قلة المؤسسات الصحية والمؤهلات الطبية العاملة ،وتشير الإحصائيات المستقاة خلال الفترة ذاتها توفر طبيب واحد لكل 33 ألف ساكن ؛ومن جهة أخرى أن التغطية الصحية المتمركزة في كبريات المدن الجزائرية مثل وهران قسنطينة ،وتحديدا في إطار الطب العمومي داخل المستشفيات مما نجم عنه محدودية استفادة السكان من العلاج وذلك على المستوى الحضري أو التجمعات الريفية

المرحلة الثالثة :1999_2001

تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة تدريجية للنظام الصحي الجزائري والعمل على القيام بعدة مشاريع

1_ مشروع الجهوية للصحة ،والذي شرع فيه في الثمانينات ،كإطار لتجسيد القطاعية اللامركزية وتحقيق تنمية اجتماعية وصحية متوازنة.

2_ ترتكز الجهوية الصحية على المجلس الجهوي للصحة (هيئة تنسيق) وعلى المرصد الجهوي للصحة ،لكن الجهوية الصحية لم تتمكن من الاستجابة للمهام التي أسندت لها ،خطرا لكون إطارها القانوني والتنظيمي حد من صلاحيتها

3_ إنشاء ووضع حيز التطبيق هياكل لدعم النشاط لوزارة الصحة والتي تمثلت في :

- ✓ المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية ،المكلف بالمراقبة القبلية لكل دواء قبل إدخاله إلى السوق
- ✓ الصيدلة المركزية للمستشفيات ،مكلفة بضمان تمويل الهياكل الصحية العمومية بالمنتجات الصيدلانية ،أنشأت سنة 1994
- ✓ الوكالة الوطنية للدمّ مكلفة بوضع السياسة الوطنية للدمّ(أنشأت سنة 1995)
- ✓ الوكالة الوطنية للتوثيق الصحي ،مكلفة بتطوير التوثيق والمعلومات

✓ المركز الوطني لليقظة الصيدلانية والعتاد :المكلفة بمراقبة الآثار المترتبة على الاستهلاك الأدوية واستعمال المعدات الطبية.[1]

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر منذ الاستقلال سعت دوما لتطوير وتحسين منظومتها الصحية ،بهدف تطوير وتحسين المستوى الصحي للأفراد وذلك من خلال بناء وتشييد المؤسسات الصحية وتطوير الدراسات الطبية من خلال الإصلاحات وإنشاء هياكل تدعيم النشاط لوزارة الصحة

المطلب الثالث:الإصلاح الجديد للسياسة الصحية

هناك عدة تغيرات طرأت على السياسة الصحية في فترات مختلفة مع مرور الزمن ،حيث تلعب الإصلاحات دورا هاما في تصميم الخدمات الصحية وتوفير الأمن صحي وامن الاجتماعي للأفراد وذلك بإدارة فعالة ومهارات بشرية متنوعة في ظل الإصلاحات الجديدة هذا الاهتمام وفر لها نوعا من القيمة الصحية وذلك بمراعاة الاهتمام بالأفراد في محاربة جميع الأوبئة والأمراض.

أولا :نظام الخدمات الصحية في الجزائر

تعتبر وزارة الصحة والسكان المسؤول الأول عن تقديم الرعاية الصحية ،وتوفير الأمن الاجتماعي وتوفير الدواء والعمل على رفع المستوى الصحي للأفراد في الجزائر والقضاء على مشاكلهم الطبية ،تليها المستشفيات الجامعية والجهوية ثم القطاعات الصحية والوحدات القاعدية التابعة لها ،ويوضع الشكل الصورة السليمة للنظام الخدمات الصحية في الجزائر.[1]

---

[1] _زروالية،**مرجع سابق** ،ص107.

[1] _خامت سعدية ،**تقييم جودة الخدمات الصحية** .(مذكرة لنيل شهادة الماستر،قسم العلوم الاجتماعية2011_2012).ص109.

شكل رقم (1) نظام الخدمات الصحية في الجزائر

المصدر :جمعة طيب "المساهمة لتطبيق التسويق على الخدمات الصحية ،دراسة حالة المستشفى الجامعي بباتنة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ،تخصص تسويق ،جامعة الحاج لخضر باتنة 2008_2009،ص94

تتمثل مختلف المستويات المشكل للنظام الصحي في الجزائر فيما يلي :

1_على المستوى المركزي :الذي يتمثل في وزارة الصحة والسكان

2_على المستوى لولائي:والذي نجد فيه مديرية الصحة والسكان ،إضافة إلى مراكز الاستشفائية الجامعية والتي أنشأت في عام 1974 وهي نتاج اتخاذ مركز استشفائي جهوي(700.660) سرير ومعهد طبي ،يتولى تقديم الخدمات الصحية وتدريب هيئة فنية في مجال البحث والرعاية ،فهو يشرف على ثلاث ميادين هي الميدان الصحي وميدان التكوين وميدان الدراسة والبحث

3_على المستوى المحلي (الدائرة والبلدية) تنظم الخدمات الصحية على المستوى الدائرة والبلدية في شكل قطاعات صحية ومؤسسات استشفائي عمومية ووحدات استشفائية متخصصة ووحدات قاعدية ،تتولى تحقيق احتياجات الأفراد للحد من الضغط على المراكز الاستشفائية.[1]

ثانيا :إحصاءات الصحة في الجزائر

فمن الملاحظ أن الوضع الصحي في الجزائر يسير نحو التحسن ،مقارنة عما كان عليه في السنوات الماضية ،وذلك بالاعتماد على بعض الإحصاءات التي تنشر من حين لأخر سواء في وسائل الإعلام أو المنشورات منظمة الصحة العالمية ؛فهناك من يرى أن الوضع الصحي في الجزائر هش.[2]

وهناك بعض المؤشرات الصحية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية لوصف الوضع الصحي في بلدان العالم ،ومنها الجزائر ،بالإضافة إلى بعض التقارير الدولية المنشورة في الموضوع

وقد صنفت الجزائر في تقرير لأحد المعاهد الإحصائية البريطانية أنها تحتل المرتبة 72 دوليا من أصل 110 بلد حول واقع الصحة في العالم ،والمرتبة 71 دوليا من ضمن 110 بلد حول الإنفاق على الصحة ،والذي وصف بالمنخفض في ظل ارتفاع معدل وفيات الأطفال في الجزائر وذلك قياسا بالمعايير الدولية المعتمدة

_1تطور معدل وفيات الأطفال

جدول رقم(**1**) يوضح تطور معدل وفيات الأطفال **1998**الى **2007** بكل ألف مولود

السنـــــــــــــة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
1998	35.7	36	37.5
2000	35.4	35.53	36.9
2002	86.4	33.33	34.7
2004	32.2	28.5	30.4
2006	28.3	25.3	26.9
2007	27.9	24.4	26.2

[1]_ خامت ،**مرجع سابق** ،ص110.

[2]_خامت ،**مرجع نفسه** ،مكان نفسه،ص110.

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن معدل وفيات الأطفال تسير في انخفاض مستمر على مدى فترة **1998**الى **2007** وهذا الانخفاض المحسوس يعود إلى عدة عوامل منها جهود الدولة في حماية الصحة للطفل والأم والأسرة نفسها ووجود امن اجتماعي في محيط الأسرة

ومن العوامل نجد الظروف المختلفة المحيطة بالحمل والولادة أي التي من شانها تؤثر على الأم ،كذلك الأمراض التي تصيب الجنين في بطن أمه أو عند الولادة ،وكذلك بعض الأمراض أو تشوهات قد تصيب الجنين جراء تناول الأم بعض الأدوية .

ومن هذه العناصر نجد صعوبة في الأمن والمحافظة والسيطرة عليها كونها أسباب داخلية تتعلق بالممارسة الحياتية للام لذلك يكون تخفيض معدل الوفيات بفعل عوامل خارجية بشكل جوهري وذلك بالتحكم في الأمراض بواسطة التلقيحات المستمرة وهناك أيضا ما نلاحظ أن الوفيات الأطفال الذكور أعلى دائما من وفيات الإناث.[1]

مؤشرات الصحية في الجزائر

يمكن وصف الحالة الصحية في الجزائر وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الصحية العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ،وذلك حسب ما هو موضح في الجدول(**2**) الذي قيم المؤشرات خلال مجموعة من السنوات **2000_2008_2009**

الجدول رقم(**2**):المؤشرات الصحية العالمية في الجزائر

المؤشرات الصحية / السنوات	2000	2008	2009
مأمول العمر عن الميلاد بالسنوات	69	71	74
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	48	41	32
احتمال الوفاة بين سن 15و60 سنة لكل 1000 نسمة	153	132	105

المصدر :إحصاءات منظمة الصحة العالمية عن الجزائر لسنة **2009**

منظمة الصحة العالمية "الإحصاءات الصحة العالمية لسنة 2010، ص48_ ص94

[1] _زروالية ،**مرجع سابق** ،ص78.

وعليه من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن العمر المأمول عند الميلاد في ارتفاع في سنة 2000 كان يساوي 69 إلى جانب الارتفاع من سنة 2000الى غاية 2008 إلى خلال ثمان سنوات مما يدل على تحسن طفيف في الحالة الصحية في الجزائر إذا ما قورن بسنة 2008 حيث بلغ 71سنة ليرتفع بعد عام فقط 2009 إلى 74 سنة بزيادة قدرها ثلاث سنوات ،مما يدل على تحسن الحالة الصحية خلال هذه الفترة ،من خلال الجدول أيضا يلاحظ أن معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة لكل 1000مولود في انخفاض مستمر.[1]

ففي سنة **2000** كان يساوي **48** طفل ،ثم انخفض إلى 41طفل سنة 8**200**،ليصل إلى 32طفل سنة **2009** ،وانخفض ب09 أطفال خلال عام واحد **(2008_2009)** وهذا يدل على تحسن الحالة الصحية في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة .

كما نلاحظ أن عدد الوفيات بين **15**و**60** سنة في انخفاض ففي سنة **2000**وصل إلى حوالي **153** حالة وفاة ،أما في سنة **2008** قدر ب**132** وفاة لينخفض ب27 حالة وفاة في ظرف **2008_2009** مما يدل على تحسن الحالة الصحية في الجزائر .

ثالثا:النفقات الصحية في الجزائر

يمكن عرض بعض الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة الصحة العالمية فيها يخص النفقات الصحية في الجزائر من خلال الجدول **(3)**:[1]

السنوات	2000	2007	2009
النسبة%	3.5	4.4	5.8

من خلال تحليلنا للجدول **(3)** وتحليلنا لهذه المؤشرات نلاحظ أن النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في الجزائر، في تزايد مستمر ،حيث قدرت نسبة الارتفاع بين سنتي 2006 و2007 ب0.9% أي خلال 7 سنوات ،بينما قدرت نسبة الارتفاع بين سنتي 2007 و2009 ب1.4% اي في ظرف سنتين ،وهذا يدل على اهتمام الجزائر بالقطاع الصحي.[2]

تطور مؤشرات الصحة العمومية

جدول رقم **(4)** يبين مؤشرات الصحة العمومية في الجزائر من **1999** إلى **2003**

---

[1] _خامت ،**مرجع سابق** ،ص112.

[1]_خامت ،**مرجع سابق** ،ص113.

[2] _خامت،**مرجع نفسه** ، مكان نفسه،ص 113.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003
عدد السكان	29.96	30.41	30.88	31.35	31.83
عدد الأطباء	30962	32332	33645	35368	36374
منهم أطباء مختصون	9706	10325	10776	11401	11464
عدد السكان لكل طبيب	967	940	917	886	876

جدول يوضح (05) يوضح تطورات تطور البنية التحتية للصحة في الجزائر بين **1999_2003.**[1]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003
عيادة متعددة الخدمات	482	497	504	513	516
مركز الصحي	1184	1252	1268	1281	1285
قاعات العلاج	3851	3964	4100	4228	4412
صيدليات	5299	5299	5880	6046	6514
صيدليات خاصة	4305	4587	4778	4595	5502

الفترة الممتدة من 2002_2014

لقد حققت الجزائر في السنوات الأخيرة وابتداءا من الفترة 2002 بالتحديد تقدما ملحوظا في قطاع الصحة بحيث لوحظا المشهد الصحي تغيرات جذرية منها ماهو كمي ومنها ماهو نوعي وتوسع في دائرة استفادة المواطنين من الخدمات الصحية نتيجة للبرامج السياسية المتنوعة التي تحاول الحكومة تبنيها وعلى رأسها توفير الأمن الاجتماعي من حيث العلاج الشامل في كل الاختصاصات ومجانيته.

أما بخصوص الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والإنصاف والتضامن الاجتماعي ،وتحسين التسيير الإداري ومنح المؤسسات الصحية استقلالية اللازمة وقوانين أساسية تتلائم وخصوصياتها ،وتأسيس

[1] _زروالية ،**مرجع سابق** ،ص79.

نظام لتقييم جميع النشاطات حسب الأهداف المسطرة والاهتمام بالتكوين والإعلام والاتصال ،لأنها هي مصدر أساسي في تفعيل دور المنظومة الصحية للدوام والنجاح وهي من أولويات آفاق سنة 2005 .[1]

وبعد ذلك تم اعتماد نظام صحي جديد في شهر ماي **2007** يقوم على فصل المؤسسات الصحية على المؤسسات التي تضمن العلاج القاعدي،أما بالنسبة لمحاولة تطبيق النظام الصحي الجديد المرتبط بالأمن الاجتماعي والذي يسعى إلى ترقية العلاج القاعدي النوعي تم ذلك في جانفي **2008** ،حيث تم استبدال قطاع الصحة بمؤسستين هما :المؤسسة العمومية الاستشفائية ،والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية والتي تشمل عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج ،حيث أن القطاع الصحي قد استفاد في الحقبتين **2005_2009** من 244 مليار دينار جزائري قيمة الاستثمارات العمومية لانجاز ما يقارب **800** هيكل صحي جواري.[2]

من خلال تحليلنا للجدولين يتضح أن التحسن في المؤشرات الصحية للسكان او هو عدد السكان لكل طبيب فنجد بان المعدل قد انتقل من 967الى 876 في ظرف خمس سنوات أي بدخول حوالي 9706 طبيب جديدا إلى ميدان المراقبة والمتابعة صحة أفراد الأسرة حيث اختفت الكثير من الأمراض التي كانت منتشرة في السنوات الثمانينات ،كما ثمة السيطرة والتحكم في بعض الأمراض التي كانت تستدعي العلاج في الخارج ،بل وتقلصت خدمات الطب العام لتترك المجال للقطاع الخاص.

تطور الوضعية الوبائية في الجزائر

الجزائر هي حاليا في الفترة ما يسمى بمرحلة الانتقال الوبائي والتي تتميز باستمرار الأمراض المتنقلة و الأمراض المعدية ،السل ،الأمراض المتنقلة عبر المياه ....)

والتي تعرف بأمراض الفقر وهي ميزت البلدان النامية .[1]

مميزات الفترة **2005_2009**

لقد تميزت الفترة **2005_2009** بتوسيع هام في الشبكة العمومية ،وقد اندرجت الأشهر الثمانية عشر الأخيرة في هذا الاتجاه مع استلام :

- 11 مستشفى متخصص

***النظام القاعدي:**هو أسلوب التمويل القطاع والتحكم في النفقات وتحسين نوعية العلاج وتحقيق الشفافية في علاقة المؤسسات الصحية العمومية مع مموليها.

[1] _حسينة ل،مكتسبات هائلة في قطاع الصحة منذ الاستقلال ومجانية العلاج :انجاز هياكل التكوين والتسيير ،جريدة المساء ،للنشر يوم 2014/07/04 ،الدخول في 2016/03/20.

[2] _ نور الدين حاروش،**الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة** .عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2012،ط1،ص206.

[1] _حاروش ،**مرجع سابق** ،ص82.

- 43عيادة متعددة الاختصاصات
- 79 مركز صحيا
- 08 مركبات للأمومة والطفولة
- العديد من قاعات العلاج

وتم أيضا استكمال شبكة الصحة العمومية هذه بالعديد من منشآت الضمان الاجتماعي الذي تمكن في سنة **2009** من استلام 04 مركز للتصوير بالأشعة ،وتحديث مصالحه الخاصة بأمراض القلب لدى الأطفال.[2]

فالضمان الاجتماعي قد وسع عمليات التعاقد بموجب اتفاقيات مع عيادات خاصة واشتراك هذه الأخيرة في علاج المؤمنين ،لاسيما في مجال تصفية الدم جراحة القلب

فللجوء إلى العلاج في الخارج قد أصبح يترافق أكثر فأكثر باتفاقيات التكوين الطبي مع المؤسسات الأجنبية التي تستقبل مرضانا المتكفل بهم .

كما تطور التاطير الطبي ليبلغ في نهاية 2009 ،1457 نسمة طبيبا عاما ،ولكل 2052 نسمة طبيبا مختصا ،و3241 نسمة جراحة أسنان ،370نسمة للتقني شبه طبي

أما التغطية الصحية لبعض الفئات الهشة من السكان ،فهي مدعمة بترتيب خاصة مثل نظام الدفع من قبل الغير ،كما يضمن تكوين ذوى الأمراض المزمنة من الدواء وتوفير لهم امن اجتماعي في هذا المجال؛وجدير بالذكر أن تطوير الإنتاج المحلي للأدوية يسجل وثبة جديدة بفضل الإجراءات المتخذة منذ 2008 من اجل الحفاظ على سوق الأدوية المحلية المتوفرة وإجبار الموزعين على الالتزام بالإنتاج ،وهذه الإجراءات قلصت من فاتورة الأدوية المستوردة بشكل محسوس بين سنتي 2008 _2009 وبالموازنة مع ذلك ،فان النفقات العمومية لسير مصالح الصحة التي كانت تقدر بمبلغ 60 مليار دينار في سنة 2000 قد بلغت 233 مليار دينار في 2010 حيث أن الجهود تجد انعكاسا في مؤشرات الوطنية للصحة التي تتمثل في نسبة وفيات لدى الأطفال تقدر ب24.8% حالة في كل 1000 حالة ،ونسبة الوفيات لدى الأمهات تقدر ب81.4 حالة في كل 100.000 حالة وتغطية بنسبة 100 % لعمليات التلقيح بالنسبة "BCG"و95% بالنسبة "DTCH"و94% بالنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي من فئة "ب" والأمل في الحياة بما يقارب 76 سنة في 2009.[1]

الفترة ما بين 2002_2012 محاولة إعطاء دفع للسياسة الصحية في غياب رؤية استشرافية واضحة

اتسمت هذه الفترة بتطور ملحوظ لموارد قطاع الصحة ،بفضل زيادة الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع من طرف الحكومات المتعاقبة ،من طرف الحكومات المتعاقبة ،وارتفعت ميزانيات التسيير وكذا

---

[2] _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح الوزير الأول،تقرير بيان سياسة العامة للحكومة .أكتوبر 2010.

[1] _ تقرير بيان السياسة العامة ،**مرجع سابق** ،ص14.

التجهيز بفعل تنامي عائدات البترول وعرفت مؤشرات الصحة العمومية في هذه الفترة تحسن واضح يتمثل في :

1. نفقات الصحة انتقلت من 3.48% من الخل الوطني الخام PIB سنة 2000 الى5.79% سنة 2009
2. بناء هياكل صحية جديدة والقيام باستثمارات ضخمة في شراء العتاد والتجهيزات الطبية الخاصة في مجال التصوير الطبي
3. ارتفاع عدد الأطباء بنسبة 70%بين سنة 1999 و2007 أي 35000 ممارس منهم 13000 مختص
4. محاولة إعادة التوازن لتوزيع الأطباء عبر التراب الوطني، بفضل الخدمة المدنية فبعدها كان عدد الأطباء المختصين الممارسين في الهضاب العليا والجنوب 387 طبيب وطبيبة سنة 1999 أصبح 31174 سنة 2007 وقامت السلطة السياسية في نفس الفترة بإجراءات تنظيمية تمثلت في :

✓ إعادة هيكلة المنظومة الصحية على مستوى التراب الوطني

فلقد تم اعتماد تنظيم صحي جديد في شهر 19ماي 2007 بموجب مرسوم تنفيذي **07_140**،يقوم على فصل الاستشفاء عن العلاج والفحص ،وهي نوع من اللامركزية حيث كان الهدف تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن وتخفيف على المستشفيات وفتح مناصب مالية للتوظيف كافة الممارسين العاملين والمتخصصين وشبه الطبيين بغرض تحسين نسبة التاطير والتكفل بالهياكل الجديدة المرتقب تسميتها.[1]

ومنذ جانفي 2008تم تطبيق النظام الصحي الجديد والقوانين الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية ،وهو نظام يسعى إلى ترقية العلاج القاعدي النوعي بتمييزها عن الهياكل الاستشفائية الأخرى وبهذا تم استبدال الصحة بمؤسستين هما :

✓ المؤسسة العمومية الاستشفائية Etablissement public hospitalier **(EPH)**

✓ المؤسسة العمومية للصحة الجوارية Etablissement public de sante de pros **(EPSP)** imite التي تشمل العيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج

✓ بالإضافة إلى أن المؤسسات الاستشفائية أخذت حصة الأسد من الأطباء وخاصة المسيرين ذوى الخبرة ،وزادت من المشكلة ضعف التسيير لدى المؤسسات الجوارية والدليل على غياب الرؤية لدى واضعي السياسة الصحية في الجزائر ،بان التنظيم الصحي الجديد قد أتى على المكتسبات التي حققتها المنظومة الصحية التي كانت تعاني من انعدام التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص وجعلها تبدو أكثر تشتتا من ذي قبل ،إضافة إلى أن المؤسسات الاستشفائية أخذت حصة الأسد

[1]_حسيني ،**مرجع سابق** ،ص125.

من جميع الأطباء وذوي الخبرة في التسيير وزادت من مشكلة ضعف التسيير لدى المؤسسات فالتنظيم الصحي الجديد قد أتى على المكتسبات التي حققتها المنظومة الصحية خاصة في مجال التكفل الشامل بالمسار العلاجي للمرض

تشكيل لجنة مهمتها وضع قانون صحي جديد في 2010

حيث أتمت اللجنة أعمالها في الآجال المحددة في جانفي 2011 وبالموازنة تشكلت عدة لجان لإعادة النظر في الوقاية والتعليم الشبه الطبي ولجنة لوضع خارطة صحية للدولة ولكن كل هذه اللجان تشكلت دون أن يطلع عليها الرأي العام ،ودون أن تشارك فيها هيئات المجتمع المدني من نقابات مستقلة أو جمعيات ممثلة للمرضى أو لمهني الصحة ،وقد استدعى الوزير النقابات والجمعيات للمصادقة على قانون الصحة الجديد.[1]

من 2012_2014

في هذه الفترة شهد القطاع الصحي تحسنا ملحوظا ،وتطور ايجابي وبداية بروز بشائر السياسة الصحية بعد أن وضعت الجزائر عدة أساليب في محاولة تطوير قطاع الصحة وإعطاء دفع للسياسة الصحية من خلال رفع الميزانية وزيادة الاعتمادات المالية بالنسبة للقطاع الصحي وخاصة لأقسام التسيير والتجهيز ،وهذا راجع إلى تنامي ورفع أسعار البترول التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة ،بحيث أن عشرات الملايير من الدولارات خصصت لانجاز الهياكل الصحية بما فيها المستشفيات ورفع من عدد الأسر لتحقيق قدر استيعاب المرضى وإيوائهم.ومما زاد هذه الفترة رونقا ،اعتماد الجزائر في هذه الفترة على فتح عدد من المراكز الاستشفائية والمستشفيات الجامعية في مناطق الجنوب الكبير في كل من ورقلة وبشار.[2]

ومنه فان عدد المؤسسات الاستشفائية متخصصة ولا سيما في مجال جراحة القلب وصحة الأم والطفل والتأهيل الحركي و224مستشفى عام و13959 عيادة متعددة الخدمات من بينها 295 عيادة تتكفل بصحة الأم والطفل وتضاف إلى المؤسسات المذكورة 5545 قاعة علاج ،و265 مؤسسة للصحة الجوارية و1309 وحدة للكشف المدرسي ،و111 مركز وسيط للصحة العقلية و21 مركزا وسيطا لمكافحة الإدمان على المخدرات إلى جانب219 مركز لمراقبة السل والأمراض الصدرية .

ولقد واصلت الجزائر في إطار مكافحة الأمراض تكثيف جهودها في محاربة السرطان أنواعه خاصة سرطان الثدي حيث تم فتح 50مركز أشعة لعلاج المصابين بهذا الداء المميت ،بالإضافة إلى زراعة

---

[1]_حسيني،**مرجع سابق** ،ص126.

[2]_حياة ك تحسين وتطوير الصحة من أهم الانجازات التي حققتها الجزائر ،الجزائريين محرك بحث إجباري،http://www djazress com./echachaal/18768 تاريخ الدخول 2016/03/15.

الأعضاء وقد خصصت ميزانية معتبرة لذلك وقد يسمح ذلك بتقليص الفاتورة الباهضة التي يكلفها العلاج بالخارج.[1]

أما في ديسمبر **2013** في ملتقى دولي في وهران _ أعلن "**وزير**" الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات "عبد المالك بوضياف "بوهران عن تنظيم ملتقى دولي حول "سياسة الصحية في الجزائر"؛وذكر الوزير الذي يشرف على لقاء حول الاستعجالات الطبية الجراحية والنظافة الاستشفائية الذي تتوصل أشغاله بان هذا الملتقى الدولي سيعمل على تشريح واقع الصحة بالوطن من خلال تقييم الأعمال والانجازات من اجل تسطير البرامج والخطط الكفيلة بتطوير القطاع وفق تطلعات المواطنين .

وقد تمت بمشاركة واسعة لخبراء وطنيين ودوليين تسليط الضوء على التجارب الماضية في تحديث القطاع بهدف رسم خريطة صحية متطورة تمس مختلف الاختصاصات حسب مؤطرين في القطاع الصحي .

ومن المنتظر أيضا أن يتوج هذا اللقاء الدولي الهام بنظرة واضحة حول مستقبل قطاع الصحة بالجزائر حيث تعمل على وضع إستراتيجية ملائمة لبلوغ الأهداف التي تكون على رأسها ضمان علاج ذو نوعية "يضيف الوزير ؛كما أعلن عن تنظيم جلسات وطنية حول الصحة خلال شهر فيفري القادم ،يذكر أن اللقاء المنظم بوهران والذي يختتم انه سيتوج بتوصيات تهدف إلى تطوير العلاج وظروف التكفل بالمرضى خلال مستوى مصالح الاستعجالات الطبية والجراحية بالمراكز والمؤسسات الاستشفائية

حيث يشارك في هذا الملتقى الوطني ،مدير الصحة للولايات 48 إلى جانب مسئولي المؤسسات والمراكز الاستشفائية عبر الوطن ؛ حيث أعلن وزير الصحة وإصلاح المستشفيات السيد :عبد المالك بوضياف "انه سيتم قريبا عرض مشروع نص يتم بموجبه إنشاء مقاطعات صحية على مستوى دوائر الوطن ؛ وذكر الوزير لدى افتتاحه للقاء الوطن حول الاستعجالات الطبية ونظافة الاستشفائية انه يتم حاليا دراسة ومناقشة هذا المشروع الذي يوجد في آخر مراحله التمهيدية قصد الإثراء .[1]

الصحة في سنة 2010

يتميز النظام الوطني للصحة بأهمية المنشآت والوسائل البشرية وتشكل شبكة الصحة الوطنية من 185 قطاعا صحيا ،و32 مؤسسة استشفائية متخصصة و13 مركزا استشفائيا جامعيا ومؤسسة استشفائية جامعية و497 عيادة متعددة الاختصاصات و1252 مركزا صحيا و3964 قاعة علاج تضم مجموعها 60000 سرير بما فيها القطاع الخاص ،ما يمثل تغطية وطنية في حدود سريرين (2) لكل 1000 نسمة وتقدر تغطية في المتوسط بطبيب واحد مختص لكل 3000 نسمة وطبيب عام واحد لكل 1800 نسمة وتتمحور

---

[1]_تحسين،**مرجع سابق ،ص نفسها.**

[1]_ملتقى دولي "**سياسة الصحية في الجزائر** ،ديسمبر 2013 http ;to cal host/aps_ouest/spip_php article10380، الدخول في 14/ 2016/04.

إستراتيجية تطوير القطاع الصحي حول تحسين التغطية الصحية وتحسين الوضعية بشان مكافحة الأوبئة وكذا تحسين نوعية العلاج المقدم .

أما بخصوص السكان فان الهدف المنشود بحلول **2010** هو بلوغ مستوى تجديد الأجيال أي جعل المؤشر التركيب للخصوبة بمعدل 201 لكل امرأة ورفع الأمل في الحياة الذي يفترض أن يصل عام **2010** إلى 75 سنة على الأقل بالنسبة للنساء ،وفي ظل هذه الظروف الملموسة السائدة في البلدان ينبغي أن للبحث في مجال الصحة أن يبدأ بالمساهمة في التكفل بالانشغالات الكبرى للقطاع ويحل المشاكل الصحية التي ينبغي أن تترجم في تحسين وضعية الصحة بصورة عامة وعليه يتم تركيز المجهودات للبحث على المحاور الكبرى المتمثلة في الوقاية والكشف والتكفل بالأمراض السائدة والصحة الإنجابية وتطوير الموارد البشرية ،والتنظيم وتسيير نظام الصحة وتقييمه واقتصاد الصحة والتجارب العيادية والإعلام الصحي والإعلام والتربية والاتصال وكذا البحث التطبيقي العيادي والعلاجي والبحث الأساسي الدقيق إضافة إلى الهندسة الطبية الصحية والمنتجات الصيدلانية .[2]

مشاريع تطوير السياسة الصحية في الجزائر ورعايتها

أقرت وزارة الصحة والجزائرية تخصيص 23.4 مليار دولار لمشروعات الرعاية الصحية حتى سنة 2025 حيث تسعى إلى تأسيس وتطوير 700 مؤسسة صحية خلال السنوات الأربع القادمة ،والعمل على سد العجز في عدد الأسر التي تعاني منه معظم الولايات الجنوبية ،وذلك من خلال افتتاح عدد ن المؤسسات الصحية مع بداية **2013** والتي تم تأسيسها وتطويرها مؤخرا ،وتتضمن 90 مستشفى عمومي و80 مؤسسة صحية متخصصة في طب العيون والحروق مرضى السرطان والكلى.

كما تخصص لإنشاء عيادات متعددة الخدمات في القرى والأرياف ،إضافة إلى 200 عيادة متنقلة للبدو والرحل في الصحراء والمناطق الجبلية ؛كما تسعى في ذات الخطة التنموية **(2011_2016)** إلى تطوير بعض المستشفيات وإنشاء المؤسسات الاستشفائية الجامعية والعمل على توزيعها عبر مختلف الولايات ،وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرضى من خلال إنشاء مستشفيين جامعيين في كل من ولايتي ورقلة وبشار ،ووصل العمل فيها بنسبة 50% حتى الآن ومن المتوقع البدء في إنشاء مستشفى ثالث بولاية الاغواط في الأشهر المقبلة ،كما تدرس وزارة الصحة مشروع إنشاء أكاديمية للطب بشراكة فرنسية تسعى للدفع بالبحوث العلمية في قطاع الصحة.[1]

---

[2]_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 10 ، قانون 13،الصادر في 10اكتوبر 2008.

[1]_خامت،**مرجع سابق** ،ص116.

وتسعى الجزائر إلى مضاعفة عدد مراكز الطبية في ولاية الجنوب حيث خصصت 100 مليار دينار لانجاز نحو 300 عيادة متخصصة و250 هيكل صحي وتخصيص 211 مليار دينار للتكفل بالمصابين بالسرطان خلال العام الجاري.

أما في إطار إصلاح سياستها ومنظومتها الصحية العديد من المخططات قصيرة وطويلة المدى تضم جملة من المحاور تعرض في النقاط التالية :

أولا :مخططات قصيرة المدى تم إعدادها في سنة 2003 يمكن تعددها على الشكل التالي :

- القيام بمباحث مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص الدراسات الطبية والشبه الطبية في منهاج التكوين وإعطاء الأولوية في التكوين إلى الطب المتخصص
- مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع صناديق الضمان على المرضى ،وتحسين العقود الطبية وشبه الطبية
- إعداد بطاقة صحية ودراسة المخططات الوطنية والجهوية
- إعداد ومباشرة العمل على برامج الاتصال الاجتماعي وخاصة باشتراك السكان في المباحث حول السياسات الصحية، وتوطيد التكفل بحل مشكلة الصحة في الجزائر المتعلقة بالأمن الاجتماعي
  - مراجعة قانون رقم 85_05 الخاص بحماية وترقية الصحة
  - إلغاء ديون المؤسسات الصحية العمومية عن طريق التفاوض
- وضع ميكانيزمات لتقييم نشاطات المؤسسات الصحية ،وتقييم درجة تغطية الاحتياجات الصحية وتعيين المناطق ذات الأولوية
  - بناء هياكل استشفائية جديدة وتجهيزها خاصة في المناطق الأكثر حرمانا

ثانيا: مخططات متوسطة المدى تم إعدادها سنة **2005** وتتضمن :

- تطبيق قوانين الأساسية الجديدة للمؤسسات الصحية والتي تكرس أكثر استقلالية في التسيير
- لامركزية الميزانيات الخاصة بالتسيير على مستوى الولاية ووضع لجنة تتكفل بتقييم النشاطات الطبية ،والتسيير على مستوى كل مديريات الصحة عبر الوطن
- وضع شبكة متعددة المراكز من اجل الكشف عن الأمراض المزمنة ،وتنظيم طرق التكفل بالمرض
- تطبيق القواعد والإجراءات الضرورية لتحقيق 45% على الأقل من الاحتياجات الوطنية للأدوية الضرورية
- تحقيق الأمن الاجتماعي متوازن بين مستوى التمويل والتغطية الصحية الشاملة عن طريق توفير وسائل الضرورية واللازمة وتحسين أسلوب العمل
- تحديد ميكانيزمات المنح والموارد وإعداد وتطبيق البرامج المحلية للمخططات الصحية
- تقييم هذه الأعمال مع تحديد المعوقات واقتراح التعديلات والبدائل

ثالثا :مخططات طويلة المدى ،تم إعدادها سنة 2009 من اجل:

- ❖ تدعيم مخططات الحماية والوقاية من الأمراض الايدز SIDA أي توفير الأمن الاجتماعي
- ❖ توفير وسائل الضرورية لسير المراكز الجهوية من اجل تقديم خدمات ضحية عالية التخصص
- ❖ الأمراض السرطانية ،أمراض القلب ،نقل الأعضاء ، الأمراض العصبية
- ❖ تكييف بعض المصالح الصحية للوقاية والتكفل بالأمراض المرتبطة بالشيخوخة

تطبيق إدارة الجودة الشاملة 2008_2009

لقد وجهت الجزائر اهتماما كبيرا وذلك فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية كالسياسة الصحية وجودة الرعاية الصحية ،وأعطت أولوية لتحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال تحديد التنظيم الداخلي للعلاقات الوظيفية للمؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية الصحية الجوارية ،كما حددت مكانة القطاع الخاص وتوسيع المشاركات في الميدان الصحي ،كما فتحت الباب أمام المستثمرين الأجانب مثل بعض الشركات الأجنبية في إصلاح العتاد وصيانته وقد تم إنشاء مؤسسات متخصصة منها الكوبية في طب العيون في بعض ولايات الوطن لدعم المؤسسات الجزائرية على الاهتمام بتقديم تنظيم في السياسة الصحية ؛حيث تم في هذه الحقبة من 2008 إلى 2009 إلى استقتاء أطباء أجانب من مختلف التخصصات لتاطير وتكوين وتأهيل الأطباء وشبه الطبيين.[1]

اعتماد خارطة الطريق من 2013_2015

أن وزارة الصحة في تصريح لوزيرها عبد المالك بوضياف وفي إطار الإصلاح منذ بداية الثلاثي الأخير لسنة 2013 على عملية يدرس من خلالها إلى حصر كل الاختلالات والنقائص التي يعاني منها القطاع الصحي وأيضا في مجال الأمن الاجتماعي في كل مرافق الصحة الجوارية في المؤسسات الاستشفائية حيث كانت هناك نقائص يجب مراعاتها وذلك برسم ما يسمى بخريطة الطريق في سنة 2013 وشملت هذه الخريطة إعادة تنظيم الاستعجالات وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية ،ووضع الآليات الضرورية لتحسين الاستقبال والتوجيه ،وأيضا ضمان الحضور الفعلي والمتواصل للفرق الطبية وشبه الطبية على مستوى مصالح الاستعجالات وكذلك تدعيم التجهيزات الطبية كالأشعة والمخبر.

أما فيما يخص برنامج تكوين وتثمين الموارد البشرية لسنة 2015 فقد شرعت وزارة الصحة في تسطير برنامج مكثف يشمل تكوين ما يزيد عن 15000 مساعد في التمريض لضمان سير مرافق الصحة الجوارية والبدء في تكوين أطباء عاملين لمدة سنتين في عدة تخصصات طبية ،وتكوين التقنيين في صيانة الأجهزة الطبية ،وأيضا في هذه السنة تم تكوين أطباء في المعالجة الكيميائية لمكافحة مرض السرطان في بعض

---

[1]_عتيق عائشة ،**جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة** .(مذكرة لنيل شهادة ماجستر جامعة تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تسويق ،2011_2012).ص141.

المدن كالجزائر العاصمة ووهران؛وتوفير الأمن الاجتماعي الصحي بالنسبة لوحدات العلاج الكيميائي للأورام السرطانية ،على مستوى كل ولايات الوطن وتأهيلها بالمستخدمين المؤهلين .[1]

كما سعت الحكومة إلى إعادة رسم المنظومة الصحية في الجزائر لإصلاح القطاع،وتم إصدار قانون جديد في هذا الإطار رقم 0115، 07 يناير 2015 ويتضمن ما يلي :

_الدفع بلجنة مراقبة الأداء المؤسسة الصحية وإخضاع مستوردي الأدوية للرقابة

_ضبط وإخضاع النشاط التكميلي في المؤسسات في المؤسسات للصحة لعدد من الشروط التي توضح عمل وأداء موظفي هذه المؤسسات في إطار النشاط التكميلي الذي يفوق مدته 20 %من النشاط الأسبوعي أثناء العطلة الأسبوعية وبعد ساعات العمل القانونية وتحت رقابة إدارة المؤسسات العمومية

_تقنين نزع الأعضاء من الموتى ومنع المتاجرة بهم عن طريق تنصيب وكالة وطنية تتكفل بمهمة تسيير ومراقبة عمليات نزع الأعضاء وزرعها .

ففي سنة **2015** تم إبرام اتفاقيات التوأمة بين مستشفيات الشمال ومؤسسات الصحية في الجنوب سنة **2015** ،تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق التعاون والتنسيق والتضامن بين المستشفيات عن طريق تنقل الأطباء المتخصصين بمستشفيات الشمال نحو الجنوب لتبادل الخبرات وتمكين أطباء الجنوب من اكتساب تقنيات العلاج لمختلف الأمراض وخصوصا في مجال الجراحة.

أما في سنة **2016** في المشروع التمهيدي نص الدستور المفعول مع التعديلات المقترحة جاء في المادة 54 أن الرعاية الصحية حق المواطنين تتكفل الدولة بالرقابة من الأمراض الوبائية المعدية ومكافحتها

كما تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين وهذا جاء في الفصل الرابع من الحقوق والحريات ؛وأيضا في المادة 122 يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور وكذلك في المجالات الآتية ،القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية والسكان .[1]

المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي في الجزائر

بعد تطرقنا لتعريف شامل حول الأمن الاجتماعي أردنا أن نروج على أثرها في الجزائر والبعض من أسسه المعتمدة فيه و تكثيف التحديات المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية لأثارت هذا الطرح وهو الأمن الاجتماعي في الجزائر ،وبذلك قدمنا في مستهل هذا المبحث ملخص حول مقومات ومواصفات المجتمع الجزائري ثم بعد إلى أسس الأمن الاجتماعي في الجزائر والى أزمة الأمن الاجتماعي في الجزائر

---

[1] _بوضياف يقدم عرض حول "تحديات السياسة الصحية في الجزائر أمام اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني ،موقع إذاعة الجزائر :http://www .radio Algérie ,dz /news/Ar/article/36173 تاريخ الدخول 2016/03/13.

[1]جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،البرلمان،رقم 1/16المؤرخ في 06 مارس 2016المتصمن التعديل الدستوري .

المطلب الأول:مقومات ومواصفات المجتمع الجزائري

يمتاز المجتمع الجزائري عامة بالحجم السكاني الكبير وبالكثافة السكانية العالية الناجمين خاصة عن الهجرة الريفية.

حيث ساهمت الهجرة الريفية في ارتفاع عدد السكان للمدن خاصة المدن الكبرى للجزائر العاصمة_قسنطينة_وهران_عنابة فقد كشف تحقيق أجراه الصندوق الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1960 ان28% من أرباب العائلات المقيمين في مدينة كبرى يقيمون منذ ولادتهم و% 15.1 نزحوا إليها مباشرة من بلديات ريفية وان حركة الجزائر مست 70% من السكان الجزائريين.

وهذا يعني أن نصف سكان المدن الكبيرة هم من النازحين الجدد الذين نزحوا إليها في هذه الفترة نتيجة الهروب من ويلات الحرب والسياسة الاستعمارية في الريف الجزائري في التدمير والتهجير.

حيث اشتدت هذه الهجرة بعد الاستقلال حيث عدد سكان المراكز الحضرية من 6.7 مليون نسمة سنة 1966 إلى 16.5 مليون نسمة سنة 1987 و 23.6 مليون سنة 1998,وهذا نتيجة سياسة التصنيع والتوظيف الصناعي التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 1967 قد ساهمت في نمو المدن الجزائرية.[1]

إن مقاربتنا لمفهوم المجتمع الجزائري من مرتكزات سسيولوجية منها المجال المحلي وهو المكان الأساسي للمجال الجغرافي,فالمكان يحمل مبدئيا اسمه لتعريفه وإعطائه دلالة وبعدا رمزيا يترجم انسجاما داخليا ويساهم في تكوين إقليمية بخصائص معينة ومميزات خاصة إقليمية تنجم عن نظام ثلاثي الأبعاد،المجتمع،المجال والزمان.[2]

إن الوعي النقدي والمنهجي يدعو إلى النظر إلى المجتمع المحلي,من منظور المجال الذي يفصل في تجليه المتلبسات التي تحوم حول المجتمع الجزائري.

فكان الحديث عن المجتمع الجزائري هو مايكون فيه المكان الذي لايمكن الاستغناء عنه,فهو يعني برسم حدود تشكل نطاقات لممارسة السلطة التي تؤسس فيها تبادلات وعلاقات داخلية وخارجية واقتصادية وسياسية وثقافية.

وكان التركيز على النظام الثلاثي الأبعاد:المجتمع_المجال_الزمان ,وعليه فان خصوصيات المجتمع الجزائري تفرض اعتماده كقاعدة لبناء استراتيجيه عامة للوطن.

---

[1] _زروالية ،**مرجع سابق** ،ص50

[2] _خداوي محمد،"التنمية سياسية للمجتمع المحلي في الجزائر،"**مجلة البحوث القانونية والسياسية** .العدد الرابع،جوان 2015 ،سعيدة،ص481.

فقد أكد"حليم بركات""على أن النظام الأبوي لايزال راسخا في القرية والمدينة على حد سواء,وان التحولات الناجمة على الحداثة مثل النزوع إلى المشاركة العامة يكاد ينحصر في أوساطها.

فالمجتمع الجزائري بنيته العروشية وطابعه التقليدي الذي لم تغير الحداثة.من جوهره البنيوي مجتمع ريفي في اغلبه,يتسم كما قال 'اميل دوركايم'في نظرته إلى العلاقات الاجتماعية بعلاقة تماسك يعززها الانتساب.[1]

إن الحديث عن المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري يعود بنا إلى أيام الثورة,حيث ورد في برنامج طرابلس لعام 1962'المحتوى الاجتماعي للحركة التحررية الوطنية وفي الميثاق الوطني لعام 1976 في الباب الأول تحت عنوان:بناء المجتمع الاشتراكي'وفي دستور 1976 تحت عنوان المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري.

وأما دستور 1989فقد وردت تحت عنوان المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري ,وأما الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني لعام 1994 فقد أشارت المادة 03 إلى انه'تهدف المرحلة الانتقالية إلى تعزيز النظام الدستوري واستمرارية بما يضمن:

_سيادة الدولة

_الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة في إطار مبادئ الإسلام وخصوصيات الشعب الجزائري.

_الحقوق والواجبات الأساسية الفردية والجماعية.

_مبدأ الوصول إلى السلطة وممارستها عن طريق الانتخابات حيث ترمي هذه الأهداف إلى تكريس العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني والرقي السياسي والاقتصادي وتحقيق الأمن الاجتماعي.[2]

إلى جانب المبادئ الاجتماعية يتم التطرق إلى المبادئ العامة للمجتمع الجزائري التي يتوقع منها تحقيق العدالة والرقي الاجتماعي.

المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع.جاءت كما يلي :[1]

1/_الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية,وهي وحدة لاتتجزء، والدولة الجزائرية دولة اشتراكية،فمن خلال هتين المادتين اللتين نصتا على طبيعة نظام الحكم في الجزائر،والذي يأخذ طبيعة النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي.

---

[1] _خداوي **مرجع سابق** ،ص481.

[2]_ العيفا اويحي ،**النظام الدستوري الجزائري** .الدار العثمانية ،ط2004،2،ص138.

[1]_ بوبكر إدريس،**تطورالمؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2005، ص83.

2/_الإسلام دين الدولة عقيدة الدولة الجزائرية تقوم على تعاليم الدين الإسلامي.
3/_اللغة العربية تعني اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي،فاللغة المتداولة والرسمية وفي تعديل الدستور 2016 تم إضافة لغة ثانية إلى جانب اللغة العربية تعني اللغة الامازيغية.
4/_عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر النشيد الوطني وخاصيات العلم وخاتم الدولة تحددها القانون,
5/_السيادة الوطنية ملك للشعب تمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين'ومنه أصبح للشعب الحق على السيادة الوطنية كما انه فتح المجال أمام المجالس المنتخبة.
6/_الميثاق الوطني نحو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات.
الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور،فالميثاق الوطن هو ما يحتويه لسياسة الأمة وقوانين معالجة الدولة.
المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يفرضه التغيير.[2]
وعليه فان المجتمع الجزائري شهد تحولات سريعة على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي تتقاذفه عدة تيارات فكرية وإقليمية وعالمية ،تريد أن تصقل شخصيته في ظل استمرار الصراعات الفكرية والإيديولوجية الداخلية حول مشكلة الهوية وانقلاب القيم والتبادل الأدوار بالرغم من أن الهوية رسمها مفجري الثورة من أزيد من نصف قرن .[1]
قد تمسك الجزائريون بأفكار مستوردة من الغرب في ظل جملة عربية استعمارية فكرية سخر لها أصحابها وسائل الإعلام والاتصال بالإضافة إلى انه تم توجيه انتقادات شديدة لأصحاب التوجه العلمي الغربي المهيمن على العلوم والثقافة ،التي انتهجتها الجزائر بالاعتماد على العلوم الغربية والتوجهات القومية والمركسية ،أدت إلى خيبة أمل وفشل في حل مشاكل المجتمع .[2]

المطلب الثاني :أسس الأمن الاجتماعي في الجزائر

إن الأمن الاجتماعي اعتمد على العديد من الأسس وهذه الأسس لقيت رواجا كبيرا في جميع المؤهلات العلمية والعملية وفي الحياة الاجتماعية الخاصة بها ولعل من ضروريات الأمن وأسسه هو مقومات المجتمع الجزائري التي ترتكز على محاولة توفير الضروريات للعيش والتكفل والاستقرار الذي يسود

---

[2]_ العيفا ،**مرجع سابق** ،ص_140،ص_141 .

[1]_الطيب العماري ،"التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري ،وإشكالية الهوية "،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،ب ع ،ب س ،ص843.

[2]_**مرجع نفسه** ،ص355.

أي مجتمع إنساني سواء كان .[3]وعليه فان للأمن الاجتماعي أسس يعتمد عليها منها :[4] توفير الانتماءات بتوجيه البث وزيادة الانجازات

- تعزيز الأفكار بما يخدم الحفاظ على الأسس الأمنية الاجتماعي
- تحسين الظروف المعيشية
- الحفاظ على الكيان السياسي واحترام الرموز الوطنية
- تطوير مختلف القدرات والمهارات من خلال
- تطوير القدرات المؤسسات التوجيه الوطني توفير
- حماية المصالح العليا والأنظمة التي تكفل التأهيل والتدريب

المطلب الثالث :أزمة الأمن الاجتماعي في الجزائر

إن الأزمات تختلف باختلاف طبيعة كل أزمة على حد ،فأزمات المجتمع تنحصر في سياسة معينة فان الحديث عن بعضها لا بد أن يجر إلى الحديث عن بعضها الأخر ،كما وان بعضها قد يكون سببا في البعض الأخر ،فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية ومنها ما يتعلق بالعوامل داخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛وعليه ليس غريبا أن ينال الإنسان قدر كبيرا من الاهتمام فلقد اهتمت العلوم على اختلاف تخصصاتها به كل علم من زاوية معينة ،والمجتمع سجل دراسات كثيرة ولكن يمكن القول انه لم يحظى ربما بموضوع من الموضوعات المتعلقة بالإنسان بقدر من الاهتمام مثلما حظي به الآن موضوع السكان وتزايدهم ومصيرهم ،وما يتعلق بذلك من مشكلات توفير الطعام والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وفرص العمل لهم .

ومع بداية الأزمة الاجتماعية في سنة **1986** بوجه خاص عندما انعكس اختلال الاقتصاد الجزائري سلبا على ذوي المداخل المتدنية ،فتغذى احتدام التوترات الاجتماعية بوجه خاص في الاختلال في التوازن الاقتصادي "كالتضخم والسوق الموازية "حيث ساهمت مجمل العوامل في زيادة التباعد بين أقلية من الأغنياء وغالبية الجزائريين الذين يتخبطون في البطالة ، والفقر والحرمان واختلال. [1]

ومما لا شك فيه أن العالم اليوم يعيش مرحلة تزايد سكاني كبير لذلك فان معرفة الحقائق السكانية تعد أساسا لفهم الكثير من المتغيرات الدولية ؛فقد تأتي دراسة أزمة الأمن الاجتماعي من الناحية السكانية

---

[3] _العويجي ،**مرجع سابق** ،ص123.

[4] _**مرجع نفسه**،ص127.

[1] _ؤريدة خيلية ،**الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992_2000**.(أطروحة الكتوراه في علوم الإعلام والاتصال،،قسم علوم الإعلام والاتصال ،كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال السنة الدراسية 2010،2011).ص45.

ودراسة حجم السكان وذلك ليس فقط لمعرفة العدد الحالي ونموه في فترات سابقة بل تكمن الأهمية في تحديد التزايد السكاني في المستقبل وبالتالي تقدير السكان في السنوات المقبلة .[2]

إن المجتمعات المتقدة في الوقت الحاضر ،التي تتولى فيها الدولة تخطيط الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والعلاج لا تسير عشوائيا ،وإنما طبقا لخطط مدروسة ،وهذه الخطط التي توضع أساسا لرفاهية السكان وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي لا بد أن توضح أسس إحصائية دقيقة ؛فالكثافة السكانية مثلا تمثل العلاقة بين السكان ومساحة الأرض التي يعيشون فيها وكثافة السكان في القطر هي مؤشر للزيادة أو الندرة ،فإذا كان عدد السكان اقل مما يحتاجه القطر لدفع عجلة التنمية تكون هناك ندرة في السكان ،وإذا كان هناك عدد السكان أكثر من حاجة القطر تكون هناك مشكلة سكانية ،وإذا كان العدد مناسبا للمساحة والموارد وفرص العمل قلنا أن العدد الأمثل على أساس كل فرد سوف يتمتع بقدر معين من الرفاهية .

وعليه أن الاهتمام بهذه الأزمة ليس وليد العصر الحاضر فقط بل تكون في سياق سابق .[1]

وهذه تكون واحدة من بين أسباب أزمة الأمن الاجتماعي في الجزائر وعليه يجب أن تكون مساحة الأرض وعدد السكان مناسبة ،وينتقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل في عدد السكان وأوضح العوامل التي تؤثر في نمو السكان وحصرت في عوامل نقص الغذاء والحروب والزواج المبكر.

1_ أسباب المشكلات السكانية :

1_1 زيادة المواليد : يقول "مالتوس "أن خصوبة الإنسان وقدرته على التناسل أقوى واشد من خصوبة الأرض وقدرتها على إنتاج الطعام ،ومن ثم فإذا لم توضع قيود على عملية الإنجاب فسوف يتزايد البشر بمعدلات تفوق زيادة الموارد.

بالإضافة إلى قيم العمل بالنسبة للذكور ،مما يعمل على إقبال الريفيين على كثرة الإنجاب رغبة في مساعدة الأبناء ،وهذا يؤدي إلى زيادة النسل

1_2قلة الوفيات :قد تكون زيادة في المواليد على الوفيات اذ ظل العدد على حاله كان السكان في حالة ثبات وإذا زاد عدد الوفيات على عدد المواليد كان المجتمع في حالة تدهور

ولقد كان من نتائج الثورة العلمية ذلك التقدم الهائل في العلوم الطبية ومحاولات الصحة العامة ،والطب الوقائي ،كالتعقيم واكتشاف وسائل الصحة العامة .

وكذلك كان الاتجاه نحو السلام العالمي والقضاء على النزاعات الدولية التي كانت تؤدي إلى نشوب حروب عالمية أثره في زيادة السكانية

الهجرة :هي من بين أزمات الأمن الاجتماعي في الجزائر وهي تفصل إلى تصنيفات عدة منها :

---

[2] _فضل الله محمد إسماعيل ،**قضايا ومشكلات** .الازاريطة: دار الجامعة الجديدة،2008 ،ص136.

[1] -إسماعيل،**مرجع سابق** ،140ص.

1. الهجرة الدولية :من دولة إلى أخرى وقد تكون اختيارية أو إجبارية
2. هجرة داخلية :وغالبا ما تكون من الريف إلى المدينة
3. هجرة الدورية :هجرة موسمية يهاجر الفرد فيها إلى مكان به عمل ثم يعود بعد فترة البيئة الأصلية ،وتؤثر هذه الهجرات في تركيب السكان من حيث النوع

أثار المشكلة السكانية :

1_أولا الآثار الاقتصادية : الزيادة السكانية إذا لم تكن منظمة ومحددة فسوف تلتهم كل الوسائل وموارد التنمية وسينعكس ذلك بل شك في ما يلي :

- مستوى الدخل القومي للأسرة على سنة أمام زيادة الإنجاب وزيادة الأسعار في وقت واحد
- ضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وذلك سببا للمد العمراني الذي لا يتوقف والذي يؤكد أخصب الأراضي الصالحة للزراعة .[1] نقص فرص العمل في المصانع وفي مجالات العمل المختلفة وذلك نتيجة طبيعة الدفعات الهائلة التي تنهي تعليمها كل عام بالتعليم الفني المتوسط والتعليم العالمي وهذا يعمل على وجود البطالة
- أن زيادة السكان وقلة الموارد اللازمة لهم ستؤدي إلى تزايد حجم وقيمة وزيادة التصدير يؤدي إلى الاستدانة
- زيادة الاستيراد سوف يؤدي إلى البطالة التي تعتبر من اخطر الآثار الاقتصادية .
- 2_ التفاوت الأسري

[1] _إسماعيل،**مرجع سابق** ،ص144.

المبحث الثالث:ترشيد السياسة الصحية كآلية لتعزيز الأمن الاجتماعي

إن ما يتجلى في الحديث عن قطاع الصحة حول تحسين الوضعية وذلك بشان مكافحة الأمراض والأوبئة وتطوير سبل الأمن الاجتماعي ،فقد تميزت السياسة الصحية بمحاولة تعزيز الأمن الاجتماعي في أوساط المجتمع وذلك بالعمل على توفير قاعات العلاج والمراكز الصحية على مستوى كل البلديات ومحاولة توفير الحماية وذلك بمحاولة تخليص أفراد المجتمع من المرض ومعرفة مدى اهتمام الدولة الجزائرية لهذا القطاع ،وعليه فان العديد من المؤسسات الرسمية والغير الرسمية الوطنية وحتى الدولية وضعت اهتمامها الكبير بهذه السياسة الاجتماعية والتي هي الصحة ،فالمشاكل الصحية لم تعد شأنا داخليا بل شانا عالميا تسيره العديد من المؤسسات الدولية إلى جانب تكثيف الجهود للدولة لمواجهة والآفات العابرة بالنسبة للدولة

المطلب الأول:علاقة الوضع الصحي بالأمن الاجتماعي

لقد سعى الأمن الاجتماعي إلى تحسين نوعية الحياة لدى المواطنين ،فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهزة لتحقيق وإرساء دعائم الأمن بصفة عامة وذلك للمحافظة على الفرد وتنميته في جميع احتياجاته من خلال السياسات العامة الاجتماعية سواء في النصوص الدستورية ،والاتفاقيات الدولية التي تسعى للنهوض بالإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي،فالأمن الاجتماعي يهدف إلى تقليل مستوى الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للقيم ومحاربة الصراع بكل أشكاله داخل المجتمع.[1]

كما أن الأمن الاجتماعي يعني نوعية أفضل في الحياة الكريمة للمواطن وكذا تمتع الأفراد والجماعات والأقليات بممارسة ثقافتهم وشعورهم بالأمان اتجاه هويتهم وحريتهم في التعبير عنها.[2]

فعلى اعتبار ضمني يندرج الأمن الاجتماعي والذي يهدف إلى مواجهة تهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية منها المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي من الناحية الصحية مثلا ،وذلك بمحاولة محاربة الأمراض والحد من تسرب الآفات .

وعليه فمفهومه يركز على الهوية ،ومفهومه يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية.

لقد احتلت الجزائر المرتبة **93** من بين **186** دولة وبهذا فهي في خانة الدول ذات المنفعة المرتفعة ،أما عربيا فاحتلت المرتبة **08** بعد كل من الإمارات ،البحرين ،الكويت ،السعودية ،ليبيا ،عمان وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وانجاز الاستثمارات في مجالات السياسة العامة الاجتماعية

---

[1] _عبد القادر حسين ،"واقع الأمن الاجتماعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بالجزائر"**مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية** .جامعة أبو بكر بلقايد ،العدد 19،2015،ص334.

[2] _**مرجع نفسه** ،ص338.

كالصحة والتعليم والسكن وغيره من القطاعات وترجع هذه النتائج المحققة إلى إدراك السلطات الجزائرية لأهمية اشتراك المواطن في عملية رسم السياسة العامة ،وهذا فان المواطنين يقدمون مبادرات ايجابية من جانبهم تساهم في دعم الجهد الحكومي من خلال تنظيم أنفسهم والانخراط في المنظمات المجتمع المدني المستقلة سياسيا عن المال والفساد ،الشرعية والفاعلة لتاطير التفاعلات المختلفة وخاصة المشاركة التي تحتاج إلى المأسسة وعن طريق المجتمع المدني يمكن تاطير المنافسة السياسية بين القوى بشان صنع السياسة العامة الاجتماعية لأنها تلعب دورا محوريا في التعبير عن المصالح وتجميعها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها في صيغة قرارات وسياسات عامة ،وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسة في عملية صناعة السياسات .[1]

ولهذا الغرض وفي إطار برنامج التنمية الخماسي **2010_2014** تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للقطاعات الاجتماعية حيث نلمس زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما يوضحه المخطط التالي؛وبخصوص علاقة الوضع الصحي بالأمن الاجتماعي بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية أن الإحصاء الوطني حقق نتائج لا باس بها بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي ،بحيث لا يعود هذا النجاح فقط إلى الصرامة في تنفيذ البرامج بل ارتفاع أسعار النفط والذي يعتبر إلى حد بعيد المتغير الأساسي في تفسير النتائج المحققة ،وفي الاقتصاد الجزائري عموما فارتفاع أسعار النفط ساهم بشكل كبير في تخفيض ضغط المديونية ،بالإضافة إلى التحسن في قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى . [1]

عند الوقوف في البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين على اعتبار انه الجهاز المطلع برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة المواطنين وتحسين نوعية حياتهم واعتماد نموذج حكومي الالكتروني كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الأداء الحكومي وبالتالي تحقيق امن اجتماعي وتنمية بشرية .

وعليه تشير التقارير للتنمية البشرية إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في هذا المجال ،وتعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين .الجدول رقم**(06)** يوضح تطور دليل التنمية البشرية

السنة	2000	2005	2009	2010	2012
المؤشر	0.202	0.651	0.671	0.677	0.713

مؤشر التنمية البشرية موقع http://hdr,undp,org/en statistics/hdi

[1] _حسين **مرجع سابق**،ص350.

[1] _حسين،**مرجع سابق**،ص 456.

الجزائر	البلدان المخصصة للنفط	مجلس التعاون الخليجي	بلدان النفط للتعاون	بلدان الشرق الأوسط إفريقيا	مصر	تونس
4080%	3540%	3810%	3300%	2760%	3330%	3390%

إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

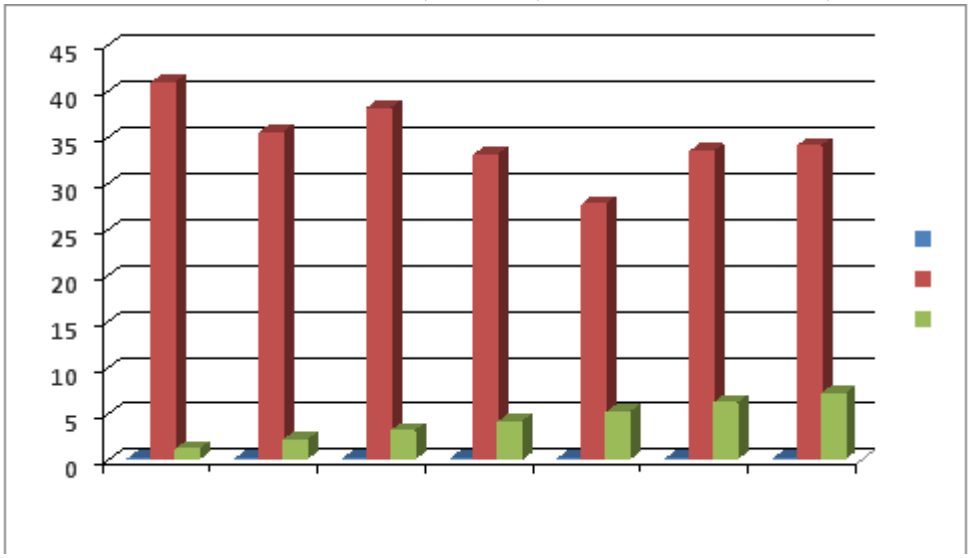

المصدر:تقرير صندوق النقد الدولي ،الأفاق الاقتصادية الإقليمية منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى"نوفمبر 2012"

أما على صعيد القاعات فنجد إعطاء أهمية بالغة للاستثمار فيها من خلال الجدول التالي رقم(07) توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات

القطاعات	مبلغ مخصصات المالية الوحدة مليار دج	النسبة المئوية

التربية الوطنية	852	8.41
التعليم العالي	868	8.57
التكوين والتعليم المهنيين	178	1.75
الصحة	619	6.11
السكن	3700 لانجاز مليوني سكن	36.55
المياه	2000	19.75

معطيات برنامج التنمية 2010_2014

أن الحديث عن تحسين الأوضاع الاجتماعية خاصة تدني مستويات البطالة كان نتيجة حتمية لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية ،لأنه يعتبر القطاع الهام في الاقتصاد الوطني ،وهو الأساس في النهوض بالتنمية إلى جانب الدولة التي تخلق البيئة السياسية والقانونية المنظمة لعمله ،ونلمس هذا من خلال تدني مستويات البطالة إليها الجدول رقم(08)التالي

مؤشر البطالة

السنة	النسبة المئوية
2000	27.7
2011	40
2012	9.7
2013	9.3

حيث عملت الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية **2010 _2014** على التأكيد أن الإنسان هو محور عملية التنمية ،وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها ،بل انه يغير الاستثمار في التنمية البشرية جنبا إلى جنب مع الاستثمار في المدخلات المادية فان العائدات عملية التنمية ستتناقض بدرجة كبيرة وعليه فكل الدراسات تؤكد على ضرورة الربط بين مؤشرات التقدم الاقتصادي وبين التطور الديمقراطي

وفي الجزائر نلمس محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيقها للأمن الاجتماعي ،ولكن نلمس هذا من خلال تحسن دليل التنمية البشرية مقارنة بالسنوات الماضية

فمن اجل تفعيل سياسات تركز على :

تطوير نوعية الخدمات الصحية والوقاية

تطوير المعرفة ونوعية التعليم لأنها الركيزة الأساسية لتنمية الموارد البشرية

المطلب الثاني :معوقات السياسة الصحية

هناك عدة معوقات قد تؤثر في صيرورة السياسة الصحية منها :

المعوقات الداخلية :

- تتمثل المعوقات البشرية في التوزيع الغير عادل في الموارد المالية والبشرية
- زيادة وارتفاع نسبة النمو الديمغرافى ،وعدم الكفاية للأطر والخدمات الصحية لتغطية الحاجيات الصحية للمرضى
- تفشي الأمراض المزمنة ووصولها لمستويات بالغة الخطورة خصوصا ،مرض السرطان والقلب والقلب والسكتة الدماغية ومرض السكري تعقد الحياة المعيشية للمواطن الجزائري
- المعوقات المادية تتمثل في الاحتياجات المستمرة للأطباء للمطالبة بحقوقهم المتعلقة بالمنح والتكوين وتحسين ظروف العمل والأجور
- المديونية الثقيلة وغياب التحكم في التكلفة والنفقات
- معوقات التنظيمية تتمثل في غياب آليات الرقابة والمحاسبة والإشراف على الأداء الصحي وتقويمه

المعوقات الخارجية :بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي شهده قطاع الصحة العام في الجزائر واجه هذا الأخير قطاع صحي تحديات خارجية خطيرة وفي غاية الصعوبة تؤثر في السياسة الصحية وشكلت جملة من الضغوطات دفعت الوزارة للسعي باتخاذ إجراءات في شانها ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي :

1_ المنافسة الشرسة بين القطاع الصحي العام ومحاولة هذا الأخير السيطرة وفرض الهيمنة على أساس قيادة حملات شرسة تهدف إلى تشويه صورة الخدمات العمومية وجلب المرض وتوجيههم بأي طريقة

2_ مخاطر الآفات والأمراض المعدية عن طريق اللاجئين والمهاجرين الغير الشرعيين أفارقة والسوريين مثل انتشار الأمراض الايبولا _الكوليرا وذلك في ظل الثروات التي تشهدها أوطانهم

3_انتشار الأمراض التي صنفت ب06 أمراض خطيرة على غرار الملاريا والسيدا والكبد الوبائي.[1]

أن المشاكل المتعلقة بالصحة وبالظروف الصحية في البلدان النامية وضمنها البلدان المتعددة ومنها ما تكون بها تشابكات ،فعلى سبيل المثال يؤدى ارتفاع معدلات نمو السكان إلى الفقر والى التوسع الحضري السريع والعشوائي الأمر الذي يهدد بدوره أوضاع الصحية ويزيد من التأثيرات السلبية للأمراض المعدية

---

[1] 10 أمراض خطيرة في شوارعنا الجريدة الالكترونية بوابة الشروق http://.echoroukouline,com/ara/articles/204071.html تاريخ الدخول 2016/04/15 .

،مما يساعد على انتشار تلك المشاكل وسرعة توسعها وعدم كفاية أنظمة الخدمات الصحية في البلدان المعنية بالتهديد الأمن الاجتماعي في مجال الصحة.[2]

المطلب الثالث :سبل ترشيد السياسة الصحية

نظرا لأهمية قطاع الصحة والذي لا يمثل جزءا محوريا من محاور السياسات العامة الاجتماعية ويمثل جزءا أساسيا في عملية الأمن الاجتماعي وقطاعا حيويا يربط بين ويرتبط بجميع القطاعات

لقد سعت الجزائر إلى ترشيد ووضع سبل جديدة في تاطير السياسة الصحية وتحسين مستواها في إطار إحداث تغييرات وإصلاحات على مستوى هذا القطاع من اجل المحافظة على سيرورته والنهوض بالمنظومة الصحية إلى مستوى أفضل وتحسين وتطوير الأوضاع الصحية للمواطن الجزائري،ولعل حدث تغيير اسم الوزارة وسنة 2002،من وزارة الصحة والسكان إلى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ،وهذا الحدث أبدى اهتمام السلطة بالقطاع الصحي ؛فقد تبنت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مجموعة من الأهداف تندرج في إطار تطوير وإصلاح الهياكل وفقا للمقاييس العالمية وتتمثل الأهداف فيما يلي :[3]

- ❖ تعزيز رقابة الدولة على المؤسسات الصحية العامة والخاصة
- ❖ مراجعة الإطار القانوني للمؤسسات الصحية وإعادة النظر في النظام السياسي الخاص بسلك الإداري للصحة العمومية وضبطه
- ❖ وكذلك تحسين الممارسات المهنية الطبية وتحسين ظروف العمل والتأكد على الحقوق وواجبات المستخدمين
- ❖ التنسيق بين الهياكل الجوارية ومستشفى القطاع من جهة وتلك الموجودة بين مستشفيات القطاع ومستشفيات المرجعية الجهوية أو الوطنية من جهة أخرى
- ❖ تحفيز المرض وجمعيات الخاصة بإعانة ومساعدة المريض على الإدلاء بارائهم حول توزيع شبكة العلاج وجودة الأداء
- ❖ تحقيق التعاون الايجابي والتكامل المتميز بين القطاع الصحي العام والقطاع الصحي الخاص وإعادة التأكيد على الالتزامات التعاقدية لكل متدخلين في صحة الوطن.[1]
- ❖ تعميم الحصول على العلاج وضمان تحقيق تغطية صحية شاملة لكل التراب الوطني عن طريق زيادة عدد الهياكل الصحية والخاصة

---

[2] _أنور هاقان قوناس ،"الصحة وقضايا الصحة العامة في بلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ،العلاقة بين الدخل والصحة "،**مجلة التعاون الاقتصادي في الدول الإسلامية** .2004،ص95.

[3] Rapport préliminaire du conseil national de la reforme hospitaliere ;les preabable et les actions urgentes ;www ,sante .dz rapport préliminaire ,htmt ,le 28/04 /2016

[1] _عتيق،**مرجع سابق** ،ص140.

❖ إصلاح المستشفيات وتزويدها بالوسائل الحديثة والملائمة التي تضمن عصرنة التجهيزات بالشكل الذي يحقق التحكم الكامل في نظام المعلومات الصحية ،وإدخاله المحاسبة التحليلية في تسيير المستشفيات من اجل تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء.[2]

❖ استعمال الدعامة الإسلامية والتي تعد الركيزة الأساسية لنجاح محاولة إصلاح السياسة الصحية فعلى مستوى الحاجيات الصحية فقد تمثلت الأهداف ضمن هذا الإطار في :

❖ ضمان تفاعل المؤسسات الاستشفائية مع البيئة الاجتماعية من اجل إدراك وفهم وإرضاء حاجات ورغبات المواطن الصحية ،وتفادي عزل المستشفيات عن الإطار الاجتماعي والتنظيمي والوبائي والمالي

❖ عصرنة نظام التكفل الطبي قادرة على ضمان علاج نوعي واقل تكلفة للمريض

❖ تفعيل البرامج التحسيسية والتربوية والتنظيم المستمر لحملات في إطار التوعية بمخاطر الأمراض المتنقلة

❖ تحسين الرعاية الصحية في جميع الأوساط بما فيها الوسط المدرسي وتحسين الخدمة الصحية العمومية لتصل إلى نظيرتها في باقي دول العالم

❖ مواصلة حملات الإطعام واللقاحات ضد الأمراض المعدية

❖ تطوير الصحة الوقائية عن طريق تعزيز وسائل ومصادر وخدمات علم الأوبئة

❖ توقيع الجزائر على مخططات عمل مع منظمة الصحة العالمية تغطي برامج الصحة العمومية ،مما يستوجب تحديد المعالم وإعداد إستراتيجية صحية شاملة تحقق الالتزام بمحاور هذه المخططات خاصة المتعلقة بالأمراض المتنقلة ،وترقية الصحة والمنظومة الصحية .[1]

وترى السلطات الجزائرية وضع سبل لترشيد السياسة الصحية منها :[2]

❖ تفعيل دور الإدارات المختصة بتنمية الموارد البشرية بوزارة الصحة وتطوير إستراتيجية الوطنية ،وإنشاء معاهد البحوث الطبية للتأهيل وتدريب كوادر الطبية الوطنية

❖ تنظيم عقود لندوات ودورات تدريبية لرفع قدراتهم وتدريبهم على برامج الإدارة وصياغة سياسات صحية مبنية على البراهين والاهتمام أيضا بالتاطير الصحي للأطباء والممرضين ذلك أنهم هم المنفذون للسياسات الوطنية ومقومون للسياسات الصحية

❖ توفير قيادة تملك الرؤية والبصر والالتزام والقدرة على العمل الهادف في المجال الصحي

---

[2] _**مرجع نفسه** ،مكان نفسه،ص140.

[1] الجزائر ،منظمة الصحة العالمية ،التوقيع على مخطط عمل 2014_2015 جريدة النهار اون لاين http://www,ennaharonline,com/ar/algeria_news/196348_2014_2015html.html"تاريخ 2016/03/03.

[2] _بومعراف الياس ،عماري عمار "من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر "**مجلة الباحث** .العدد 07،2010،ص36.

- ❖ تعزيز دور القطاع العام والمستشفيات الحكومية ،وإعطاء أهمية للقطاع الخاص باعتباره سند الجهود الدولة في مجال الصحي ودعاماتها وترسيخ مبدأ التعاون بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى ذات العلاقة بالشأن الصحي منها السياسات الاجتماعية كالسكن والتعليم بالإضافة إلى المياه والطاقة والزراعة والبيئة وهذا يؤدي إلى تحسين سبل نشاطات وفعاليات السياسات الصحية
- ❖ إعداد خرائط بشان السياسة الصحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية
- ❖ ترميم الهياكل الصحية ومضاعفاتها وتأهيل الإمكانيات التقنية وفتح الاستثمار لاستشفائي في وجه القطاع الأجنبي والقطاع الخاص الجزائري بشكل أوسع
- ❖ تطوير مجال الأمن الاجتماعي للصحة والتكفل بالمرضى خاصة على مستوى مصالح الاستعجالات الطبية والجراحية بالمراكز والمؤسسات الاستشفائية وإيجاد نظام وطني للرعاية الصحية
- ❖ إصلاح منظومة تسيير الأدوية وترقية الأدوية الأجنبية ومحاربة الأدوية المزيفة وإلزام كافة المستوردي الموارد الصيدلانية بإجبارية الاستثمار في مجال صناعة الدواء في الجزائر لتغطية الحاجيات الوطنية والقضاء النهائي على الاستيراد من الخارج الذي أصبح يكلف الدولة مبالغ مالية كبيرة
- ❖ التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا حيث توفر لهم كل الظروف الملائمة للعمل
- ❖ وعليه فجودة الرعاية الصحية تتأثر بالعوامل البيئة المختلفة فلا بد من وضع سبل الحماية البيئية وذلك لتحسين صحة السكان وتساهم في ارتفاع معدل الحياة .[1]
- ❖ إعداد إستراتيجية لتحسين جودة الهواء في المساكن وأماكن العمل وفي المؤسسات العمومية
- ❖ تهيئة المحيط للحد من التوسع العمراني وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضارية التي تسمح بخلق تفاعلات ايجابية بين المحيط وأفراد المجتمع

استمرارية التزام الحكومة بضمان التامين الصحي لأغلبية المواطنين .

خلاصة

نستنتج مما سبق ومن خلال هذا الفصل أن الصحة والسياسة الصحية شهدت إطلالة من ناحية الجذور التاريخية ،كما جاء الاستعمار المدمر الذي أثقل كاهل الشعب وسبب له اخطر الآفات والأوبئة وما زاد

[1]_يومعراف، **مرجع سابق** ،ص36.

تدهورا هذا الاستعمار كما ذكرنا سابق ،لان الشعب الجزائري عاش في حرمان وفقر وسوء الأحوال الصحية نتيجة لأشكال الاستعمار المختلفة ،وإخضاعه لأبشع الطرق ورؤية أبشع الصور الفتاكة ،وبعد عناء طويل أثقل كاهل الشعب الجزائري استطاعت فرنسا أن تغير سياساتها تجاه الصحة وذلك عن طريق بناء الهياكل الصحية وتوفير الأطباء المختصين وعليه فبعد الاستقلال عرفت الجزائر تدهورا كبيرا من الجانب الصحي وذلك نتيجة للآثار السلبية التي خلفها الاستعمار ،ولكن الجزائر وقفت وقفة رجل واحد الذي وفر ابرز المبادئ الأساسية كمجانية العلاج والحفاظ على نظافة المحيط والطب والعمال وتغطية الشاملة والنظافة ،وذلك عن طريق التوزيع العقلاني للأطباء وزيادة عدد الهياكل الطبية وعصرتنها بالوسائل ؛حيث أن قطاع الصحة عرف تطورات عديدة من حيث المستخدمين والهياكل الصحية

إلا أن هذه التطورات تميزت بتراجع شديد مقارنة مع ما شهدته الجزائر في هذه الفترات من نمو ديمغرافي متزايد ،كما وان قطاع واجه اختلال في الأمن الاجتماعي وذلك من خلال النقائص والاختلافات متعلقة بتسيير والتمويل وبتنظيم الوسائل المادية والبشرية ؛إلا أن قطاع الصحة والسياسة الصحية اعتمدا على عدت إصلاحات من 1999الى 2016 حيث تم الاعتماد على المخططات طويلة المدى وقصيرة المدى ومتوسطة المدى ،وتطبيق ما يسمى بالنظام التعاقدي كأسلوب لتمويل القطاع وذلك لتوفير الأمن الاجتماعي وتعزيز أثره وتحقيق جودة الرعاية الصحية وتسيير برنامج مكثف لتكوين الموارد البشرية كما شهدت المنظومة الصحية تحولا كبيرا بعد خوصصة القطاع الصحي والترخيص بفتح عيادات الخاصة وتنصيب اعتمادها وتوسعها وانفتاحها الكامل في طريقة العمل والتقليل والتحسين من الأمراض الخطيرة كالسرطان بأنواعه ،وقد خصصت ميزانيات ضخمة لقطاع الصحة لمواجهة هذا الداء ،وقد يستوجب توفير امن اجتماعي لخدمة القطاع الصحي وتبني نظم تسيير حديثة وإبرام اتفاقيات في إطار الأمن الاجتماعي

إن السياسات العامة الاجتماعية تبقى حقلا من السياسات العامة لاهتمامها بالأنظمة الاجتماعية الضرورية للإنسان كتوفير الرفاهية والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وتوفير الصحة وهذا لانطوائها على المبادئ وتحسين الرفاه العام وتحسين امن المجتمع بما يتوجب له من اهتمامات حول مبادئ السياسة العامة الاجتماعية،وعليه فالسياسات العامة الاجتماعية توفر الأمن الاجتماعي وذلك بتطوير سبل الرعاية العامة والخدمات الصحية وكل ما يحتاجه كل قطاع من جميع القطاعات التي تتركز على أن الموارد الاجتماعية تحتاج إلى الاهتمام والمعاينة من طرف المعنيين؛ وعليه فالنتائج تتغير بتغيير الوحدات ووفقا لطبيعة المجتمع من تهديد الفرد إلى تهديد المجتمع،وذلك في خضم الأمن الاجتماعي سواء ايجابيا وذلك في قطاع الصحة بتوفير جملة من الوحدات لعلاج الكيميائي للأورام السرطانية على مستوى كل الولايات الوطن وتأهيلها بالمستفيدين المؤهلين

وعليه فالحكومة سعت إلى إعادة رسم المنظومة الصحية في الجزائر لإصلاح القطاع الصحي وعليه حصرت كل الاختلالات والنقائص وذلك لمحاولة السيطرة عليها ومعالجتها ووضع الآليات الضرورية لتحسين الاستقبال والتوجيه ووضع اتفاقيات إلى تحسين التعاون والتنسيق والتضامن بين المستشفيات ونوعية جيدة في الخدمات الاجتماعية والعدالة التي تمكن من توفير سبل الاستدامة وتوفير الأمن الاجتماعي وعليه كلما زاد إطار الأمن الاجتماعي كلما زاد اهتمام الجزائر بمكانتها في المؤسسات العامة الاجتماعية .

ولقد تكللت جميع التوصيات في مجال السياسة الاجتماعية وعلاقتها بالأمن الاجتماعي الذي هو موضوع الجميع وبتطويرها يتطور نظام الاجتماعي لأي دولة في جميع مؤهلاتها العلمية بتوفير سبل الاستدامة والترشيد المختلفة ومنه تعزيز رقابة الدولة على المؤسسات الصحية العامة والخاصة

ومن هذه التوصيات ما يلي : مراجعة الاطار القانوني للمؤسسات الصحية وإعادة النظر في النظام السياسي الخاص بسلك الإداري للصحة العمومية

_تحسين الممارسات المهنية الطبية وتحسين ظروف العمل والتأكد على الحقوق والواجبات

_تحقيق التعاون الايجابي والتكامل المتميز بين القطاع الصحي العام والقطاع الصحي الخاص واعادة الالتزامات بين المتعاقدين .

أولا:الاشكال.الشكل رقم (01)يمثل مراحل التى تمر بها السياسات العامة.

المصدر القريوتي محمد قاسم ،**مرجع سابق** ،ص202.

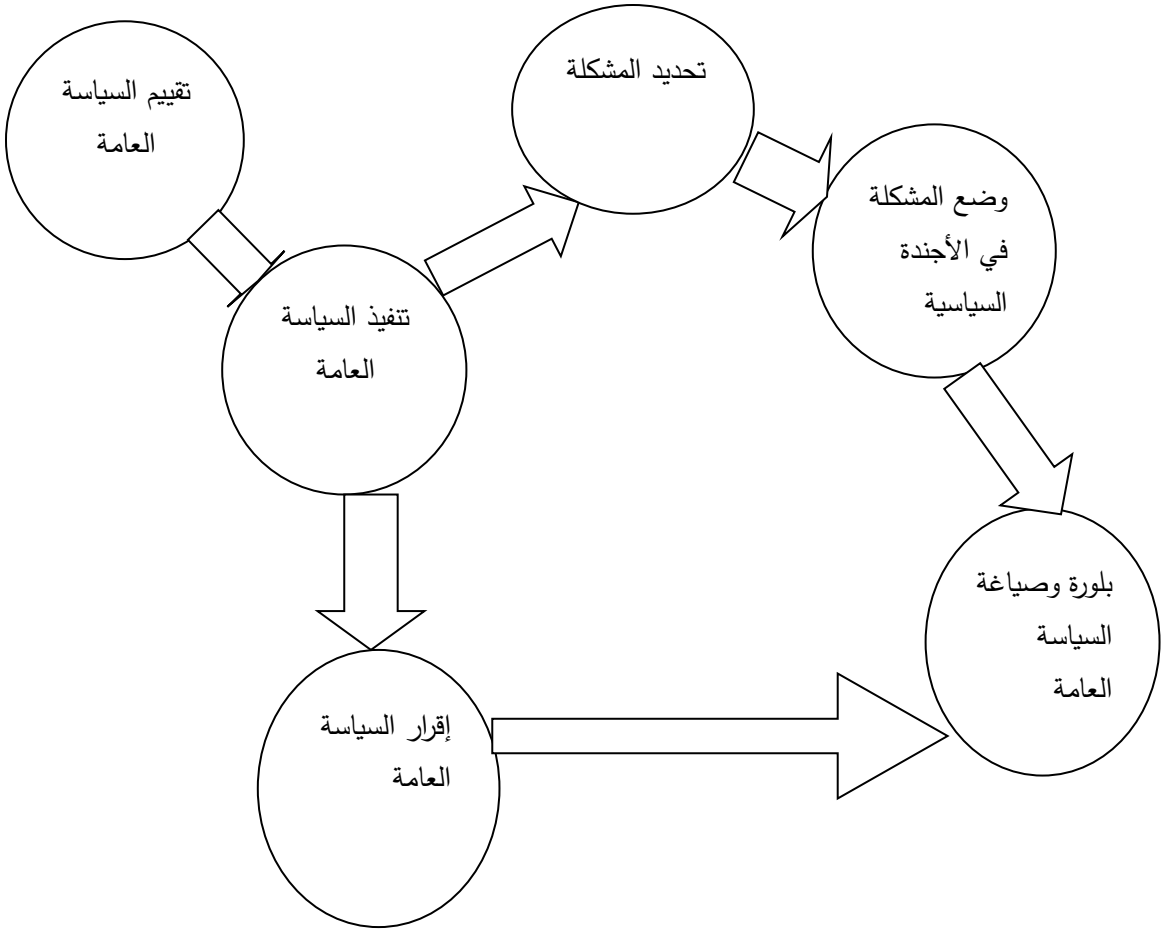

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل وفيات الأطفال من 1998_2007 لكل ألف مولود	150
02	المؤشرات الصحية العالمية في الجزائر	151
03	النفقات الصحية في الجزائر من طرف منظمة الصحة العالمية	152
04	مؤشرات الصحة العمومية في الجزائر	153
05	تطورات البنية التحتية للصحة في الجزائر بين 1999_2003	153
06	تطور دليل التنمية البشرية	177
07	توزيع حجم الاستثمارات على القطاعات	178
08	مؤشر البطالة 2000_2013	179

المصادر

_القران

1) سورة فصلت ،الآية 60
2) سورة آل عمران الآية 97
3) سورة يوسف الآية 99
4) سورة السبأ الآية 18
5) سورة الحجر الآية 82
6) سورة البقرة الآية 125
7) سورة إبراهيم الآية 30
8) سورة النور الآية55

_الدستور والمواثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،البرلمان ،القانون رقم 1/16المؤرخ في 06ماي 2016،المتضمن التعديل الدستوري ،(الجريدة الرسمية ،العدد 14،الصادر في 07مارس 2016).

_المراجع باللغة العربية :

أ _الكتب:

1. إبراهيمي عبد الحميد،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1996.
2. أبو الفضل جمال الدين ،ابن المنظور ،**لسان العرب**.ط7،بيروت :دار صادر ،2011.
3. ابن المنظور،**لسان العرب** .المجلد الأول ،القاهرة :دار الحديث ،2003 .
4. أبو المعاطي على ماهر،**السياسة الاجتماعيةأسس نظرية ونماذج عالمية وغربية ومحلية**.كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان،مكتبة زهراء الشرق،طبعة2003،1.
5. ابو جودة الياس ،**الأمن البشري وسيادة الدولة**.ط،20081.
6. ابو زهرة محمد ، **التكافل الاجتماعي في الإسلام**.القاهرة،دار الفكر العربي،ط1991.
7. أبو زيد أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم ،**التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،أسوان فرع قناط،2009.
8. أبو زيد احمد سليمان،**السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات**.كلية الاداد،جامعة الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
9. إدريس بوبكر،**تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2005.

10. اسكندر نبيل رمزي ،**الأمن الاجتماعي وقضية الحرية** .الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية ،سنة 1988
11. (....._.....)،**الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية**.الإسكندرية:دار الفكرالجامعي،ط2000
12. إسماعيل فضل الله محمد،**قضايا ومشكلات** 2008. الازاريطة :دار الجامعة الجديدة .
13. أشرف سليمان غبريال ،**علم الاجتماع العسكري دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**.مؤسسة الشباب الجامعة . (ب_ت)،(ب_ن).
14. أندرسون جيمس ،**صنع السياسة العامة** (ترجمة عامر الكبيسي)الأردن ،عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 1999.
15. السويدي محمد ،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**.ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.
16. الصقور خليل صالح ،**موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة** معجم مصطلحات Encyclopédie of Modern Social Work :دار الزهران للنشر والتوزيع ،طبعة 2012 .
17. انطوني غيدنز ،**علم الاجتماع** (ترجمة فايز الصياغ).بيروت ،المنظمة العربية للترجمة ،2005.
18. بدوي احمد زكي،**معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية** .جامعة الإسكندرية :المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،دار الكتاب المصري ،الطبعة 1987 .
19. بوزنادة معمر ،**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**.بن عكنون ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
20. البيومي محمد أحمد ،**السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**.الازاريطة:دار المعرفة الجامعية.
21. بلحاج صالح،**النظام السياسي الجزائري(1962_1978)السلطة المؤسسات الاقتصاد السياسة الايدولوجيا**.القاهرة:دار الكتاب الحديث،ط1، 2012.

22. ثامر كامل الخزرجي ،**العلاقات السياسية وإستراتيجية إدارة الأزمات**. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1.
23. جيهان الطاهر محمد عبد الحليم ،**التأصيل الشرعي للأمن الاجتماعي والسنة النبوية ،في القران الكريم** .2012،ط1.
24. حاروش نور الدين ،**الإدارة الصحية وفق نظام الجودة الشاملة** .عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيع ط2012،1.
25. (...._.....)،**إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية** .الجزائر :دار كتامة للكتاب ،2008.
26. حافظ درية السيد ،**السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر**.كلية الآداب جامعة طنطا :دار المعرفة الجامعية.

27. حسين كريم وآخرون ،**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** .بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية ط2013،1.
28. حطاب سمير ،**التنشئة السياسية والقيم** .جامعة المنوفية :ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،ط 1 2006،.
29. خاطر احمد مصطفى ،**الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية ،مناهج الممارسة ،المجالات)** .الإسكندرية،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
30. (....._....)،**النظرية الاجتماعية** .المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث ،الطبعة 2004.
31. الخزرجي محمد ثامر **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامةدراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**،الأردن:دار المجدلاوي للنشر و التوزيع 2004.
32. درويش ابراهيم،**الوسيط في الإدارة العامة**. القاهرة:دار النهضة ا لعربية،1995.
33. دويش خالد، ابو راتب حازم ،**موسوعة المليون معلومة "الإعجاز في القرآن**. بيروت:دار الأريب،ط2010،1 .
34. ذياب صلاح محمود،**إدارة خدمات الرعاية الصحية**.عمان:دار الفكر ،2009.
35. الزنتاني إبراهيم محمد اعبيد ،**الهجرة الغير الشرعية والمشكلات الاجتماعية** .الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث جامعة سبها .
36. سالم رعد حافظ ،**التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**.عمان الأردن:دار وائل للنشر ط 2000.
37. السروجي طلعت مصطفى ،**السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العامية الجديدة**.الإسكندرية، 2002.
38. سعد الله عمر ،**حقوق الإنسان وحقوق الشعوبالعلاقة والمستجدات القانونية** ،ط2،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1994 .
39. السيد فهمي محمد، **مدخل في الخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،2002.
40. (....._....)،**الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**.المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،لتدريب ورعاية الشباب ،طبعة2002.
41. شريف السيد عبد القادر،**التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة**.دار الفكر العربي .
42. الشويع محمد بن سعد،**الأمن العام وأثره في بناء** الحضارة ،اثر الإيمان في إشاعة الأمن والطمأنينة من **منظور القرآن والسنة**.الرياض :دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1989،.

43. طشطوش هايل عبد المولى ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**.دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط2012،1.
44. طلعت إبراهيم لطفي،**الخدمة الاجتماعية العمالية**.القاهرة:دار غريب الطباعة والنشر،والتوزيع.
45. الطيب حسن ابشر، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**.القاهرة :دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2000،ص30.
46. عبد المحي محمود حسن صالح،**الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية** .دار المعرفة الجامعية ،الطبعة 2002.
47. عصمت عدلي ،**علم الاجتماع الأمني الأمن والمجتمع**.الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،2001
48. العجمي بن عيسى محمد ،**الأمن والتنمية**.عمان:دار حامد للنشر والتوزيع .
49. العنزي سعد علي ، **الإدارة الصحية**. عمان: دار اليازوري، 2009 .
50. العيفا اويحي ،**النظام الدستوري الجزائري** ، الدار العثمانية ،ط2004،2،.
51. عيوش ذياب ،**الرعاية الاجتماعية**.الشركة العربية المتحدة للتسويق ،الطبعة 2009،جامعة القدس.
52. غرايبية فيصل محمود ،**الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**.جامعة البحرين ،طبعة 2004،1.
53. الفهداوي فهمي خليفة،**السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** .الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،ط2001،1.
54. فهمي سامية محمد ،**المشكلات الاجتماعية تطور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية**.الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية طبعة،2003 تنظيم المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
55. القريوتي محمد قاسم ،**رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**.الكويت ،ترجمت2006.
56. ليلو راضي مازن ،**حقوق الإنسان والحريات الأساسية**.دار القنديل،ط2008،1.
57. ماكنامارا روبرت،**جوهر الأمن**.(ترجمة يونس شاهين) .القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ،1970 .
58.
59. محمد حسين هيكل ،**الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول** .القاهرة :الشركة المصرية للنشر ،2003
60. المخلفاوي محمد احمد ،عبد الباقي شمان ،**واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن** ،مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.
61. معايطة خليل ، محيسن ووليد،**مدخل إلى الخدمة الاجتماعية**.دار الفكر ،طبعة 2 ،2009.
62. معنى خليل العمر ،**التنشئة الاجتماعية** .عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة 2010،1.

63. مليجي ابراهيم عبد الهادي،**الرعاية الطبية والتاهيلية من منظورالخدمة الاجتماعية**.الإسكندرية: المكتب الجامعي ،الحديث،طبعة 2012.
64. منصور سمير حسن ، **الرعاية الاجتماعية أساسيات ونماذج معاصرة** .دار المعرفة الجامعية ،ط2004،1 .
65. المهدلي محمد محمود ،**ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**.الإسكندرية:المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث ،2001.
66. مولود زايد الطيب ،**علم الاجتماع السياسي**.منشورات جامعة السابع من ابريل ،ط 1 ،2007 .
67. ناجي احمد عبد الفتاح ،**سياسة الرعاية الاجتماعية** .المكتب الجامعي الحديث ،ط2012،1.
68. نصيرات فريد توفيق ، **إدارة المنظمات الرعاية الصحية**.عمان :دار المسيرة ،2008.
69. ولد صديق ميلود ،**الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي**.عمان ،ط11 ،2015.
70. يوسف محمد السيد محمد،**التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية**.الأكاديمية العربية للدراسات الإستراتيجية:دار التعليم الجامعي ط1، 2015 .

ب/المجلات:

1. الجحني علي فايز ،" لمحات في التخطيط الاستراتيجي رؤية أمنية" ،**مجلة العربية للدراسات "الأمنيةوالتدريب**، المجلد 1 ،العدد ،1996.
2. الحداد محمد سليمان، "الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي "، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**.حوليات مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت 1986 .
3. بومعراف الياس ،عماري عمار "من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر " **مجلة الباحث** ،العدد 07،2010.
4. حسين عبد القادر ، "واقع الأمن الاجتماعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بالجزائر" ،**مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية**.جامعة أبو بكر بلقايد ،العدد 19_2015.
5. حمزة نبيلة،"نماذج السياسات الاجتماعية التونسية ودلالاتهااللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "،الأمم المتحدة نيويورك ,2000
6. خداوي محمد،التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر،**مجلة البحوث القانونية والسياسية**. ،العدد الرابع،جوان 2015 .
7. دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز إستراتيجية امن المجتمع ،اقتراح نموذج تطبيقي لإستراتيجية تكاملية بين أجهزة الأمنية والتربوية.
8. دياط عبد الحميد ،"الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري "،**مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا** ،العدد الأول .

9. الزياتي صالح ،**مجلة العدد الخامس.**
10. الشاورنى حبيب ،"الاغتراب عن الذات" ،**مجلة عالم الفكر**.الكويت ،العدد 1ط،1970
11. عدنان سيد حسين ،**مجلة العربية للعلوم السياسية**.منظمة العربية للترجمة ،بيروت لبنان ،العدد 19 ط2009 .
12. العماري الطيب،"التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية "،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** .ب ع ،ب س .
13. العويجي مصطفى،"الأمن الاجتماعي مقوماته ,تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية "، **مجلة العربية للدراسات الأمنية.**
14. الكندي يعقوب يوسف ،"محددات الأمن الاجتماعي "،**مجلة الخليج والجزيرة العربي.**
مجلة التعليم في الدول العربية على ضوء مؤتمر أبو ظبي" 1977 ،دراسات ووثائق تربوية ،اليونسكو .
15. منصر جمال ،"دفاتر السياسة والقانون "،**مجلة دورية تصدرعن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة**.الجزائر ،العدد الأول.
16. هاقان قوناس انور ،"الصحة وقضايا الصحة العامة في بلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ،العلاقة بين الدخل والصحة "،**مجلة التعاون الاقتصادي في الدول الإسلامية.** 2004.

ج/تقارير والنصوص القانونية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 10 ،27 أكتوبر سنة 2008 ،13
2. الأمم المتحدة،مجلس الاقتصادي والاجتماعي،**السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية**.تقرير سنة2007.
3. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،**السياسة الاجتماعية** .تقرير 2007.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح الوزير الأول،**تقرير بيان السياسة العامة للحكومة** .أكتوبر 2010.

د/الجرائد:

1) الجزائر،منظمة الصحة العالمية ،التوقيع على مخطط عمل 2014_2015 جريدة النهار اون لاين
http://www,ennaharonline,com/ar/algeria_news/196348_2014_2015html
2) حسينة ل،مكتسبات هائلة في قطاع الصحة منذ الاستقلال ومجانية العلاج :انجاز هياكل التكوين والتسيير ،جريدة المساء ،للنشر يوم 2014/07/04 .

حياة ك تحسين وتطوير الصحة من أهم الانجازات التي حققتها الجزائر ،الجزائريين محرك بحث إجباري،http://www djazress com./echachaal/18768

هـ/الملتقيات:

1) ملتقى دولي "سياسة الصحية في الجزائر ،ديسمبر 2013 to cal ;http host/aps_ouest/spip_php article10380،

2) نواري أحلام ، مداخلة بعنوان التنمية السياسية ودورها في تنمية السياسات البيئية الدولية، ملتقى الوطني الأول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع

و/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

ا/الأطروحات الجامعية:

1. بن عقون عيسى ،**دور العامل الأمني في التحالف الأمريكي الأوروبي** .(أطروحة الدكتوراه في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،مارس 2012).

2. وريدة خيلية ،**الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992_2000**.(أطروحة الدكتوراه،قسم علوم الإعلام والاتصال ،كلية علوم الإعلام والاتصال ،السنة الدراسية 2011،2010).

ب/الرسائل الجامعية:

1) ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989_2009**.(رسالة الماجستر في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010_2011)

2) حسيني محمد العيد ،**السياسة الصحية في الجزائردراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1999_2012**.(رسالة ماجستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012_2013).

3) زروالية رضا،**التحضر والصحة في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بحي افوراج باتنة** .(رسالة ماجستر ،قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2010_2011) .

4)عتيق عائشة ،**جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة** .(مذكرة لنيل شهادة ماجستر ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،تخصص تسويق ،2011_2012).

5)عبد النور منصوري ،**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**.(رسالة الماجستر قسم العلوم السياسية،كلية االحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،2009_2010).

6)مسعود البلي ،**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** .(رسالة الماجستر ،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة 2009_2010).

7)احمد طيلب ،**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر ،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** .(رسالة الماجستر ،قسم العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر ،2007_2008).

8) قدور مدقن،**دور المنظمات الدولية في عملية رسم السياسات الاجتماعية بالدولة المغربية** .(رسالة ماجستر ،قسم العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2013_2012)

9) **الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي** .(رسالة ماجستر في العلوم الاجتماعية ،الرياض ،2014).

ج/المذكرات الجامعية:

1) ناصري فوزية ،**تطور السياسة الصحية في الجزائر**.(مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،2015_2016).

2) دوناس حفيظة ،**واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية في الجزائردراسة حالة عيادة الرازي** .(مذكرة الماستر ،قسم اللعلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة _ 2013_2014)

3) لرابي فاطمة،**صنع السياسة العامة وفق المنظور الإسلامي السياسة المالية نموذجا**.(مذكرة ماستر2015،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهر سعيدة،2015_2016).

4) بن سعد حنان،**اثر السياسات السكانية على السلوك الإنجابي لدى الزوجين** .(مذكرة شهادة ماستر،قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة عمار ثليجي _الاغواط سنة2012_2013).

5) خامت سعدية ،**تقييم جودة الخدمات الصحية** .(مذكرة الماستر،قسم العلوم السياسية ،كليةالحقوق و العلوم السياسية،2011_2012).

ز/مواقع الكترونية :

1) 10 أمراض خطيرة في شوارعنا الجريدة الالكترونية بوابة الشروق
http://.echoroukouline,com/ara/articles/204071.html

2) البلا حسن،مدخل لفهم السياسة العامة ،تاريخ النشر 7اكتوبر 2002،موقع العلوم القانونية .

3) بن عنتر عبد النور،البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005،

4) عادل زقاع ،إعادة صياغة مفهوم الأمن ،برنامج بحث في الأمن المجتمعي ،نقلا عن الموقع http :www ,géopolitiques ,com_Adel zeggah_link,htm

5) بوضياف يقدم عرض حول "تحديات السياسة الصحية في الجزائر أمام اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني ،موقع إذاعة الجزائر : http://www .radio .Algérie ,dz /news/Ar/article/36173.

6) التركي عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمان ،كتاب على موقع وزارة الأوقاف السعودية

ثانيا:الكتب باللغة الأجنبية:

1) Marielle Tremblay and pierre André temblay.le développement Social (canada. Université de Québe،.2006.

2) LSWRANCE J R HERSON :POLITIQUE AUX ETATS_ unis ;théorie et pratique l,obio , département ,de sciences politique .2009

3) Michael Dillon ,politics of security ,london ,Routledge.1996

4) Dharam chai :Social Security priorités and patterns ;A global perspective.geneva ;International Institue for labour studies,news paper ;2002,

5) Ernest Gohbert ,National Security policy ،london :les cigton books,1975

6) Henry Kissinger ,Domestique Structure and foreigh Policy ,In James Rosenau International

7) Policy ;and foreigh Policy 3nd Edition ,Now York ;Free,press,1970 .

8) Dillan weaver،williams et autre ;Analyser la securite /m'entré sir site d,internet ,http ;//www ,conflicts ,org/Documents ,541 htmt 03

الكتب باللغة الفرنسية

1) VIEU Helen" la théorie gri tique et le concept de sécurité en relation Internationales : université du Québec janvier 1999.

2) Le service de sante en Algerie situation et perspectives ,minstere de la sante ,republique Algerienne Democratique et populaire ; november1979

3)Bourriche riadh Analyse des politique publique revue des sciences humaines université de monture Constantine n ;25 jain 2006 .

4)Rapport préliminaire du conseil national de la reforme hospitaliere ;les preabable et les actions urgentes ;www ,sante .dz rapport préliminaire ,htmt ,

محاضرات :

طارق عاشور ،**السياسة السكنية** ،محاضرات مقياس تحليل السياسات العامة ،القيت سنة 2015،2016 .الموسم الجامعي نفسه.

المحتوى **الصفحة**

البسملة

آية قرأنية

قول مأثور

الإهداء

شكر و عرفان

المقدمة ..... أ- ط

مدخل السياسة العامة..... **11**

الفصل الاول.ماهية السياسة العامة الاجتماعية **24**

المبحث الأول : .السياق المفاهيمي والتاريخي للسياسة العامة الاجتماعية.....**25**

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة الاجتماعية **25**

المطلب الثاني:نشأة السياسة العامة الاجتماعية.....39

المطلب الثالث:نظريات السياسة العامة الاجتماعية.....45

المبحث الثاني : مجالات السياسة العامة الاجتماعية **48**

المطلب الأول :الخدمات الاجتماعية.....49

المطلب الثاني:الرعاية الاجتماعية.....59

المطلب الثالث:تهذيب السلوك الاجتماعي وردع الانحرافات 66

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة العامة الاجتماعية.....**74**

المطلب الأول :العامل الاقتصادي 74

المطلب الثاني:العامل السياسي الأمني 82

المطلب الثالث:العامل الاجتماعي التاريخي.....85

خلاصة **89**

الفصل الثاني : إطار مفاهيمي للأمن الاجتماعي

تمهيد **92**
المبحث الأول : التاصيل الابستمولوجي للأمن الاجتماعي **93**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي.....94
المطلب الثاني: مقومات الأمن الاجتماعي 107
المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي في الإسلام.....109
المبحث الثاني : أبعاد الأمن الاجتماعي ومستوياته.....**114**
المطلب الأول :أبعاد الأمن الاجتماعي.....115
المطلب الثاني:مستويات الأمن الاجتماعي.....117
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على الأمن الاجتماعي.....120
المبحث الثالث : تحديات الأمن الاجتماعي وسبل مواجهتها.....**121**
المطلب الأول :التحديات الداخلية 121
المطلب الثاني:التحديات الخارجية 122
المطلب الثالث:سبل المواجهة.....123
خلاصة **127**

الفصل الثالث : السياسة الصحية وأثرها على الأمن الاجتماعي في الجزائر

تمهيد **129**
المبحث الأول : السياسة الصحية في الجزائر.....**130**
المطلب الأول:مبادئ وأهداف السياسة الصحية **131**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الصحية 143
المطلب الثالث: الإصلاح الجديد للسياسة الصحية في الجزائر 1999_2016.....146
المبحث الثاني : الأمن الاجتماعي في الجزائر.....**166**
المطلب الأول : مقومات ومواصفات المجتمع الجزائري 167

المطلب الثاني: أسس الأمن الاجتماعي في الجزائر 170
المطلب الثالث: أزمة الأمن الاجتماعي في الجزائر.....171

المبحث الثالث : ترشيد السياسة الصحية كآلية لتعزيز الأمن الاجتماعي 175
المطلب الأول :علاقة الوضع الصحي بالأمن الاجتماعي.....176
المطلب الثاني: معوقات السياسة الصحية 180
المطلب الثالث: سبل ترشيد السياسة الصحية 181
خلاصة 185
الخاتمة.....187
فهرس الملاحق 189
فهرس الجداول 192
قائمة المصادر والمراجع 194

الفهرس 206